بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا
الإمكانيات والتحديات

PROSPECT OF ISLAMIC BANKING IN NIGERIA
Possibilities and Challenges

إعداد
علي محمد نريمي ابوبكر

إشراف
د. عماد رفيق بركات

حقل التخصص - الاقتصاد والمصارف الإسلامية

2008م - 1429 هـ

العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا
الإمكانيات والتحديات

PROSPECT OF ISLAMIC BANKING IN NIGERIA
"Possibilities and Challenges"

إعداد

علي محمد نريمي ابوبكر

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وافق عليها

د. عماد رفيق خالد بركات..مشرفا ورئيسا

أ.د.كمال توفيق محمد الحطاب..عضوا

أ.د عبد الجبار حمد عبيد السبهاني..عضوا

أ.د سعيد سامي على حلاق ....عضوا

2008م - 1429 هـ

إهداء

إلى روح أبي الحبيب............ رحمة الله عليه.

إلى أمي............ نبع الحياة والحنان الذي لا ينضب.

إلى إخواني وأخواتي............ أملاً بمستقبل سعيد.

حفظهم الله ورعاهم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع.

ناريمي غسوا

شكر وتقدير

أقدم جزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الدكتور عماد رفيق خالد بركات على ما قدمه لي من ملاحظات قيمة، واشكره على ما كرسه من جهد ووقت في متابعة هذه الرسالة وتقويمها، حفظه الله وبارك فيه.

وأقدم شكري أيضا إلى لجنة المناقشة والمؤلفة من الأساتذة الأفاضل وهم: الأستاذ الدكتور كمال توفيق محمد الحطاب، والأستاذ الدكتور عبد الجبار حمد عبيد السبهاني والأستاذ الدكتور سعيد سامي علي حلاق على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة، وإبداء توجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة.

كما أقدم جزيل الشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة.

قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة :278. 279]

﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [النحل : 125]

﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة :276]



فهرس المحتويات

قائمة الجداول

ملخص الرسالة

ابوبكر،علي محمد نريمي، "العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا: الإمكانيات والتحديات".

رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن 2008م.

إشراف

الدكتور عماد رفيق بركات

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا، وإمكانية إنشاء مصرف إسلامي، إضافةً إلى بيان الأسباب وراء فشل بعض تجارب قيام مصارف إسلامية أو نوافذ إسلامية، فأظهرت الدراسة بان نيجيريا تخلو تماماً من أي نشاط اقتصادي لمؤسسات مالية تعمل ضمن قواعد ونصوص الشريعة الإسلامية، كما تبين إن الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب بعض المصارف الإسلامية التي تم إنشاؤها لم تكن أسباباً سياسية ولا إقتصادية بل كانت إجتماعية بحتة، حيث إن الشعب النيجيري لا توجد عنده أدنى فكرة عن المؤسسات المالية التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية، ويرجع ذلك إلى عدم حرص المسلمين الذين لديهم خبرة بالعمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا على نشر فكرة المعاملات الاقتصادية الإسلامية وبيان فوائدها على الفرد والمجتمع ككل، أما فيما يتعلق باستجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبيان الذي أجابوا على فقراته فقد تبين بأن نسبة كبيرة من المستجيبين أيدوا فكرة إنشاء مصرف إسلامي وإنهم مستعدون للتعامل مع هذا المصرف في حال قيامه.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، المصارف الإسلامية، نيجيريا، المصارف الإسلامية في نيجيريا، ناريمي/ بركات.

Abstract

Abu Bakar, Aliyu Mohammad Narimi, "**PROSPECT OF ISLAMIC BANKING IN NIGERIA, Possibilities and Challenges**"

This study aimed at the prospect of Islamic Banking in Nigeria and the possibility of establishing Islamic Bank, in addition to demonstrating the reasons liable for the failure of some experiences in establishing Islamic Banks or Islamic Windows. The study has confirmed the inexistence of any economical transaction by financial institutions that work within the rules and regulations of the Islamic Shari'ah, it was also shown that the reasons accountable for the failure of experiences of some of the Islamic Banks that ware established were neither political nor economical but rather purely social, Nigerians do not posses a minimum knowledge of any financial institutions that operate in accordance with the rules and regulations of the Islamic Shari'ah, this is due to the laxity of Muslims who have experience in Islamic Banking in Nigeria to spread the Idea of Islamic Economical Transactions and pointing out its advantages on individuals as well as on the community as a whole. As for the responses of the persons involved in the survey on the questionnaire to which they have responded, it indicated that great percentage of the persons involved have supported the idea of establishing an Islamic Bank, they have also shown willingness to deal with this bank once t is established.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان وبرى، وله ما في السماوات والأرض وما تحت الثرى، والصلاة والسلام على خير الورى وعلى آله وصحبه ومن اقتفى، وبعد:

لا يخفى بأن المصارف تعد من أهم العناصر التي تتحكم بالاقتصاد في كل مكان، وتؤثر بشكل كبير على سير الوضع الاقتصادي في المنطقة التي يعمل بها. فالمصارف لها دور هام في كل بلد من بلدان العالم، وتلعب دورا كبيرا في تنمية النشاط الاقتصادي في جميع مجالاته، كما وتعتبر المصارف والمؤسسات المالية عصب الحياة الاقتصادية لأي بلد، إذ تقوم بدور كبير في مجال تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، عن طريق تقديم القروض بالفائدة.

إلا أن المصارف الإسلامية أحدثت نماذج مختلفة من المعاملات لا تقوم على الفوائد، وإنما تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، لغرض القيام بدورها كوسيط مالي، ومن هنا يأتي دور المصارف الإسلامية لتلبي رغبة المسلمين. غير أن المصارف الإسلامية وإن كانت تؤدي هذا الغرض فهي ذات سمات وخصائص تنموية مميزة، وذات منهج خاص في التأثير على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك بتقديمها التمويل اللازم لتنمية القطاعات الاقتصادية من خلال أساليب وصيغ ذات أثر تنموي بطبيعته، وبهذا يتضح الدور الكبير للمصارف الإسلامية وتأثيرها في الاقتصاد.

وبناء على هذا، فإنه إذا تمكن المسلمون في بعض الدول المسلمة ومنها نيجيريا، من تأسيس مصرف يقوم بمعاملاتهم المالية على الوجه الصحيح، فإن ذلك يعد إنجازا يمنحهم نوعا من الاستقلالية من حيث المعاملات المالية على وجه الخصوص.

وبما أن أغلبية السكان في نيجيريا من المسلمين، فلا بد أن يتمكنوا من إنشاء مصارف إسلامية ومؤسسات مالية إسلامية لتتنافس مع البنوك والمؤسسات المالية التقليدية التي لا تقوم على المبادئ الشرعية، إذ إن المسلمين هناك يعانون وبشكل كبير من عدم وجود جهة تقدم لهم هذا النوع من المعاملات.

أهمية البحث:

تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- خدمة المجتمع: وذلك عن طريق دراسة كيفية إقامة مصارف إسلامية في نيجيريا، تمهيداً لتطويرها، وحفزها لتنمية المجتمع.
- خدمة البحث العلمي: وذلك لقلة الكتابات التي تناولت هذا الموضوع بالنسبة لنيجيريا، فالتركيز غالباً يكون على أنشطة البنوك التقليدية.
- إن انتشار المصارف الربوية في دولة نيجيريا يعني ضرورة تعامل الناس بها، وهذا ما جعل لزاماً على المختصين بالاقتصاد الإسلامي البحث عن مخرج لهؤلاء الناس، بإيجاد البديل الذي يعمل بكفاءة ومصداقية.
- هناك العديد من الناس لا يتعاملون مع البنوك التقليدية تجنباً للربا والمعاملات المحرمة، مما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد من مدخراتهم، ووجود المصرف الإسلامي سيعمل على استثمار تلك المدخرات، وتوجيهها الوجهة الصحيحة.
- كما سيسهم قيام المصرف الإسلامي في التغلب على الآثار السلبية للربا والتي تتعدى الحد الإقتصادي والاجتماعي، لتصل إلى منع القطر من السماء، وإصابة الأمة بالذل والهوان.

❖ إن ظهور المصارف الإسلامية ونجاحها في نيجيريا، سيحفز كثيرا من الناس على التحول إليها، مما سيحفز بعض المصارف إلى التحول إلى النظام الإسلامي، أو على الأقل فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية لدى بعض فروعها.

مشكلة البحث:

قام المسلمون بتأسيس العديد من المصارف الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية وحتى في الدول غير الإسلامية، وقد واجههم العديد من الصعوبات والعقبات في سبيل إنشاء هذه المشاريع، من هنا تبرز مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: فهل يمكن إنشاء مصارف كهذه في نيجيريا؟ هذا ما تتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. هل هناك ما يمنع من إنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا من حيث التشريعات والسياسات المالية والنقدية؟
2. ما هي إمكانيات إنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا من حيث الناحية الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية؟

فروض البحث:

1. هناك إمكانية لقيام مصارف إسلامية في نيجيريا.
2. هناك تحديات تعوق قيام مصارف إسلامية في نيجيريا.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في الوصول إلى:

1. إمكانية تأسيس بنوك إسلامية في نيجيريا، ومدى نجاحها وتقبلها من قبل النيجيريين.

II. التعرف على رأي أهل نيجيريا المسلمين وغيرهم حول فكرة تأسيس بنوك إسلامية.

III. التعرف على القدرة والطاقة لتأسيس بنوك إسلامية هناك.

IV. التعرف على العقبات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والقانونية والسياسية التي قد تعترض فكرة إنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا.

منهج وأسلوب البحث:

يهدف الباحث أن يتبع في هذا البحث المنهجين: الوصفي والإستقرائي، وسيجمع بينهما في الحديث عن بعض المسائل والتفريعات، وسيستخدم أسلوب الدراسة المكتبية، خاصة عند الحديث عن تاريخ نيجيريا واقتصادها ومجتمعاتها ونشأة البنوك التقليدية والبنك المركزي فيها، وكل هذا من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع العلمية والبحوث المتعلقة بالموضوع، وتجميع البيانات المنشورة حول ذلك. كما سيكون هنالك دراسة ميدانية تتعلق بآراء جمهور المتعاملين في نيجيريا، وسيعتمد الباحث في ذلك على أداة الاستبانة حيث سيتم تصميم استبانة لهذا الغرض، كما سيجرى الباحث مقابلات مع بعض العاملين في البنوك التقليدية والباحثين من أصحاب الاهتمام، للكشف عن آرائهم حول كل ما يتعلق بإنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا، أما الاستبانة فسيتم توزيعها على الجمهور المتوقع تعاملهم مع المصرف الإسلامي لمعرفة مدى استعدادهم للتعامل معه، ومدى معرفتهم عن الخدمات التي يقدمها المصرف الإسلامي، وغير ذلك مما يتعلق بالموضوع وذلك عن طريق تصميم إستبانة من خلالها بفحص ما يلي:-

I. آراء المجتمع الجماهير النيجيريا حول إنشاء مصارف إسلامية.

II. مدى معرفة الجماهير النيجيريا للمصارف الإسلامية والسياسات التي يتبعها.

III. مدى استعداد الجماهير النيجيريا بالتعامل مع مصارف إسلامية في نيجيريا.

IV. توقعات الجماهير النيجيريا بالنسبة لإمكانية إنشاء المصارف الإسلامية في نيجيريا.

مجتمع عينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من حسب طبيعة المهنة وحسب طبيعة الأديان فأما حسب طبيعة الأديان فقد تم اختيار المسلمون 80% من عدد الاستبيان الذي يبلغ عددهم (1200) وأما المسيحيين فقد اختيار 20% والذي يبلغ عددهم (300) والمجموع (1500) إلا أن الإجابات التي حصلت عليها اقل عدد[1] عليها وأما حسب طبيعة المهنة فقد تم اختيار

أداة الدراسة :

بناءا على أهداف الدراسة الميدانية تم إعداد استبانة اشتملت بصورتها الأولية على (52) فقرة, وبعد عرضها على المختصين أصبحت (39) فقرة، فقد تم إعدادها بطريقة ليكرت السلم الخماسي الاستجابة وذلك عل النحو الآتي: عالية جدا (5) درجات عالية (4) متوسط (3) درجات منخفضة (2) منخفضة جدا درجة واحدة هذا بالنسبة للفقرات السلبية تم عكس الاستجابة قبل التحليل ووزعت فقرات الاستبانة تبعا للمجالات كما يلي :

1. مجال الاتجاهات العامة (8) فقرات.
2. مجال توقعات مستقبل عمل البنك (18) فقرات.
3. مجال تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا (6) فقرات.
4. مجال الدعاية والإعلام للبنك (7) فقرات.

---

(1) انظر الجدول 1 في صفحة رقم 71.

وكذلك قمت بمقابلات شخصية مع بعض الشخصيات المهمة لأخذ آرائهم بالنسبة لفكرة إقامة مصارف إسلامية في نيجيريا.

وأيضا كون الدارسة باللغة العربية كذلك الاستبيان باللغة العربية ولكن المجتمع الدراسة لا يتحدثون باللغة العربية مما جعل الباحث بترجمتها إلى اللغة الانجليزية للمجتمع الدراسة حتى يتمكنوا من الإجابة، ومن ثم تم إعادة ترجمتها باللغة العربية[2].

---

(2) الاستبيان باللغة العربية في الملحق 1، في صفحة 143. وأما الاستبيان باللغة الانجليزية موجودة في الملحق 2- في صفحة 147.

الدراسات السابقة:

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع التي لم يكتب عنه دراسات أو أبحاث محكمه، حسب اطلاع الباحث. ولكن وجدت بعض التقارير التي تناولت هذا الموضوع، وكما تناولت بعض المصادر فرعيات تتعلق بالموضوع مثل:

1) المصري، عبد السميع، **"المصرف الإسلامي عمليا و عمليا "**، (1988م)،

تحدث عن مسألة "كيف ينشأ المصرف الإسلامي" والوظائف الأساسية للبنك الإسلامي" ثم تحدث عن موارد المصرف الإسلامي واستخداماته ونظامه المحاسبي. فيمكنني الاستفادة من خلال الطرح الذي أداه الباحث حول "كيف ينشأ المصرف الإسلامي".

2) صديقي، محمد نجاة الله، **"النظام المصرفي اللاربوي"**، (1985م)،

ولقد تناولت الدراسة كيفية إنشاء البنك الإسلامي وتناولت أيضا أعمال المصرف الإسلامي. وهذه فرعيات أحتاج إليها عند الحديث عن النماذج المقترحة لإنشاء المصرف الإسلامي.

3) أوصاف احمد وآخرون ، **"التحديات التي تواجه العمل المصرف الإسلامي"**،

هدفت هذه الدراسة إلى حصر التطورات التي حدثت في مجال العمل المصرف الإسلامي في العقدين الماضيين، وتحديد التحديات التي تواجه هذا العمل لكي يتمتع بجدواه، ويواجه المنافسة المتزايدة، وتتركز الدراسة على المشكلات والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في القطاع الخاص الذي يعمل في بيئة مصرفية مزدوجة تعمل فيها المصارف الإسلامية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية، وقد استخدم الباحثون فيها المنهج التحليلي والتطبيقي. وجمع وتحليل الإحصاءات التي تتعلق بالأنشطة الرئيسة للبنوك الإسلامية.

4) Sule Ahmed Gusau and Dr. Muhammad Lawal Ahmad Bashar, "**Readings in Islamic Economics: (Islamic Banking in Nigerian)**"

"**قراءات في الاقتصاد الإسلامي: (أعمال مصرفية إسلامية في نيجيريا**" (pub. 1993) Usmanu DanFodiyo University Sokoto, Department of Economics, Nigeria.

تحدثت هذه الورقة حول إمكانية تأسيس بنك إسلامي في نيجيريا، وعن بعض المعوقات التي تحتاج إلى تبديل فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين البنك المركزي والمصرف الإسلامي إن وجد، ثم قامت بدراسات ميدانية لاستطلاع آراء أهل نيجيريا حول إنشاء مصرف إسلامي.

وسيضيف الباحث في هذه الدراسة بعض المعوقات والحلول لها، والتي لم تتعرض لها تلك الدراسة حول إمكانية تأسيس مصرف إسلامي في نيجيريا، علما بأن بعض المعوقات لم تعد تتعارض بين البنك المركزي وبين المصرف الإسلامي إن وجد، وأيضاً سيقوم الباحث بدراسة ميدانية حول رأي أهل البلد في تأسيس مصرف إسلامي نظرا لزيادة معرفتهم بالمصرف الإسلامي. مثال ذالك البنود التي كانت تمنع إنشاء المصارق الإسلامية.

5) Abubakar Yusuf, **Interest-Free Banking and Poverty Eradication in Nigeria** (**الأعمال المصرفية بدون فائدة**)

تناولت الورقة كيفية عمل المصارف الإسلامية عموما ثم تحدثت عن البنوك التقليدية في نيجيريا.

وسيتناول الباحث في هذه الدراسة تجربة بعض البنوك التقليدية والتي افتتحت نوافذ إسلامية لها، ومعرفة الأسس والقواعد التي تتعامل بها قبل فشلها.

6) Husaini Usmani Malami, **Prospect of Islamic Banking in Muslim Minority Communities: The case**

العمل الأعمال المصرفية الإسلامية في جاليات الأقلية الإسلامية: حالة (of Nigeria

(نيجيريا)

تحدثت هذه الورقة عن المعوقات في تأسيس مصرف إسلامي، إلا أنها لم تقدم حلولا، وسيحاول الباحث بيان المعوقات ومن ثم كيفية إيجاد الحلول لها وتقديم وبعض الاقتراحات الممكنة.

7) Sule Ahmed Gusau. **"Islamic Banking: The Nigeria Experiences"** ("الأعمال المصرفية الإسلامية: التجارب النيجيرية") International Seminar on Islamic Banking and Finance Held on 27th - 28th February 2004 at Accra, Ghana.

غطت هذه الورقة السمات النظرية والعملية للأعمال المصرفية الإسلامية في نيجيريا، كما تناولت الاقتصاد والقطاع المالي النيجيري بشكل عام، إضافة إلى مراجعة جهود بعض المؤسسات التي أنساقت لجلب فكرة الأعمال المصرفية الإسلامية إلى نيجيريا، وحاولت هذه الدراسة إمكانية تأسيس مصرف إسلامي، والتعرف على بعض المؤسسات المالية التي كانت تعمل في نيجيريا آنذاك. وتحدثت أيضا عن المشاكل الرئيسية والفرص التي ستواجه المصارف الإسلامية في نيجيريا إن وجد. وهذا يهمني كثيرا لكونها تحدثت عن بعض الفرص وبعض المحاولات في التأسيس لبنك إسلامي ومؤسسات إسلامية لم يكتب لها النجاح.

الفصل الأول:

الواقع الاقتصادي في نيجيريا والنظام المصرفي فيها.

المبحث الأول/ تمهيد:

المطلب الأول/ نبذة تاريخية عن نيجيريا

المطلب الثاني/ الإسلام والمسلمون في نيجيريا

المبحث الثاني/ تعريف بالاقتصاد النيجيري.

المطلب الأول/ الوقع الاقتصادي النيجيري

المطلب الثاني/ النظام المالي والمصرفي في نيجيريا.

المبحث الثالث/ تعريف بالجهاز المصرفي النيجيري.

المطلب الأول/ نبذة عن البنك المركزي النيجيري

المطلب الثاني/ علاقات البنك المركزي النيجيري بالبنوك الأخرى

المطلب الثالث/ البنك المركزي النيجيري والمصارف الإسلامية.

الفصل الأول:

الواقع الاقتصادي في نيجيريا والنظام المصرفي فيها.

مقدمة:

هذا الفصل يحتوي على ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول الباحث فيه تاريخ نيجيريا بشكل سريع من حيث عدد سكانها وعن الإسلام والمسلمين فيها. أما المبحث الثاني، تناول فيه الباحث التعريف بالاقتصادي النيجيري، أي الواقع الاقتصاد في نيجيريا وعن النظام المالي والمصرفي فيها. وأما المبحث الثالث، للتعريف بالجهاز المصرفي في نيجيريا وذلك فيما يتعلق بالبنك المركزي النيجيري وعن علاقاته بالبنوك الأخرى وعن العمل المصرفي الإسلامي إن وجد.

المبحث الأول:

تمهيد في تاريخ نيجيريا والمسلمين فيها.

مقدمة:

تحدث الباحث المطلبين تحت المبحث الأول، مطلب عن تاريخ نيجيريا من حيث استقلاليتها والموقع الجغرافي وعدد سكانها. ومطلب آخر يتحدث فيه عن دخول الإسلام إليها والمسلمين فيها.

المطلب الأول/ نبذة تاريخية عن نيجيريا.

نيجيريا:

اسم نيجيريا مأخوذ من النيجر، وهي كلمة محرفة من (نيغرو)، وأصلها كلمة لاتينية، معناها الزنجي الصغير والأسود القصير[3]. وسميت بذالك لمرور نهر النيجر بها[4]، وقد أطلقتها الأمم القديمة على سكان غرب إفريقية وأستراليا، كما أطلق العرب عليهم كلمة الزنوج أو السودان[5]، وكلمة نيجيريا بالمعنى العام، تعني ما حول بلاد نيغيرو أو ما حول وادي النيجر[6].

تاريخ استقلال نيجيريا:

حصلت نيجيريا على استقلالها من الاستعمار البريطاني في أكتوبر/تشرين الأول 1، 1960، وسميت جمهورية نيجيريا الاتحادية وبالاختصار "نيجيريا" وعاصمتها الاتحادية الجديدة: (أبوحا)، ABUJA وهي تقع في وسط الجمهورية. وكانت عاصمتها القديمة لاغوس LAGOS.

نيجيريا جمهورية اتحادية فدرالية، FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA

توجد فيها سلطة مركزية، لها – وفق الدستور – رئيسها وبرلمانها ومحكمتها الاتحادية، ولحكومتها صلاحيات ونسبة معينة من الدخل العام، وتحتها: 36 حكومة ولاية، لكل ولاية منها حاكمها وبرلمانها ومحكمتها العليا، ولحكومتها صلاحيات واسعة في تصريف شؤون

---

(3) الأليرو: آدم عبدا لله ، "الإسلام في نيجيريا و الشيخ عثمان بن فوديو الفلاني"، ط2 ت 1391ه – 1971م

(4) هو الذي ينبع من أعالي فوتجالو، ثم يجري شرقا إلى نواحي الصحراء الكبرى، مارا ببلاد تمبكتو ثم ينحدر ثغر لوكوجا حيث يلتقي به نهر بنوى الآتي من بلاد آدماوى النابع من ساحل جبال مرون، فيتحسدالانان ويصبحان في المحيط الأطلسي بنواحي خلي بنين.

(5) ورد ذكر بلاد السودان في عديد من كتابات ، فمنهم من يقصد به البلاد الإفريقية المعروفة آنذاك، ومنهم من يقصد بها غرب افريقية، ومنهم من يدخل شعوبا غير افريقية كالهند في شعوب السودان. انظر: حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا ل. د. شيخو غلادنثي: 21.

(6) مرجع السابق ص: 14،

الولاية التي لا تقع ضمن اختصاص الحكومة الفدرالية، ونسبة من الدخل العام بالإضافة إلى الدخل الخاص بالولاية، ومن خلال هذه الصلاحيات التي ضمنا الدستور لحكومات تلك الولايات تم التمكن من إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية كدستور في 12 ولاية شمالية من أصل 19 ولاية[7].

الموقع الجغرافي:

تقع جمهورية نيجيريا الاتحادية في غرب قارة إفريقيا، على ساحل خليج غينيا، المتصل بالمحيط الأطلسي، يحدها من الشمال النيجر، ومن الشرق تشاد والكاميرون، ومن الجنوب الكاميرون وخليج غينيا، ومن الغرب خليج غينيا وبنين، و مساحتها: 923.770 كم . وحدودها البرية : 4.047 كم . وخط الساحل: 853 كم.

عدد السكان:

نيجيريا مشهورة بعدد سكانها الضخم والذي يقدر بحوالي 150 مليون شخص من السكان[8]، وهي أكبر وطن على القارة الإفريقية، يتكون هذا التعداد السكاني من حوالي 250 مجموعة عرقية صافية. تختلف تقاليدهم ولغاتهم، إذ يتحدثون حوالي:200 لغة[9]، وإن كانت الإنجليزية هي اللغة الرسمية منذ عهد الاستعمار. والقبائل التي تعد الأكبر هي ثلاث

---

(7) انظر: الدستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية لعام 1999م.

(8) يبلغ تعداد سكان جمهورية نيجيريا الاتحادية حوالي 140,020,952 مليون نسمة حسب إحصائيات 2007 ، انظر تفاصيل في الموقع الرسمي للإحصائيات النيجيري: http://www.nigeriannews.com/census/census2006.htm

(9) لمزيد من المعلومات راجع: G. BINFHAM POWELL, JR، "**COMPARATIVE POLITICS**" UNIVERSITY OF "**TODAY WORLD VIEW , GENERAL EDITION,** ROCHESTER, HARPER COLLINS COLLEG PUBLISHERS, SIXTH EDITION, 1996

مجموعات من حيث العدد والوزن السياسي والثقافي وهي الهوس[10] HAUSA، يوربا[11] YURUBA والإيبو[12] IGBO

المطلب الثاني/ الإسلام والمسلمون في نيجيريا

الإسلام في نيجيريا

بدأ الإسلام يشق طريقه إلى بعض المناطق شمال نيجيريا منذ القرن الثامن الميلادي عن طريق التجار العرب المسلمين، الذين يفدون إليها من الشمال الإفريقي عبر الصحراء الكبرى، كما ازداد انتشار الإسلام وعظم أمر المسلمين في القرن الثالث عشر الميلادي تأثراً بنفوذ (الموحدين) و(المرابطين) الذين أقاموا دولتهم في المغرب العربي، وكان لانتشار الإسلام في الشمال النيجيري أثره على حياة السكان الاجتماعية والثقافية، مما جعل لهم شخصية مميزة في السلوك والعادات التي انطبعت بالطابع الإسلامي بعد أن كانت أسيرة المعتقدات الوثنية[13].

لم يتمكن المسلمون من إيصال الإسلام مبكراً إلى أجزاء جنوب نيجيريا، بسبب كثافة الغابات التي تفصل بين الشمال والجنوب، الذي بدأ يتعرض لهجمات المستعمرين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر[14].

---

(10) الهوسا: توجد قبيلة الهوسا في شمال نيجيريا أساسا ويمتد انتشارها من جبل الهواء بجمهورية النيجر شمالا إلى منطقة جوس بلاتو وسط نيجيريا جنوبا، ومن بحيرة تشاد شرقا إلى مدينة جني بجمهورية مالي غربا. والهوسا أكبر التجمعات العرقية النيجيرية إذ تبلغ نسبتهم حسب بعض التقديرات ربع سكان البلاد. وقد دخل أبناء هذه القبيلة الدين الإسلامي أفواجا منذ عهود قديمة، وتقدر نسبة المسلمين بينهم بـ98%

(11) يوروبا: يطلق لفظ يوروبا على القبيلة كما يطلق على المنطقة التي تسكنها وعلى لغتها أيضا. وتوجد قبيلة يوروبا، ثاني أكثر القبائل النيجيرية عددا بعد الهوسا، بالجنوب الغربي النيجيري.

(12) يبو: تدعى هذه القبيلة –الثالثة عددا بعد الهوسا و يوروبا– أحيانا باسم إيبو وهي تعيش في الجنوب الشرقي النيجيري.

(13) آدم عبدا لله الألبرو مرجع السابق ص: 13

(14) مرجع السابق.

كانت نيجيريا تتمتع بنظام تعليمي إسلامي قبل الغزو الاستعماري. وكانت المدارس القرآنية شائعة في كل أرجاء البلاد حيث كان الطلبة يدرسون القرآن ويحفظونه وكذلك المواضيع الأخرى، وكانت الموضوعات التي يدرسونها في مجملها تعكس حقيقة الإسلام وتأثيره في مجالات العلم والحياة.

قامت بريطانيا بحرب على المناطق الإسلامية في شمال نيجيريا وأخضعتها للتاج البريطاني المباشر. ثم بدأت في إحلال ثقافتها الغربية محل الثقافة الإسلامية التي كانت سائدة في المجتمعات شمال نيجيريا. إلا أن العلماء المسلمين قاموا بالتصدي لهذه السياسات وحرضوا الجماهير النيجيرية، و أفشلوا تحركات بريطانيا منذ البداية.

لقد اتبع الاستعمار البريطاني أسلوبا (تغريبيا) ماكرا في الاهتمام بتعليم المسلمين النيجيريين ليصبحوا خاضعين للغرب ثقافيا وفكريا وتابعين حضاريا. بينما هم يمارسون في نفس الوقت شعائرهم الدينية من صلاة وصوم وحج.. الخ. وبعد نجاحهم تمَّ تبديل كتابة لغة (الهوسا) بالحروف العربية إلى الأحرف اللاتينية وتلقينهم اللغة الإنجليزية. لتكون لسان المثقفين والمغرّبين[15].

تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا

أعلن حاكم[16] ولاية (زمفرا)[17] ZAMFARA STATE في شمال غرب نيجيريا عن عزمه على تطبيق (الشريعة الإسلامية) في ولايته، وتجمع المسلمون بمناسبة ذلك في تجمعا لم يُر مثله في تاريخ نيجيريا الحديث، من كافة أنحاء نيجيريا والدول المجاورة لتسجيل

---

(15) مرجع السابق ص 15.

(16) أحمدُ ثاني بريمن بكورى؛حاكم ولاية زمفرا من 1999 الى 2007م

(17) تم التوقيع على قرار تطبيق الشريعة الاسلامية في الولاية في 27/أكتوبر العام 1999م، وأعلن ذلك رسميًا في أول نوفمبر العام 1999م. هذا التطبيق الفعلي بدأ على أرض زمفرا في شهر يناير عام.2000

تأييدهم لها وتضامنهم مع ولاية (زمفرا) وحاكمها، ولم تشهد دولة نيجيريا في تاريخها منذ نشأتها عام 1914م حادثا عبّر فيه شعب من شعوبها عن اختيارهم في رسم مصيرهم وتثبيت هويتهم مثل هذا الحدث.

وهذا ما شجع بقية (الولايات الشمالية) ذات الأغلبية المسلمة على قضية التطبيق، حتى أصبحت الولايات التي تم تطبيق الشريعة الإسلامية 12 ولاية من أصل 19 ولاية في شمال نيجيريا ، وكذلك تحرك المسلمين في (جنوب غرب نيجيريا) يطالبون حكوماتهم بإنشاء محاكم شرعية تحكم فيهم بالشريعة الإسلامية بدلا من "الأحوال الشخصية" فقط كما كان موجودا في شمال نيجيريا قبل التطبيق[18].

وقد أوقعت هذه القضية المسلمين في نيجيريا وسط أوضاع مليئة بالتحديات والمخاوف؛ فإنه مما لا يخفى على كل مراقب للمسرح النيجيري أن الجماهير من المسلمين في نيجيريا قد أثبتوا بتأييدهم لقضية التطبيق أن ولاءهم المطلق للإسلام، وما أجمعوا على شيء مثل إجماعهم على المطالبة بتطبيق (الشريعة الإسلامية)؛ وما ذلك إلا من أجل أملهم في أن (الشريعة الإسلامية) هي التي تضمن لهم الكرامة في هذه الحياة، وتحقق لهم الأمن والاستقرار.

وباختصار يمكن القول: إن الإسلام في نيجيريا يمثل قوة اجتماعية هامة، وإن المسلمين يتمتعون بشعور إسلامي قوي، وهي عضو في منظمة الدول الإسلامية، ويعد انجازا عظيما انه تم تطبيق الشريعة الإسلامية في اثنا عشرة ولاية، رغم كل الضغوط سواء من

---

(18) نظر: بشير علي عمر، "قراءات اجتماعية – تطبيق الشريعة في نيجيريا الحقيقة والمستقبل"، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شئون القارة الأفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي العدد الأول رمضان 1425هـ أكتوبر 2004م

داخل الدولة أو من وخارجها إضافة لكون رئيس الدولة، ورئيس مجلس النواب، والوزير وزارة العدالة حينذاك كلهم نصرانيين.

عدد المسلمين في نيجيريا

لا تتفق الأرقام حول نسب كل طائفة من الطوائف الدينية النيجيرية لعدم وجود إحصاءات علمية دقيقة أو إحصاءات رسمية من قبل الحكومة الفدرالية أو حكومات الولايات، وإن كان الرأي الغالب يميل إلى أن المسلمين يمثلون (50%) من مجموع السكان والمسيحيين يمثلون (40%) و(10%) من الوثنيين، حسب الإحصاءات الموجودة على مواقع الانترنيت الغربية ومن ينقل إليهم.

إلا أن الباحث وجد بعض المواقع التي تذكر إن عدد المسلمين (70%) من أصل السكان البالغ 120 مليون، أما أتباع النصارى وغيرهم يكونون البقية من السكان حسب إحصائيات 1996م. وهناك من يرى أن النسبة (75%)[19].

وحسب إحصاء عام 1963، كان المسلمون أكثر من (53.5%) من إجمالي سكان نيجريا، تتركز غالبيتهم في الشمال، وفي الجنوب يعيش (34.5%) يدينون بالمسيحية نتيجة للبعثات التبشيرية، وأظهر هذا الإحصاء – الذي تشكك فيه جميع الأطراف بمعنى أنه لا يعبر عن تمثيلها الحقيقي أ ن (18.1%) من السكان يدينون بالديانات الطبيعية الأفريقي، وأظهر أيضا أن (75%) من المسلمين يتركزون في الشمال، وهم حوالي ثمانين مليون شخص[20]،

---

(19) بعض المصادر الإسلامية ترفع النسبة إلى ما بين 70 و75%. انظر للمقارنة المصادر التالية: MUSLIM WORLDWIDE .POPULATION ROMANIA FACTBOOK .http://www.islamicpopulation.com/nigeria_muslim.html .http://www.factbook.net/muslim_pop.php 2004

(20) عدد السكان الشمال نيجيريا مع العاصمة ابوجا 2007، هو 75،043،257 شخص من أصل 140،020،952 نسمة حسب إحصائيات 2007 . انظر تفاصيل في الموقع الرسمي للإحصائيات النيجيري: http://www.nigeriannews.com/census/census2006.htm

وأن مناطق الغرب يتقاسم فيها المسلمون والمسيحيون نسبة السكان (50% لكل منهم)، ويعيش أغلبية المسيحيين في الجنوب، وأما عدد سكان الجنوب إجمالا من قبيلة يوربا وايبو وغيرهم يبلغ حوالي65 [21] مليون نسمة من أصل تقريبا 150 مليون شخص.

ويمكن القول أن تسعة عشر ولاية من الشمال يشكل المسلون أغلبها بنسبة (75%) ولا أحد ينكر ذلك، وكما هو معلوم اثنتي عشرة ولاية منها طبقوا الشريعة الإسلامية. وأيضا كما هو معروف في الجنوب الغربي منطقة يزوبا فإن نصفهم أو أكثر من المسلمين، وأما في الجنوب الشرقي من قبيلة ايبو معظمهم نصرانيون[22].

ولهذا يمكن أن نقول أن عدد المسلمين في نيجيريا أكثر من (50%) بكثير ليس كما يزعم الغرب ومن ينقل إليهم. وللتعرف على العدد السكان المسلمين في نيجيريا بشكل صحيح ينبغي على المسلمين إتباع وسيلة مبنية على أسس سليمة للوصول إلى إحصائية دقيقة.

المبحث الثاني تعريف بالاقتصاد النيجيري.

مقدمة:

تحدث الباحث تحت هذا المبحث مطلبين، مطلب يتحدث فيه عن الاقتصاد في نيجيريا في الواقع، و مطلب تحدث فيه عن النظام المالي والمصرفي في نيجيريا.

---

(21) عدد السكان الجنوب نيجيريا، هو 64، 974، 686 شخص من أصل 140، 020، 952 نسمة حسب إحصائيات 2007. انظر تفاصيل في نفس الموقع السابق.

(22) انظر : المرجع السابق. G. BINFHAM POWELL, JR

المطلب الأول/ الوقع الاقتصادي النيجيري.

الاقتصاد في نيجيريا:

تعتبر نيجيريا دولة تقليدية في الاقتصاد الزراعي، ولا تزال الزراعة مهيمنة على النشاط الاقتصادي. وعلى أية حال، تصنف نيجيريا ضمن قائمة الدول النفطية الرئيسة، فهي أكبر دولة نفطية في القارة الأفريقية، وسادس دولة مصدرة للنفط في العالم، و يعتبر النفط هو المعدن الرئيسي المنتَج في دولة نيجيريا، والمصدر الأساسي لموارد الدولة، حيث يمثل ما يزيد عن (90%) من إيرادات تصدير الدولة، ومع توافر الموارد البشرية العالية والمصادر الطبيعية، من المحتمل أن تصبح دولة نيجيريا القوة الاقتصادية الرئيسية في قارة أفريقيا، مما يتيح لها تخفيض الفقر بشكل جوهري وتلبية المسؤوليات الاجتماعية لمواطنيها[23].

وقد بدأ الاقتصاد النيجيري ينمو بشكل جوهري منذ عام 1999م بعد تسليم سلطة الجيش إلى سلطة السياسة وذلك بعد الانتخابات.

وباشرت الحكومة الاتحادية الجديدة برنامجا حول الإصلاح والتجديد، من أجل تقدم الدولة اقتصادياً، والذي يقوم على الكفاح ضد الفساد، وعلى إستراتيجية التنمية والتمكين الاقتصادي الوطنية (NEEDS)[24]، تعتبر إستراتيجية التنمية والتمكين الاقتصادي الوطنية (NEEDS) وثيقة سياسة اقتصادية تهدف إلى تخفيض التدخل الحكومي في الاقتصاد من خلال الخصخصة، وتقييد دور الدولة، وإلغاء مراقبة الحكومة ورفع القيود، وإطلاق قوى السوق في القطاعات الرئيسية[25].

---

(23) راجع الموقع: http://www.economist.com/countries/nigeria/profile.cfm?folder=Profile-FactSheet

(24) (National Economic Empowerment and Development Strategy)

(25) Bermard B. Poli <u>Head (Agricultural Business & SME) Fist Bank of Nigeria Plc.</u> <u>"The Effect of Recent Changes in The Financial Sector Development in Nigeria"</u>

وعلى أية حال، فقد تم التطور بشكل سليم في السنوات الأخيرة في قطاع النفط وتم تنفيذ العديد من الإصلاحات المؤسسية والاقتصاد الكلي والتي رفعت مستوى الثقة في القطاع الخاص، وقد أحدثت الإيرادات العالية في النفط تحسينات هامة في الوضع تجارة خارجية[26].

السياسة الاقتصادية والإصلاحات:

في نهاية التسعينات، بعد سنوات من القوانين العسكرية وسوء الإدارة، كان الاقتصاد النيجيري في وضع سيء، وقد تمثل الاقتصاد من خلال تدني مستويات الإنتاج، وارتفاع نسبة الفقر، وعبء الديون الخارجية الكبيرة، وانتشار الفساد. وعلى وجه العموم، وقد كان يعاني من ركود اقتصادي وتدني في مستويات النمو الاقتصادي، مع تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ما يقارب (3%) لكل عام مقابل معدل النمو السكاني (2.8%)[27].

ومنذ عام 1999م عندما عادت الدولة إلى النظام الديمقراطي، تعهدت الحكومة بالقيام بالإصلاحات في الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية على نطاق واسع، من أجل عكس اتجاه التدهور الاقتصادي السابق، وتوفير منبر للنمو المستدام وتحسين المناخ العام للأعمال التجارية، وتتمثل الأهداف الرئيسية للحكومة في المحافظة على سعر صرف السوق، وضمان شفافية عملية الموازنة، وتكثيف حملة ضد الفساد والإنفاق العام التافه وتوسيع نطاق الخصخصة، وغيرها من الأهداف طويلة المدى والتي تتضمن تخفيض الاتكال على الاستيراد والإيرادات الحكومية في النفط وإعطاء القوة الدافعة المفعمة بالنشاط لقطاع الزراعة.

Being Paper presented at The 15th General Assembly of the African Rural and Agricultural Credit Association. Ouagadougou, Bulkina Faso November 27 – December 2, 2006.

(26) المرجع سابق.

(27) مصرف جاز الدولي، الخطة التجارية لمصرف جاز الدولي، تشرين الأول 2006 ص. 30

وفي اختصار، تتكون العناصر الرئيسية لأجندة الإصلاحات الحكومية على ما يلي:

تصميم وتنفيذ إستراتيجية التنمية والتمكين الاقتصادي الوطنية (NEEDS) على اعتباره محوراً لجهود تغيير الدولة.

1. الاستمرار في خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة وتقييد دور الحكومة للصناعات الرئيسية بما في ذلك الاتصالات[28] والطاقة والمعادن الصلبة والنفط والغاز.

2. الإصلاح المالي من خلال تعديل القانون المالي الذي يعتمد على سعر النفط حيث ما تستند المصاريف الحكومية على علاقة أسعار النفط المقاومة للتغيير. وقد أدى ذلك إلى تحسين إجمالي الموازنة المالية بشكل رئيسي، ابتدءاً من العجز السابق بنسبة (3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى الفائض المدمج بحوالي (11%) من الناتج المحلي الإجمالي كما هو في عام 2005، و(5.3%) عام 2006م، و (7%) عام 2007م[29].

تشريع قوانين لجنة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية (EFCC)[30] وقانون التأسيس عام 2002م، وتعديلاته، وتعتبر لجنة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية أهم لجنة لمنع الجرائم المالية والاقتصادية.

الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي، بما في ذلك: برنامج تعزيز المصارف، قد طلب بنك المركزي بالبنوك التجارة بتغيير الرأس المالي من (15$) مليون دولار أمريكي إلى

---

[28] وقد أسهم كل من تقييد دور الدولة والتطور في مجال الاتصالات إلى نمو الاقتصاد النيجيري من خلال زيادة فرص العمل وعملية دمج استثمار رأس المال داخل الاقتصاد. وتعتبر دولة نيجيريا أحد أكبر وأسرع الدول تطوراً من ناحية أسواق الاتصالات في العالم، مع تطور الكثافة السكانية من 073% عام 2001 لتصل إلى 18.18% في آذار عام 2004، وتمثل الزيادة 19.900%.

[29] Bermard B. Poli مرجع السابق ص: 9. وأيضا انظر: The Central Bank of Nigeria Annual Reports and Statement of Accounts (2004 & 2005 & 2006

[30] (Economic and Financial Crimes Commission)

($195) مليون دولار أمريكي وذلك إلى ديسمبر/كانون أول 2005م، هذا التوجيه أدّى إلى تعزيز رئيسي في الصناعة المصارف، وقلص عدد البنوك التجارة من 89 بنك عام 2004م إلى 25 بنك حاليا. ومنذ ذلك الوقت فإن عدد البنوك المرخصة في تناقص إلى 25 بنك[31] من أصل 89 بنك مع إلغاء رخصنة 11 بنك[32] واندماج 78 بنك.

وبالإجمال، سجّل برنامج الإصلاح الإجمالي للحكومة نجاحات هامة في السنوات الأخيرة، وفيما يلي بعضا منها[33]:-

- الزيادة في مخزون الإيرادات الخارجية من ($7.5) بليون دولار أمريكي عام 2003 إلى ($49) بليون دولار أمريكي في عام 2006م، على الرغم من التسديد لأكثر من ($12) بليون إلى نادي باريس، و($1.4) بليون إلى نادي لندن.

نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي العالي نسبيا (والذي قدر بنسبة (7%) عام 2005م من قبل صندوق النقد الدولي (IMF)، وأما حسب التقريري السنوي لبنك المركزي CBN فإن نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي بلغت (7%) عام 2005م، و (5.3%) عام 2006م، و (7%) عام 2007م[34].

- التطور الهام في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وذلك من ($1.1) بليون دولار أمريكي عام 2001م وصولاً إلى ($2.1) بليون دولار أمريكي عام 2005م، وبلغ معدل النمو السنوي المركب (22%).

---

(31) التقارير 2007 يشير إلى ا العدد البنك تراجع من 25، لعام 2006 إلى 24 بنك لعام 2007. وزادت فروع من 3468 فرعا لعام 2006 إلى 4579 فرعا لعام 2007.

(32) Central Bank of Nigeria Abuja, Press Release, Issued on 16 January 2006

(33) The Central Bank of Nigeria Annual Reports and Statement of Accounts (2004 & 2005 & 2006)

(34) Bermard B. Poli مرجع السابق ص: 9. وايـضا انظـر: The Central Bank of Nigeria Annual Reports and Statement of Accounts (2004 & 2005 & 2006

- النمو في الدخل الشخصي الإجمالي وذلك من (26.6$) بليون دولار أمريكي عام 2001م و(42.5$) بليون دولار أمريكي في عام 2005م، (44.5$) بليون دولار أمريكي عام 2006م، وصولاً إلى (47.5$) بليون دولار أمريكي عام 2007م،
- الزيادة في مستويات التصدير نحو (32%) وذلك من (37.3$) بليون دولار أمريكي عام 2001م وصولاً إلى (49.4$) بليون دولار أمريكي عام 2005م، كما زادت مستويات التصدير نحو (49.9%) في عام 2006م.
- تخفيض التضخم المالي ونسبة الصرف الأجنبي الثابت نسبا، وذلك بنسبة (8.6%) عام 2006م من أصل (18%) من عام 2005م.
- إطفاء وسداد الدين السائد، المتعلق بدفع خروج (12$) بليون دولار أمريكي وإطفاء (18$) بليون دولار أمريكي، من قبل نادي باريس، و (1.4$) بليون دولار أمريكي إلى نادي لندن.
- إدراج نيجيريا ضمن قائمة تضم واحدا وعشرين 21 دولة تعتبر من أكثر الدول تحسنا وتطورا في عام 2005م اعتمادا على شفافية وضعها الدولي.

الإزالة من قائمة قوة المهام المالية (FATF) للدول والأقاليم التي لا تتعاون في مجال المكافحة الدولية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

- انخفاض (5%) من الفقر من عام 2004م إلى عام 2007م[35].

وعلى الرغم من التطور الذي تم تسجيله، إلا أنه ما تزال هنالك بعض التحديات المؤسسية الرئيسة، وخاصة في مجالات البنية الاجتماعية والمادية للبلد، والأمن القومي والاستقرار السياسي.

---

(35) مرجع السابق. ص: 9

المطلب الثاني/ النظام المالي والمصرفي النيجيري.

مقدمة:

النظام المالي عبارة عن بنية من المؤسسات والأسواق والأدوات والمشغلين المختلفين الذين يتفاعلون ضمن الاقتصاد لتقديم الخدمات المالية. كما يمكن ملاحظة هذا في سياق مجموعات القواعد والتنظيمات والعديد من الترتيبات المالية ضمن القطاع المالي.وقد تتضمن هذه الخدمات حشد الموارد والتخصيص والوساطة المالية ومعاملة النقد الأجنبي لتعزيز التجارة الدولية مع الآخرين. وعليه فالنظام المالي يلعب دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد[36].

وفي نيجيريا، فقد مر النظام المالي بتغييرات رائعة من حيث هيكل الملكية، عمق وسعة الأداة المستخدمة وعدد المؤسسات المنشأة والنمو الاقتصادي والإطار التنظيمي الذي يعمل ضمنه النظام.

وظائف النظام المالي:

يقوم النظام المالي بعدد من الوظائف الفريدة ضمن الاقتصاد النيجيري. ومن أهم هذه الوظائف ضمان مخزون كاف من الأموال لتلبية حاجات الاقتصاد وتسهيل نقل الأموال بين الوحدات الاقتصادية. كما يساعد النظام المالي على تحريك عملية جمع وخزن المدخرات[37].

هيكل النظام المالي النيجيري:

---

(36) مصرف جاز الدولي، الخطة التجارية لمصرف جاز الدولي ، تشرين الأول 2006

(37) لاري أفوت، (النظام المالي النيجيري ودور البنك المركزي لنيجيريا) ((Larry Uffort, **The Nigerian** ((**Financial System and the Role of Central Bank of Nigeria**"

يتكون النظام المالي النيجيري من أقسام متعددة تتضمن السلطات التنظيمية والمشرفة على المؤسسات المالية البنكية و غير البنكية وسوق المال ومؤسساته وسوق رأس المال ولاعبيه. كما يتضمن النظام مؤسسات تمويل التنمية وغيرها من المؤسسات والصناديق المالية.

الإطار المؤسسي النيجيري لتنظيم النظام المالي.

الأسبقيات التاريخية

بين عام 1960 وعام 1965، كان الإشراف على البنوك مسؤولية مشتركة بين (CBN)[38] ووزارة المالية الفدرالية (FMF)[39]. في الوقت الذي يقوم البنك بمهام إشرافية عامة، كانت الوزارة الفدرالية مسؤولة عن الإشراف في الموقع. ومنذ عام 1966م و(CBN) يتولى المسؤولية الكاملة عن الإشراف المصرفي. بالإضافة إلى أنه قبل إعلان مرسوم (BOFI)[40] رقم 25 لعام 1991م كانت الوزارة السلطة التي تقر رخص البنك بتوصية من (CBN) وعادت المسؤولية الكاملة لترخيص البنك إلى البنك منذ عام 1991م[41].

السلطات التنظيمية والإدارية

وهي المؤسسات المسؤولية عن تنمية النظام المالية بشكل منظم،وتضمن هذه المؤسسات التقيد بالقواعد والتنظيمات المنصوص عليها و التي تقود عملياتها.

---

(38) CBN (Central Bank of Nigeria)

(39) FMF (Federal Ministry of Finance)

(40) BOFID (Bank and Other Financial Institutions Decree, 19991)

(41) Job A. Olorunshola "**Financial System Regulation In Nigeria: Theoretical Framework and Institutional Arrangements**" Seminar on Issues in Financial (الإطار المؤسسي النيجيري لتنظيم النظام المالي) Institutions surveillance in Nigeria. Pub. CBN Training Center Lagos No. 3

وهذه السلطات التنظيمية تتألف من المؤسسات والمنظمات التالية:-

1. البنك المركزي لنيجيريا; (CBN) Central Bank of Nigeria;
2. شركة تأمين الودائع النيجيرية Nigerian Deposit Insurance (NDIC) Corporation;
3. هيئة الصرف والأوراق المالية (SEC) Security and Exchange Commission;

وزارة المالية الفدرالية (FMF) Federal Ministry of Finance

4. هيئة التأمين الوطنية National Insurance Commission; (NAICOM)
5. بنك الرهن الفدرالي لنيجيريا (FMBN) Federal Mortgage Bank of Nigeria
6. المجلس الوطني للبنوك المجتمعية. (NBCB) National Board for Community Banks.

نمط المؤسسات وأدوارها

1. البنك المصرفي لنيجيريا (CBN)[42]

قامت (BOFID)[43] بضم أنشطة العدد الهائل من المؤسسات المالية تحت مظلة (CBN). مثلا يفوض المرسوم البنك بإصدار التوجيهات لأي شخص وأي مؤسسة تشترك في تقديم الخدمات المالية ويكون لها الكلمة الأخيرة في صياغة القواعد التشغيلية ومدونة السلوك. كما أن البنك مفوض بموجب (BOFID) لتنفيذ تحريات خاصة عن هذه المؤسسات إذا ما

---

(42) CBN (Central Bank of Nigeria

(43) BOFID (Bank and Other Financial Institutions Decree, 19991

كان حاكم بنك (CBN) يعتبرها ضرورية. تعطي أحكام (BOFID) ومراسيم (CBN) للبنك صلاحيات جوهرية وواضحة لتنظيم الأنشطة لكافة المؤسسات المالية في البلاد.

2. شركة تأمين الودائع النيجيرية (NDIC)[44]

تم إنشاء (NDIC) بموجب المرسوم رقم 22 للخامس عشر من حزيران عام 1988م وانطلق في شباط عام 1989م. وقد تم إنشاؤه بالأساس لتقديم تأمين الودائع والخدمات ذات العلاقة للبنوك بهدف زيادة الثقة في الصناعة المصرفية. كما تم تفويضه لتدقيق الكتب والمسائل الخاصة بالبنوك المؤمن عليها وغيرها من المؤسسات المالية الخاصة بالودائع[45].

3. هيئة الأوراق المالية والصرف (SEC)[46]

أطلق على هذه الهيئة التنظيمية لعملية سوق رأس المال في السابق هيئة إصدارات رأس المال وتم إنشاؤها بموجب قانون (SEC) بتاريخ 27 أيلول عام 1979م وتم تعزيزها بمرسوم (SEC) لعام 1988م.

تعتبر هذه السلطة التنظيمية العليا لسوق رأس المال وتم إنشاؤها لتطوير سوق رأس المال الفاعل والمنظم، تضمن الهيئة حماية كافية للعامة المستثمرين بالإضافة إلى تحديد الأسعار ووقت بيع الأوراق المالية الخاصة بالشركات وحجم المبيعات بتسجيل كافة المتعاملين بالأوراق المالية لضمان الحرفية. كما أن الهيئة مفوضة لإقرار وتنظيم الاندماجات

---

(44) (NDIC) Nigerian Deposit Insurance Corporation

(45) A.A. Alonge; <u>An Over view of the Regulatory Reports on Banks in Nigeria</u>; Bank Exam. Dept CBN "Seminar on Issues in Financial Institutions surveillance in Nigeria. Pub. CBN Training Center Lagos"

(46) (SEC) Security and Exchange Commission

والمكتسبات وتفويض عملية إنشاء أمانات الوحدة وإدامة الرقابة على السوق لتعزيز الفعالية[47].

4. وزارة المالية الفدرالية (FMF)[48]

تعنى وزارة المالية الفدرالية بمشاركة الحكومة الفدرالية في النظام المالي.والوزارة مسؤولة بشكل أساسي عن السياسة النقدية للحكومة الفدرالية.كما تقدم المشورة للحكومة الفدرالية حول عملياتها المالية التي تؤثر على السياسة النقدية.وتتعاون مع (CBN) في المسائل النقدية، لدى الوزارة بعض المسؤوليات في مجال إدارة الصرف الأجنبي قبل تخفيف القيود الحكومية في عام 1986، وتتم هذه الوظيفة الآن بشكل منفرد من قبل CBN [49].

5. هيئة التأمين الوطني (NAICOM)[50]

على قمة القطاع الثانوي للتأمين تتربع هيئة التأمين الوطني (NAICOM) التي حلت محل المجلس الاستشاري التأميني النيجيري بموجب المرسوم رقم 62 لعام 1992م. وتعتبر (NAISOM) مسؤولة عن الإدارة والإشراف والتنظيم والرقابة الفاعلة على أعمال التأمين في نيجيريا، ووفقا للقانون من المتوقع أن يتم وضع معايير لأعمال التأمين وحماية حاملي بوليصة التأمين، كما تضمن التحول الكافي إلى رأس المال والاحتياطي والإدارة الجيدة والخبرات الفنية الجيدة ووضع الصندوق الحكيم من خلال الشركات المالية التي تشرف عليها[51].

---

(47) مرجع السابق ص: 9.

(48) (FMF) Federal Ministry of Finance

(49) مرجع السابق ص: 11.

(50) (NAICOM) National Insurance Commission

(51) Job A. Olorunshola "**Financial System Regulation In Nigeria: Theoretical Framework and Institutional Arrangements**" (الإطار المؤسسي النيجيري لتنظيم النظام المالي) CBN Training Center Lagos No.

6. بنك الرهن الفدرالي لنيجيريا (FMBN)[52]

يتربع هذا البنك على قمة المؤسسات المالية المتعلقة بالرهن في البلاد. وقد تم إنشاء هذا البنك بموجب مرسوم رقم 7 لعام 1977م وتولى مباشرة الموجودات والمطلوبات الخاصة بمجتمع البناء النيجيري الذي كان يقوم بالدور التنظيمي القانوني في السابق، يقدم (FMBN) الخدمات المصرفية والاستشارية والأنشطة البحثية التي تتعلق بالإسكان في نيجيريا. وقد تم تفويضه من خلال كتب سياسة الإسكان الوطني في عام 1990م بهدف ترخيص وتنظيم مؤسسات الرهن الرئيسية في نيجيريا والعمل كجهة تنظيمية عليا لصناعة تمويل الرهن[53].

7. المجلس الوطني للبنوك المجتمعية [54](NBCB)

تم إنشاء المجلس من قبل الحكومة كجهة تنظيمية عليا مكلفة بمسؤولية ترخيص الأنشطة الخاصة بالبنوك المجتمعية والإشراف عليها في البلاد. وقد تم إنشاء المجلس في عام 1992 للموافقة على التطبيقات ومعالجتها من قبل المجتمعات المعنية وتقديم الإرشادات للعمليات وضمان التنفيذ. ومن المتوقع أن يقوم المجلس بدور الرقابة والتفتيش والإشراف على عمليات البنوك المجتمعية وتطبيق العقوبات عند الضرورة[55].

كما يقوم المجلس بتنفيذ الأنشطة الترويجية لأهداف التوعية والتنوير. ومعظم الوظائف المذكورة أعلاه هي الآن منوطة (CBN) والمجلس حاليا غير قادر على القيام بها بسبب هذه

(52) (FMBN) Federal Mortgage Bank of Nigeria

(53) مرجع سابق ص: 9

(54) (NBCB) National Board for Community Bank

(55) Job A. Olorunshola "Financial System Regulation In Nigeria

الحقيقة. والجهود لا زالت قائمة لحل هذه المشكلة الناشئة عن هذه الازدواجية في الوظائف التنظيمية[56].

8. لجنة تنسيق نظام الخدمات المالية (FSCC)[57]

تم إنشاء هذه اللجنة من قبل الحكومة الفدرالية لتنسيق الإشراف على أنشطة كافة المؤسسات التنظيمية في النظام المالي.ويرأس اللجنة حاكم (CBN) وتتألف من المدير العام لهيئة الأوراق المالية والصرف ومفوض التأمين والمسجل العام لهيئة شؤون الشركات (CAC)[58] وممثل من وزارة المالية الفدرالية (FMF)[59].

واللجنة مكلفة بمسؤولية تنسيق المهام الإشرافية على المؤسسات المالية وخاصة التكتلات المالية، ومن المتوقع أن يسبب هذا انخفاضا في الفرص الراجحة التي تخلق عادة من قبل معايير الإشراف والتنظيم المختلفة بين السلطات الإشرافية في الاقتصاد، وهذا يتم من خلال خلق منتدى لمناقشة هذه التناقضات دون خلق توتر غير ضروري في النظام، كما أن اللجنة تدرس المشكلات التي يواجهها الأعضاء في علاقتهم مع أي مؤسسة مالية. وبذلك فهي تلغي أي فجوة في المعلومات تواجه المؤسسات التنظيمية في علاقتها مع عدد من المؤسسات المالية. وأخيرا تبين اللجنة الإستراتيجيات من أجل رفع كفاءة الممارسات الفاعلة والسليمة والآمنة من قبل الوسطاء الماليين. يتم حاليا القيام بالأدوار على نحو مرض نظرا لوجود عدد أقل من التناقضات بين السلطات التنظيمية للنظام المالي[60].

---

(56) Larry Uffort, **The Nigerian Financial System and the Role of Central Bank of Nigeria**"; Seminar on Issues in Financial Institutions surveillance in Nigeria. Pub. CBN Training Center Lagos.

(57) Finacial services coordinating commitee (FSCC)

(58) Corparation Affairs Commission (CAC)

(59) Job A. Olorunshola مرجع سابق:ص 3

(60) Larry Uffort مرجع سابق : ص: 9

المبحث الثالث/ تعريف بالجهاز المصرفي النيجيري.

مقدمة:

تحدث الباحث عن المسيرة التاريخية للبنك المركزي النيجيري، و النظر إلى علاقاته بالبنوك الأخرى دون تفاصيل، لان العلاقات بين البنوك المركزية والبنوك الأخرى معروفة وغالبا ما يكون النظام متقارب على المستوى الدول، وأيضا علاقته مع المصرف الإسلامي يفترض أن تكون إن وجد، فأشار الباحث إلى بعض العلاقات المتوقع حدوثها من خلال القوانين والتشريعات الموجودة حاليا من قبل البنك المركزي.

المطلب الأول/ نبذة عن البنك المركزي النيجيري

بنك نيجيريا المركزي:

تشير البنوك المركزية على مستوى العالم إلى سلطة نقدية مركزية أو مؤسسة مالية عليا ضمن الهيكل المالي ككل، حيث تعمل على الاستقرار النقدي وتسعى إلى ترسيخ نظام مالي سليم. ويعتبر عالم المصارف المركزية أحد الهياكل والوظائف والصلاحيات المتنوعة والتي تعتبر بحد ذاتها نتيجة ثانوية للحقائق الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع.

وقبل إنشاء البنك المركزي النيجيري بموجب قانون (CBN) لعام 1958م، كان هناك هيئة تعرف بالمجلس النقدي لغرب إفريقيا (WACB)[61] وكان الهدف من المجلس الذي تم إنشاؤه من قبل حكومة المستعمر البريطاني التي كانت قائمة آنذاك أن يخدم كبنك مركزي لدول غرب إفريقيا المتحدثة باللغة الإنجليزية، وبالتالي تم تكليف المجلس بمهمة أساسية

---
(61) West African Currency Board

لإصدار الباوند الإفريقي الغربي الذي عمل كعملة قانونية في غانا ونيجيريا وسيراليون وغامبيا[62].

أما الوظيفة الثانية التي يقوم بها (WACB) كانت إدارة الاحتياطي المحتفظ بها كأمانات لهذه المستعمرات، وقد تم استثمار هذا الاحتياطي من قبل المجلس بالنيابة عن دول غرب إفريقيا كأدوات في سوق لندن المالي وقد كان لهذ المجلس نقاط ضعف تمثلت بما يلي[63]:

- يتم تنفيذه في أنشطة بنكية تجارية غير البنوك التجارية الأخرى.
- ينقص المجلس الجهاز الأساسي للتحكم بتزويد المال.
- اشترك المجلس في التوزيع المادي للعملة من نقطة واحدة لأخرى.
- تم اعتبار أنشطته متحيزة ضد الصناعي الإفريقي الغربي الوطني.
- لم يكن له علاقة في تنمية المستعمرات ومعظم أنشطته كانت قائمة على التجارة.

وقد أدت هذه العوامل إلى إثارة واسعة النطاق للبنوك المركزية الوطنية في المنطقة.

وبالنسبة البنك المركزي النيجيري يعتبر سلطة تنظيمية عليا للنظام المالي في البلاد حيث تم إنشاؤه بموجب قانون (CBN) لعام 1958م وباشر العمليات في الأول من تموز عام 1959م والإعلان الرسمي لمرسوم (CBN) رقم 24 والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى (BOFI) المرسوم 25 وكليهما في عام 1991م أعطى البنك مرونة أكثر في التنظيم والإشراف على القطاع المصرفي وترخيص الشركات المالية التي تعمل حتى الآن خارج أي إطار تنظيمي. ومع التعديلات الضرورية حتى عام 1999م أعطيا (CBN) مزيدا من المرونة

---

(62) انظر: E. S. Ekeziek "**The Elements of Banking (Money, Financial Institutions and Markets**" Afrcana-fep publishers Limited Onitsha, Nigeria. First Pub. 1997 Reprinted Official Website 2002. Page 83. See also CBN

(63) انظر: مرجع سابق ص53.

في التنظيم والإشراف على القطاع المصرفي وترخيص الشركات المالية التي تعمل خارج أي إطار تنظيمي، كما يخدم كمنظم ومشرف رئيسي في سوق المال بالإضافة إلى أنشطة الشركات المالية والمؤسسات المالية التنموية[64].

الأهداف[65]:

الأهداف الأساسية للبنك المركزي كما هو منصوص عليها في قانون (CBN) لعام 1958م هي:

1- إصدار النقد القانوني في نيجيريا.

2- إدامة الاحتياطي الخارجي وقيمة النقد القانوني بهدف حماية القيمة الدولية للعملة.

3- تحسين القدرات النقدية والوصول إلى نظام مالي سليم.

4- يعمل البنك المركزي كمصرف ومستشار مالي للحكومة الفدرالية.

5- يعمل كمصرف بالنسبة للبنوك الأخرى ضمن نيجيريا والخارج.

الوظائف:

لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه، ينفذ (CBN) الوظائف التالية كما هو مبين في القانون ويمكن تصنيف الوظائف الأساسية التي يقوم بها (CBN) إلى ثلاث فئات[66]:

1- الوظائف التقليدية.

2- الوظائف التنظيمية.

3- الوظائف التنموية.

---

(64) انظر: Job A. Olorunshola "Financial System Regulation In Nigeria:

(65) Central Bank Of Nigeria Act, 2007 Federal Republic Of Nigeria Official Gazette No. 55 Lagos 1st January 2007, Vol. 94. Printed and Published by the Federal Government Printer Lagos, Nigeria. FGP95 16007/1000 (OL 58).

(66) راجع E. S. Ekeziek ص: 91

- **الوظائف التقليدية:**

1- يصدر النقد القانوني (العملات المتداولة) - نيرا وكوبو (Naira and Kwabo)

2- يعمل كمصرفي ومستشار مالي للحكومة الفدرالية.

3- يعمل (CBN) كمصرفي للبنوك الأخرى ومؤسسة مالية.

4- يدير الحسابات وديون البلد.

- المقاصة(تبادل الشيكات وتصفية الحسابات).

- الملجأ الأخير للإقراض.

5- تعمل كالمشرف ومستقصي بنكي.

- **الوظائف التنظيمية[67]:**

يتم توجيه الوظائف التنظيمية (CBN) بشكل مباشر إلى هدف تحسين وإدامة استقرار النقد والأسعار في الاقتصاد، وللقيام بهذه الوظيفة التنظيمية يقوم (CBN) بصياغة سياسات لمراقبة حجم المال المتداول ومراقبة البنوك الأخرى والعناصر الرئيسية في السوق المالي ومراقبة أسعار ائتمان البنوك وبالتالي تزويد المال في الاقتصاد، ومن الأدوات التي يستخدمها (CBN) لتحقيق هذه الوظائف:

1- عملية السوق المفتوحة (O.M.O)[68].

2- سعر البنك.

3- سعر إعادة الحسم.

4- الرقابة المباشرة على سيولة البنك.

5- الرقابة المباشرة على ائتمان البنك.

---

(67) مصرف جاز الدولي، الخطة التجارية لمصرف جاز الدولي ، تشرين الأول 2006

(68) Open Market Operation (O.M.O)

6- الودائع الخاصة.

7- المعتقدات الأخلاقية.

8- أقل نسبة للنقد.

- الوظائف التنموية:

تتضمن الوظائف التنموية التي ينفذها البنك الترويج للأسواق المالية وإدخال أدوات سوق المال وتسهيل أدوات ومؤسسات سوق رأس المال ودعم المؤسسات المتخصصة[69].

المطلب الثاني/ علاقات البنك المركزي النيجيري بالبنوك الأخرى.

تنبع العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأخرى بالدولة من أهمية إشراف البنك المركزي على تلك البنوك لضمان حسن سير أعمالها، والاطمئنان على أوضاعها المالية، وحماية حقوق أصحاب الأموال لديها.

ولا يخفي أن ذلك يرجع إلى التأثير الفعال والمباشر للأنشطة المصرفية على الاقتصاد القومي ككل، فهي تمثل الشق النقدي لمعظم الأعمال والأنشطة التي تتم داخل المجتمع، فضلا عن أن البنوك تتعامل بأموال الغير بصفة رئيسة، ولا تمثل مواردها الذاتية سوى نسبة ضئيلة من إجمالي مواردها، ومن هنا تبدو أهمية رقابة البنك المركزي على أعمال تلك البنوك.

يقوم البنك المركزي النيجيري بنظام وقوانين مصرفية على النمط الغربي، وتسري تلك القوانين على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية إن وجدت على السواء.

وفي هذا الإطار ستندرج العلاقة بين البنك المركزي النيجيري والبنوك الإسلامية في نيجيريا أن وجدت كبداية.

---

[69] المرجع السابق ص: 96.

ومن خلال نصوص ذلك القانون، تبدو العلاقة بين البنك المركزي النيجيري والبنوك الخاضعة له، ومنها البنوك الإسلامية يكون لها دوران رئيسان في البنك المركزي، أحدهما: الرقابي، بصفته مسئولا عن السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية للدولة، والآخر التمويلي، بصفته بنك البنوك والملجأ الأخير لها[70].

المطلب الثالث/ البنك المركزي النيجيري والمصارف الإسلامية.

لا يوجد حاليا هناك مصرف إسلامي في نيجيريا، ولذلك لا يوجد أي علاقة خاصة بين البنك المركزي النيجيري وبين المصرف الإسلامي في نيجيريا، يمكن الحديث عنها.

وقبل صدور قانون رقم 24 لسنة 1991م ومرسوم رقم 25 .BOFID 1991 كان هناك قوانين والنظام تمنع إنشاء مصرف إسلامي كما هو موجود في البنود (CBN) عام 1958م ومرسوم عام 1969م المصرفي (كمعدل بمرور الوقت) منعت هذه القوانين المصرفية العديد من الفعاليات المالية التي كان يمكن أن تكون فرصة لإنشاء المصارف الإسلامية في نيجيريا[71].

وأما المرسوم البنوكُ والمؤسسات المالية الأخرى (No. 25 BOFID of 1991) وقوانين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (BOFIA) هذه القوانينِ أزالت العوائق التي تواجه البنوكَ الإسلامية كليا، كما لا تتعارض مع كل وسائل الاستثمار الإسلامية.

---

(70) انظـــر: المرســـم Central Bank of Nigeria Decree. Decree N0_ 24 of 1991, Laws of the Federation of Nigeria. Part VII, Relations with other banks. Act. 37, 38, to 41. والمرسم BOFID 1999 No. 25.

(71) البنود (CBN) عام 1958م ومرسوم عـــام 1969م المـــصرفي. وهـــم **section 13(c); 13(f); 13(h); 13(i); and section 14** لمزيد من لتفاصيل انظر: Sule Ahmed Gusau and Dr. Muhammad Lawal Ahmad Bashar, "Readings in Islamic Economics: (Islamic Banking in Nigerian)" "قراءات في الاقتصاد الإسلامي: (أعمال مصرفية إســـلامية فـــي نيجيريـــا)" (pub. 1993) Usmanu DanFodiyo University Sokoto, Department of Economics, Nigeria.

رغم أن القرار رقم (25) لعام 1991 والقانون التابع له، أقر ما يحضر قانونيا على البنوك الإسلامية إلا أنه ما زال هناك مجالات في البنوك الربحية والتي تعتبر معاملتها أفضل من البنوك الإسلامية من حيث التحكم والترخيص. مثال كون البنك المركزي مرجع أخير.

وأيضا صدر قانون زقم 39[72]، BOFID Decree No 25 1991 "عدم تسمية أي بنك بإسم الديني" كالمصرف الإسلامي النيجيري أو المصرف المسيحي إن كان موجود عندهم، وبعض الأسماء الأخرى المذكورة في المادة. ولكن هذا لا يعد من عواقب، فتسمية الاسم ليست ذات أهمية، وهذا لا يؤثر على المعاملات الإسلامية بشيء، والدليل أنه يوجد في بعض الدول مصارف إسلامية ولكن تسمى بأسماء أخرى ولا تحمل أي مسمى الديني.

---

(72) جاء قانون رقم 39 . عدم تسمية البنك بالاسم Central, Federal, Federation, National, Nigeria, Reserve, State Christian, Islamic, Moslem, Qur'an, or Biblical. إما أن يكون بالانجليزي أو باللغة الأخرى.

الفصل الثاني:

الإمكانيات والتحديات التي تواجه إقامة المصارف الإسلامية في نيجيريا.

المبحث الأول/ إمكانية إنشاء المصارف الإسلامية في نيجيريا.

المطلب الأول/ الإمكانات الاقتصادية.

المطلب الثاني / الإمكانات الإدارية.

المطلب الثالث/ الإمكانات القانونية والتشريعية.

المطلب الرابع / الإمكانات الأخرى.

المبحث الثاني/ التحديات التي تواجه إقامة المصارف الإسلامية في نيجيريا.

المطلب الأول/ محاولة تجربة المؤسسات الإسلامية في نيجيريا وانهيارها.

المطلب الثاني/ التحديات الإقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية.

المطلب الثالث/ التحديات القانونية والتشريعية.

الفصل الثاني/ الإمكانات والتحديات التي تواجه إقامة المصارف الإسلامية في نيجيريا.

مقدمة:

تحدث الباحث في هذا الفصل بعض الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها في نيجيريا، كما تحث ايضا التحديات التي ستواجه إنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا، حيث التحديات القانونية، والتشريعية ، والإدارية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية.

المبحث الاول/ إمكانات إنشاء المصارف الإسلامية في نيجيريا.

مقدمة

لقد أثبتت المصارف الإسلامية بأنها ناجحة ومربحة في الدول التي تتمتع بخصائص سكانية مشابهة لنيجيريا كماليزيا وبنغلادش وغيرهما من الدول ذات أغلبية المسلمة. ووفقا لذلك، فإنه بالإمكان قيام مصرف إسلامي في نيجيريا لأسباب التالية:

المطلب الأول/ الإمكانات الاقتصادية.

- وحود السوق المميزة الإسلامية ستوفر مجموعة مميزة من الخدمات المالية التي تتيحها القطاع المالي الربوي. كون القطاع المالي للنيجيريين يعتبر من اكبر القطاعات الربحية في نيجيريا حتى في الأوقات الصعبة والسيئة[73].

---

(73) انظر: Sule Ahmed Gusauhk: Islamic Banking: The Nigerian Experiences ص11.

- رغم تفاقم مشكلة الفقر في نيجيريا إلا أن هناك إمكانية عالية لنمو رأس المال في المستقبل وأيضا وجد أثرياء في نيجيريا فهذه الفئة من الأثرياء هم الذين يقصدون إلى إحضار أموالهم وثروتهم من اجل المساهمة في تأسيس البنوك.

- بسبب الإيداع الهائل للبترول والذي تمتلكه نيجيريا، وازدياد عدد الأسهم وتدفق رأس مال المصادر البشرية فان نيجيريا مقبلة على نمو إجمالي في الاقتصاد، ولهذا من المتوقع أن تصبح نيجيريا دولة عظمة في المستقبل[74]. وهذه الإمكانيات المتطورية للاقتصاد تعتبر مهمة وحيوية لكل أنواع المعاملات التجارية بما فيها المصارف الإسلامية.

- رغم أن الاقتصاد النيجيري تعرض لعدة مشاكل في الماضي، ورغم أن الميدان السياسي لم يكن مستقراً في الماضي، إلا أن مساره ومنذ الثمانينات من القرن الماضي بدأ يصبح على مايرام. وإذا استمرت النية الحالية نحو التحول على مايرام فإن مشكلة عدم الاستقرار ستتقلص، إضافة إلى ذلك فإن نيجيريا دائما فخورة بالتزاماتها الدولية رغم التغيرات التي طرأت على أنظمتها والتي من خلالها تغلق الباب في أي من مصادر المشكلات عدم الاستقرار. وفي مثل هذا المناخ فإنه من المتوقع أن الأيدي الأجنبية ستقوم بالاستثمار في المصارف الإسلامية ومؤسسات مالية إسلامية أخرى في نيجيريا.

- نمو الاقتصاد والقطاع المصرفي النيجيري أسهمت الإصلاحات المؤسسية المتواصلة والاقتصادية الكبرى التي جرت في البلد في تقوية وتعزيز الأسس الاقتصادية في

---

(74) مصرف جاز الدولي، الخطة التجارية لمصرف جاز الدولي ، تشرين الأول 2006

نيجيريا وعززت من ثقة المستثمر في البلاد[75]، إضافة إلى ذلك، ظلت النظرة إلى القطاع المصرفي النيجيري ايجابية. وتشير الأحداث التي جرت بعد التعزيز الصناعي الذي جرى مؤخراً في البلاد بأنه بسبب التركيز والإستراتيجية الصحيحة، سوف تستمر المصارف في النمو وتظل مصادر للربح[76]، لذلك فإن المصرف الإسلامي المقترح يعتزم استغلال القطاع المصرفي النيجيري العالي الربحية لخلق عوائد وقيم جاذبة للمستثمرين.

وبالإجمال، سجّل برنامج الإصلاح الإجمالي للحكومة نجاحات هامة في السنوات الأخيرة، وفيما يلي بعضا منها[77]:-

- الزيادة في مخزون الإيرادات الخارجية من (7.5$) بليون دولار أمريكي عام 2003 إلى (49$) بليون دولار أمريكي في عام 2006م، على الرغم مِنْ التسديدِ لأكثر مِنْ (12$) بليون إلى نادي باريس، و(1.4$) بليون إلى نادي لندن.
- نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي العالي نسبيا (والذي قدر بنسبة (7%) عام 2005م من قبل صندوق النقد الدولي (IMF)، وأما حسب التقريري السنوي لبنك المركزي CBN فإن نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي بلغت (7%) عام 2005م، و (5.3%) عام 2006م، و (7%) عام 2007م[78].

---

(75) Bermard B. Poli Head (Agricultural Business & SME) Fist Bank of Nigeria Plc. "The Effect of Recent Changes in The Financial Sector Development in Nigeria"

(76) نفس الرجع.

(77) The Central Bank of Nigeria Annual Reports and Statement of Accounts (2004 & 2005 & 2006)

(78) Bermard B. Poli مرجع السابق ص: 9. وايضا انظر: The Central Bank of Nigeria Annual Reports and Statement of Accounts (2004 & 2005 & 2006

- التطور الهام في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وذلك من (1.1$) بليون دولار أمريكي عام 2001م وصولاً إلى (2.1$) بليون دولار أمريكي عام 2005م، وبلغ معدل النمو السنوي المركب (22%).
- النمو في الدخل الشخصي الإجمالي وذلك من (26.6$) بليون دولار أمريكي عام 2001م و(42.5$) بليون دولار أمريكي في عام 2005م، (44.5$) بليون دولار أمريكي عام 2006م، وصولاً إلى (47.5$) بليون دولار أمريكي عام 2007م،
- الزيادة في مستويات التصدير نحو (32%) وذلك من (37.3$) بليون دولار أمريكي عام 2001م وصولاً إلى (49.4$) بليون دولار أمريكي عام 2005م، كما زادت مستويات التصدير نحو (49.9%) في عام 2006م.
- تخفيض التضخم المالي ونسبة الصرف الأجنبي الثابت نسبا، وذلك بنسبة (8.6%) عام 2006م من أصل (18%) من عام 2005م.
- إطفاء وسداد الدين السائد، المتعلق بدفع خروج (12$) بليون دولار أمريكي وإطفاء (18$) بليون دولار أمريكي، من قبل نادي باريس، و (1.4$) بليون دولار أمريكي إلى نادي لندن.
- إدراج نيجيريا ضمن قائمة تضم واحدا وعشرين 21 دولة تعتبر من أكثر الدول تحسنا وتطورا في عام 2005م اعتمادا على شفافية وضعها الدولي.
- الإزالة من قائمة قوة المهام المالية (FATF) للدول والأقاليم التي لا تتعاون في مجال المكافحة الدولية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- انخفاض (5%) من الفقر من عام 2004م إلى عام 2007م(79).

---

(79) مرجع السابق. ص: 9

- التزويد المحدود للائتمانات- مقارنة بحجم وإمكانية الاقتصاد النيجيري، إلا أن المستوى العام للائتمانات المتوفرة المقدمة إلى القطاعات التجارية والفردية منخفض جدا، وايضا يتم حاليا تلبية الاحتياجات الائتمانية لمستثمرين القطاع غير الرسمي من خلال مقرضي الأموال غير الرسميين الذين يفرضون نسب فائدة عالية جدا لاستغلال الناس. إن النموذج التجاري الذي سيعرضه المصرف الإسلامي سيخفض من حدة العائق الرئيس للوصول إلى هذه القطاعات من خلال تقديم الخدمات المالية الإسلامية الخالية من الفوائد.
- زيادة الدخل المتاح: ازداد الدخل الشخصي المتاح، (12.4%) بنسبة بين عام 2001م وعام 2005م، وهذا دليل على التأثير الإيجابي على الثبات السياسي النسبي، وزيادة الرواتب للموظفين المدنيين كنتيجة لسياسة الحكومة، وأيضا مستويات النشاطات المعززة في القطاعات الأخرى من الاقتصاد، ويقدر أن يرتفع الدخل الكلي المتاح لغاية (8.3%) خلال الأعوام القادمة[80].

المطلب الثاني / الإمكانات الإدارية.

يمكن أن يبدأ المصرف الإسلامي المقترح في نيجيريا ببعض المدراء والعاملين المؤهلين من ذوى الخبرة بالمصارف الإسلامية، سواء من أهل البلد أو من خارجه، ومن ثم يقومون بتدريب العاملين لديه والمتعاملين عند الحاجة.

قد تعد الإدارة من المعوقات ولكن هذه ستكون مؤقتة. لأنها ستزول للأسباب التالية:

1. وجود المؤهلين، الذين لديهم المعلومات عن العمليات والمعاملات المصرفية الإسلامية.

---

(80) Central Bank of Nigeria: Strategies of 2010

2. تدريب أدوات تحضيرية حول كيفية عمل المصرف والنشاطات التي يقوم بها.

3. وجود هيئة الرقابة الشرعية في المصرف إذا قاموا بواجباتهم.

4. وجود الرقابة الخارجية (المفتش الخارجي) من قبل البنك المركزي، ويكون ذو خبرة بالعمليات ومعاملات المصارف الإسلامية لأنه سيتابع إجراءات عملياتهم ومعاملاتهم، كوكيل من قبل البنك المركزي.

المطلب الثالث/ الإمكانات القانونية والتشريعية.

لا يوجد حاليا أي قانون خاص بالمصارف الإسلامية في نيجيريا، مع العلم بأن لا يوجد قانون يمنع من إنشاء المصارف الإسلامية في نيجيريا[81]. لذا كبداية ستتم المعاملات بين البنك المركزي والمصرف الإسلامي من جهة، و بين البنوك التقليدية من الجهة الأخرى على السواء، كما يوجد في الدول الأخرى، مثل بريطانية أو الدنمرك .

ولكن مع مرور الوقت سيتم إنشاء بعض القوانين والتشريعات التي تخص المصرف الإسلامي إذا نجح في معاملته بعد إنشائه. بمعني إذا تم إنشاء المصرف الإسلامي في نيجيريا ونجح في معاملاته، سيمنح البنك المركزي للمصرف الإسلامي عناية خاصة. بحيث ستصدر قوانين وتشريعات خاصة تحدد علاقتها مع بقاء النظام المصرفي التقليدي، كما هو موجود في تركيا، و ماليزيا. "ففي ماليزيا صدر قانون البنوك الإسلامية من قبل البنك المركزي بصورة

---

(81) بعد اصـــدار قـــانون : Bank And Other Financial Institutions Decree 1991 Decree No. 25
Central Bank of Nigeria Decree No. 24 of 19991 والمرسل (20th June 1991

مشابهة لما يجري في المصارف التقليدية مع بعض التعديلات التي تقتضيها طبيعة نشاط البنك الإسلامي[82].

ولو نظرنا إلى ماليزيا هي شبيهة بنيجيرية. حيث أغلبية عدد سكانها من المسلمين، ولذا فإن كل شي ء يتعلق بالقانون والتشريعات الذي يمر من خلال مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وبحسب التصويت المستند الى الأديان ستكون النتيجة لصالح المسلمين كونهم أغلبية. وحتى الذين لا يهتمون بدينهم لن يصوتوا على مصلحة الغير، لأجل العنصرية الدينية في البلد. مثلا: هناك التعزيزات والاضطرابات من قبل المسحيين النيجيريين لما أرادت نيجيريا مشاركة بعضو في بنك التنمية الإسلامي بجدة. ومع ذالك فقد تم انضمامها مع وجود رئيس مسيحي آنذاك، كما تم تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض الولايات مع وجود كل الاضطراب والحرب، فلم يمنع ذلك بشيء.

المطلب الرابع / الإمكانات الأخرى.

- عدد السكن: ما زالت نيجيريا تعاني النمو الهائل في عدد السكان ولديها عدد كبير من المسلمين وهذه الفئة من السكان تشكل سوق للبنوك الإسلامية. إضافة إلى إن ارتفاع عدد السكان والمدن أدى إلى تزايد الطلب على السكن، وخاصة في المدن الأساسية كلاجوس Lagos وابوجا Abuja، وكانو Kano. وقد قدّرت الأمم المتحدة بأن عدد السكان في لاجوس وحدها سيصل إلى 20 مليون نسمة في عام 2010م[83]، وبالتالي

(82) عطية، 1408ه، ص: 48. نقلا عن د. كمال التوفيق: "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية (المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها)"

(83) انظر: http//www.unesco.org/courier/1999_06/uk/dossier/text13.htm

سيزيد الطلب على قروض المستهلك والقيام بدفعات الإيجار والحصول على تسهيلات طويلة الأمد للبناء وللحصول على العقارات.

ج- الكثافة السكانية المسلمة العالية- تعيش في نيجريا واحدة من اكبر التجمعات الإسلامية في العالم، والتي تبلغ حوالي (65%) من عدد السكان البلاد وهو 140,020,952 مليون نسمة[84]. كما أن نيجريا عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)[85] ومصرف التنمية الإسلامية (IDB)[86]. يمكن للمصرف الإسلامي المقترح توفير الخدمات المالية الإسلامية التي تتناسب مع المعتقدات الإسلامية، وقواعد الشريعة الإسلامية.

إن نيجيريا لديها نسبة عالية من المسلمين سعت من أجل نشر الإسلام، وإدخاله الى جميع المعاملات ومجالات الحياة، وهناك فهم متزايد للإسلام وتعاليمه فيما يخص الربح والفائدة وحتى يبدو أنها أعلى معدل في مستوى العبادة والتكريس للإسلام وباختصار هناك حركة واسعة الانتشار لإنعاش الإسلام وهذا المناخ سيؤدي نوعاً ما إلى تأسيس مصارف إسلامية وهذا الحدث يجذب الحكومات للترويج للمؤسسات الإسلامية، إضافة لذلك فإن هناك مقدارا معقولا من مشاركة حكومات الولايات في

---

(84) يبلغ تعداد سكان جمهورية نيجيريا الاتحادية حوالي 140,020,952 مليون نسمة حسب إحصائيات 2007، انظر تفاصيل في الموقع الرسمي للإحصائيات النيجيري: http://www.nigeriannews.com/census/census2006.htm

(85) انضمت نيجيريا في عام 1986 في منظمة المؤتمر الإسلامي. فقد أثارت مسألة انضمام نيجيريا لمنظمة المؤتمر الإسلامي 1986م جدلا واسعا عارضه المسيحيون واعتبروه محاولة لإعلان دولة إسلامية؛ مما أدى إلى تجميد مسألة الانضمام لسنوات قبل أن تجدد وتستأنف أوائل التسعينيات لتصبح نيجيريا عضوا كامل العضوية بالمنظمة، وقد تمتعت نيجيريا بصفة عضو مراقب في المنظمة منذ إنشائها عام 1966.

(86) جاء خلاف داخل البرلمان النيجيري في جلسته في 29-5-2005 حول انضمام نيجيريا إلى البنك الإسلامي للتنمية في جدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ مما أدى إلى رفع الجلسة دون التوصل لقرار. انظر: موقع مسيحين النيجيريين، Presbyterian News Services August 25, 2005 (http://www.pcusa.org/pcnews/2005/05441.htm)

المصارف الإسلامية، من حيث التعامل معها وعمها. ومثل هذا التوجه الإيجابي للمصارف الإسلامية من المحتمل أن يعمل كحافز للترويج لهذه المؤسسات وخاصة منذ أن أصبحت هذه الحكومات وبشكل تقليدي مصدر مهم لتمويل البنوك في نيجيريا.

- عدم وجود منتجات مصرفية إسلامية: لا تتوفر خدمات مصرفية إسلامية حاليا في نيجيريا، والمصارف الحالية توفر منتجات وخدمات مصرفية تقليدية، لذا فإن إنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا سيوفر بديلاً مناسباً للمنتجات المصرفية التقليدية، لأن المصرف إسلامي سيتمتع بخاصية صاحب المبادرة الأولى إن كان بإمكانه تقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية تامة.

- هناك تطوير وتحضر مستمر في نيجيريا مما يجلب عدد كبير من الحرفيين ومن كل الأنواع مما تتطلبه الخدمات المصرفية الإسلامية من الخدمات المالية. وبالتالي ستقوم البنوك بتلبية طلباتهم وتوفير مثل هذه الخدمات لهم.

- تشهد نيجيريا نموا متزايدا في الأعمال الصغيرة من بائعي الطعام وصانعي النعال والخياطين وصناع الخزائن والخبازين وبائعي الماء الصحي، وإلى كل أنواع الأعمال. وتتم هذه المعاملات التجارية من قبل أناس لديهم رأس مال قليل أو قد لا يكون لديهم رأس مال أصلا، وتبحث هذه الأعمال عن رؤوس الأموال والعديد منهم يخشى الذهاب إلى البنوك الربوية حيث أن هذه البنوك الربوية تفرض أي فائدة ترونها مناسبة لها وإعطاء المودعين فوائد متدنية، ولهذا أتوقع أن تكون هذه الأعمال هي احدى من فرص للمصارف الإسلامية.

المبحث الثاني/ التحديات التي تواجه إقامة المصارف الإسلامية في نيجيريا

تحدث الباحث محاولة تجربة المؤسسات الإسلامية في نيجيريا وانهيارها، وعن المعوقات الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية والقانونية والتشريعية والمستقبلية.

المطلب الأول/ محاولة تجربة المؤسسات الإسلامية في نيجيريا وانهيارها.

مقدمة:

هناك عدة تجارب لإنشاء مصارف ومؤسسات مالية تعمل وفق نظام الاقتصاد إسلامي كتالي:-

1. **بنك مجتمع الحركة (THE HARAKA COMMUNITY BANK)**

وقد تم تأسيس البنك عام 1993م بموجب قانون رقم (25) من عام 1991م في بلدة Sokoto[87] وكان رأس المال المخصص لإنشائه هو (₦250,000.00) نيرا[88]، وليس بمقدور رئيس البنك أن يتذكر الديون والمساعدات الإجمالية عند افتتاح البنك ويعود السبب في ذلك أن كل السجلات والوثائق المتعلقة بالبنك احترقت بحادثة اشتعال النار التي تعرض لها البنك عام 2002م، ولكن الشيء الذي يستطيع تذكره هو أن البنك جمع ودائع بمبلغ (₦70,000.00) نيرا، وذلك في الوقت الذي انهار فيه، أما المساهمين الرئيسيين للبنك فهم رجال أعمال يعملون في القطاع الخاص في بلدة Sokoto وكان معظمهم من أصحاب الدخل المتوسط وقد حصل البنك على أمانات بمبلغ (N250,000.00) نيرا، من حكومة Sokoto ولكن لم يتم التحقق من ذلك المصدر، وقد كان يقوم البنك بعمليتين فقط هما الحساب الجاري

---

(87) ولاية (sokoto) هي احدى الولايات الست والثلاثين المكونة لنيجيريا وهي تقع في الشمال النيجيريا .

(88) نيرا هي اسم ورقة النقدية في نيجيريا الرسمية التي تستقدم ورمزها (₦) وحاليا (₦1.00) تساوي ($0.0086) الدولار أميركي وأما بدينار الأردني (₦1.00) تساوي (JD0.0056).

والحساب المدخر، وقد كانت خطة البنك أن يبدأ بهذين الحسابين ومن ثم تقديم أنواع إسلامية أخرى للتداول المالي مثل المضاربة، المشاركة والمرابحة، وكانت سياسة البنك هي أن يقف البنك على رجليه قبل تشغيل الصرافة الإسلامية[89].

وقد بدأ بنك مجتمع الحركة كما هو مخطط له أن يعمل وقد تم الإعلان عنه من خلال برامج الإذاعة والتلفاز والقيام باحتفال افتتاح.

ولكن ولسوء الحظ انهار بنك حركة بعد عامين في عام 1995م حتى قبل أن تتاح له فرصة الظهور، وقد كانت هذه حالة سبب للتوقف عن العمل، وقد ذكر رئيس البنك أن السبب الرئيس وراء ذلك يعود إلى نقص الدعم والإشراف من قبل الحكومة والعموم وخاصة أن من كان يقوم برعايته هم الفقراء وذوا الدخل المحدود، في حين كان يتجاهل الأغنياء دورهم في رعاية البنك[90].

ولقد اجتمعت كل هذه المشكلات لتؤدي في النهاية إلى انهيار البنك المجتمعي حركة وقد تم تحويله إلى مركز أعمال صغير في عام 1995م، وفيما بعد تعرض هذا المركز لحريق مما أدى إلى إزالة أي أثر لبنك حركة والذي كان الطريق لإنشاء صرافة إسلامية.

2. بنك حبيب (HABIB NIGERIA BANK LTD):- نافذة مصرفية لا تعتمد على الفائدة:

تم تأسيس بنك حبيب في عام 1982م في نيجيريا وقد منح رخصة مباشرة العمل عام 1983م وبدأ العمل في الشهر من ذلك العام وقد كانت حصة المستثمرين النيجيريين (60%) في حين حصل الباكستان على نسبة (40%)، ومنذ البداية فقد كانت فلسفة البنك واضحة وهي

---

[89] Islamic Banking: The Nigerian Experiences :Sule Ahmed Gusau ص.9

[90] نفس المرجع ص. 10

(الارتقاء بالأخلاق الاجتماعية والاستجابة لمتطلبات وتطلعات المجتمع). ومن خلال هذه الفلسفة فقد كانت البداية لتقديم نافذة غير ربوية في عام 1997م مما جعل هذا البنك هو البنك الرائد في هذا المجال في نيجيريا[91]. وقد تم فتح أول مجموعة من الفروع لهذه النافذة الإسلامية للبنك في: مكتب رئيس Kaduna، Kano (Fagge), Sokoto, Lagos, Abuja Gusau وتم تشغيل فروع أخرى فيما بعد وهي Maiduguri, Yola, Ibadan, Bauchi ،Katsina, Gombe, Damaturu.

تقييم النافذة الإسلامية لبنك حبيب. (HABIB NIGERIA BANK LTD)

من أهم التعليقات التي قد تتعرض لها النافذة الإسلامية الجديدة هي أنه لم ينهار حينذك، إلا أن هناك عدد من المؤشرات تدل على أن الأمور لا تسير على ما يرام، وأسوأ من ذلك لم يعد يعمل حاليا بعد اندماجه مع بنك (Platinum Bank Plc.) إلا ان فكرة استمرار ماتزال قائمة. ويسمى البنك حاليا (Platinum-Habib Bank Plc.)

من المؤشرات التي تؤشر على أن الأمور لا تسير على ما يرام تذكر ما يلي:

أولاً: قلة الدعاية والإعلان لهذه النافذة ولهذا فإن عدد قليل من الناس على وعي من هذه النافذة، حيث انك لا تسمع عنها لا في التلفاز ولا حتى في الراديو وليس هناك أي إعلانات لا في الصحف ولا حتى في المجلات المتخصصة، فالوسيلة الوحيدة للحصول على معلومات لهذه النوافذ الإسلامية هي عند العملاء في نفس البنك أو تقارير البنك المركزي أحيانا فقط، وليس هناك أية منشورات أو نشرات متوافرة وهذا يعني أن فئة المسلمين الموجودين في مناطق تواجد فروع البنوك لا يعرفون ما هو عمل الفرع ولا حتى كيفية المشاركة في هذا الفرع.

---

91) Sule Ahmed Gusau، ص. 10

ثانياً: يبدو أن بنك حبيب يعتني بقطاعه المصرفي الربوي أكثر من النافذة الإسلامية وفي الحقيقة لم يبذل البنك أي جهد لإغراء العملاء في القطاع الربوي للتحويل إلى القطاع الإسلامي ومثل هذا الأسلوب لا ينبئ بالخير للنافذة الإسلامية.

وأخيرا: فقد تم فشل النوافذ الإسلامية بعد اندماجه مع (Platinum Bank) البنك إلا أن فكرة الاستمرار ما تزال موجودة[92].

3. بنك جائز الدولي: (Jaiz International Bank Ltd.)

تم إيجاد هذا البنك عن طريق دمج مجموعتين مستقلتين تحاولان تأسيس بنوك إسلامية، مجموعة حلال ومجموعة جائز.

بدء بنك جائز الدولي إجراءات التأسيس لعمليات الصيرفة الإسلامية عام 2003م، حيث كان رأس مال البنك الأدنى ببدء العمليات آنذاك في نيجيريا 2 بليون نيرا (15$ مليون دولار أميركي) ومنذ ذلك الوقت بنك جائز الدولي برأس مال 2.5 بليون نيرا (19$ مليون دولار أميركي).

وفي مارس/آذار 2004م، قدم بنك جائز الدولي المتطلبات في تأسيس بنك في نيجيريا للبنك المركزي النيجيري لضمان رخصة مصرفية، مثلا: جزء المال 2 بليون نيرا (15$ مليون دولار أميركي) ومتطلبات أخرى مثل CVs للمدراء، إدارة، ودراسة الجدوى الخ

وبعد أربعة أشهر؛ جاء قرار جديد من قيادة البنك المركزي النيجيري وهو الإصلاح من القطاع المصرفي. وجزء رئيسي من برنامج الإصلاح كانت الزيادة في رأس المال الأدنى من 2 بليون نيرا (15$ مليون دولار أميركي) إلى 25 بليون نيرا (195$ مليون دولار أميركي).

---

[92] المعلومات حسب المقابلات التي قام الباحث مع احد المدير Habib Bank والمدير Afribank.

وقام بنك التطوير الإسلامي بإرسال مهمة تقنية إلى نيجيريا وتم تنفيذ الدراسة اللازمة والقابلة للإجراء، وقد وضع الجدول الزمني لبداية عمل البنك في شباط من عام 2004م، ثم تم التغير إلى بداية عام 2007م إلا أنه حتى الآن لم يبدأ بعد، ونحن في آخر عام 2008م.

ويحتمل أن يكون موقع مكتب الرئيسي في Abuja وهي العاصمة الفدرالية ويحتمل ايضا فتح فروع البنك في Kano، Kaduna، Lagos، Gusau في البداية.

المطلب الثاني/ التحديات الإقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية.

في هذا المطلب سيتم الحديث عن التحديات التي ستواجه في إنشاء مصرف إسـلامي في نيجيريا حيث التحديات الإقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية.

تعتبر البنوك الإسلامية جزءا أساسيا من النظام المصرفي أيا كان هذا النظام في الدول التي صرح فيها بمزاولة النشاط المعرفي الإسلامي. فتتأثر هذه البنوك الإسلامية بالإطار العام الحاكم للمعاملات سواء أكان إطارا عقائديا أو قانونيا أوعرفيا بين أصحاب المهـن المختلفـة وبين المصارف أيضاً بعضها البعض. فالبيئة التي يعمل بها البنك تجعله عرضه للكثير مـن العقبات والصعوبات والمخاطر[93]. فالمعوقات كتاليي

1- ضخامة رأس المالية المطلوب.

رأس المال غير المتكافئة: تعاني معظم البنوك في نيجيريا من هذه المشكلة وهو العامل الرئيسي المسؤول عن فشل العديد من البنوك.

في عام 1999م طلب من البنوك الجديدة أن يكون لديها حد أدنى من رأس المال المدفوع ويصل إلى1 بليون نيرا[94]، (7.5 مليون دولار أمريكي) وقبل ذلك يطلب منهم 500

---

(93) محسن احمد الخضري. البنوك الإسلامية. ص 71.

(94) Minimum paid-up share capital of banks and compliance with minimum paid-up share capital requirement Amendment Decree No. 38 of 1998. Section 9(1).

مليون نيرا[95]، (3.75 مليون دولار أمريكي) وبقى المتطلبات الأساسية للبنوك الحالية حينذاك غير متغيرة عند 500 مليون نيرا (3.75 مليون دولار أمريكي).

وفي عام 2001م، وصل الحد الأدنى من رأس المال المدفوع إلى 2 بليون نيرا[96]، (15 مليون دولار أمريكي) بالنسبة للبنوك الجديدة، أما البنوك الحالية حينذاك فظل الحد الأدنى من رأس مالها المدفوع 1 بليون نيرا (7.5 مليون دولار أمريكي) ومنذ ذلك الوقت فإن عدد البنوك المرخصة في تناقص إلى 25 بنك مع إلغاء رخصة 11 بنك[97] واندماج بعض من أصل 89 بنك.

وهكذا أيضا زاد الحد الأدنى من رأس المال المدفوع إلى 25 بليون نيرا (195 مليون دولار أمريكي) مع تحديد تاريخ كانون الأول / ديسمبر كموعد نهائي للزيادة.

في تموز/ يوليو من عام 2004م، أطلق البنك المركزي أجندة تتكون من إصلاحات بالإضافة إلى أهداف واسعة تهدف إلى خلق بنوك أكبر وأقوى في صحائف موازناتها، وضمان عمليات مصرفية هادئة وآمنة، وزيادة تقدم القدرة التنظيمية المشرفة على الصناعة، وكان أحد أهم عناصر الإصلاح هذه هي زيادة الحد الأدنى من رأس المال الأساسي من 2 بليون نيرا (15 مليون دولار أمريكي) إلى 25 بليون نيرا (195 مليون دولار أمريكي) بحلول كانون الأول من عام 2005م[98].

---

(95) Bank And Other Financial Institutions Decree 1991 Decree No. 25 (20th June 1991) Section 9, Sub Section 2b for a Profit and Loss Sharing bank also for Commercial bank.

(96) The Central Bank of Nigeria's "Monitory, Credits, Foreign Trade, and Exchange Monitory Secular No. 37. .200402 January "Policy Guidelines for Fiscal 2004/2005.

(97) Central Bank of Nigeria Abuja, Press Release, Issued on 16 January 2006

(98) مرجع سابق.

وهذا أدت إلى اندماج 78 بنك إلى 25 كيان جديد، والبنوك إحدى عشر المتبقية تم إلغاء رخصها بسبب فشلها. والخمس وعشرون بنكا المتبقية متكونة من 21 شركة عامة، و3 شركات مملوكة من قبل أجانب، وشركة محلية واحدة مالكة، ومع حلول عام 2005م كان لدى البنوك توازن في صحائف موازنات الاندماج يفوق حجم 4.5 تريليون نيرا (35 بليون دولار أمريكي)، وتمويل من المساهمين يصل إلى 592 بليون نيرا (4.6 بليون دولار أمريكي).

2- الموارد البشرية.

- **نقص الخبرة**

من خلال الاستبانة والوقوف على آراء الجمهور النيجيري، وجدت أن الطريق ليست ممهدة أمام إقامة المصرف الإسلامي في البلاد، وكان المعوق الأكبر هو عدم معرفة النـــاس بنظام المصارف الإسلامية والمعاملات التي تجريها هذه المصارف، وهذا يعتبر أمراً في غاية الأهمية؛ إذ لا يمكن للجمهور التعامل مع المصرف الإسلامي وهم يجهلون حقيقة ما يجـــري فيها وما هي المعاملات التي تجريها هذه المصارف. فيترتب على الجهات المسؤولة أن تنظر إلى هذه النقطة وتأخذها بالحسبان، فالجمهور النيجيريا يحتاج إلى محاضرات وتثقيف إعلامي يتبين لهم من خلالها ما هي المصارف الإسلامية، وما هي أهدافها، وما هي المعاملات التـــي تجريها، وما هي الخدمات الموجودة في هذه المصارف، ولا بد من التركيز على أن أربـــاح المصارف الإسلامية تفوقها في البنوك التقليدية وذلك لتشجيع الجمهور علـــى اللجـــوء إلـــى التعامل مع المصرف الإسلامي، ويمكن عرض البيانات والنتائج الخاصة ببعض المـــصارف الإسلامية في الدول الإسلامية والتي تثبت وجود أرباحا عالية جدا في البنوك الإسلامية، هـــذا بالنسبة للدعاية والإعلام وتوجيه الجمهور وتشجيعه.

أما بالنسبة لنظرة المجتمع النيجيري إلى مشروع إنشاء المصرف الإسـلامي فـاني وجدت أن نسبة عالية جدا من الناس تؤيد الفكرة بل وتشجع ذلك المشروع، وقد ظهر ذلك جليا في كثير من الملاحظات التي أضافها المشاركون في نهاية الاستبانة[99] شجعوا من خلالها هذه الفكرة وشجعوا إقامة هذا المصرف.

وكذلك الأمر بالنسبة لمجال توقعات مستقبل عمل البنك فقد كان معدل الإجابات على الأسئلة المتعلقة بهذا المجال كبيرة، أي انه لا توجد أية مشكلة من هذه الناحية والناس متفائلون ويتوقعون خير لهذا المصرف.

وقد أظهر المشاركون في الاستمارة إيمانهم الكبير في أن إقامة مصرف إسلامي فـي نيجيريا سيعزز مكانة المسلمين في الدولة، حيث كان معدل الإجابات على الأسئلة المتعلقة بهذا المجال بدرجة (عالية) و (عالية جدا).

إذا العقبة الاجتماعية الوحيدة فكانت عدم وعي الجمـاهير النيجيـري بنظـام عمـل المصرف الإسلامي، إلا أنه يمكن تخطي هذه العقبة وإيجاد الحلول المناسبة لها، مثل الدورات والمحاضرات لتثقيفية والإعلانات وغير ذلك.

- **المعوقات الإدارية**

بالنسبة للمعوقات الإدارية فإنها لن تكون بذلك المعوق الكبير، وتزول هذه المعوقات بإعداد أشخاص دارسين لموضوع البنوك الإسلامية، أو على الأقل مهيئين للعمل في البنوك الإسلامية بعد أن يمروا في دورات تحضيرية حول كيفية عمل البنك والنشاطات البنكية التي يقوم بها، ولا بد للعاملين في البنك الإسلامي أن يكونوا ذوي معرفة في جانب فقه المعاملات

[99] لقد حددت مكانا في نهاية الاستبانة للملاحظات والاقتراحات يستطيع من خلاله المشاركون كتابة أي ملاحظـة يرونها مناسبة أو أي اقتراح أو فكرة، يمكن أن تنظر إلى الملحق رقم ا.

المالية في الإسلام، فلو نظرنا إلى البنوك الإسلامية العاملة لوجدنا أن نسبة عالية منها واجهت مشكلة العاملين، وذلك لان النشاطات المصرفية للمصارف الإسلامية تؤسس وفق قواعد وضوابط فقه المعاملات الشرعية. فهناك فرق بين النشاطات البنكية للبنوك الإسلامية والتقليدية ولهذا يجب توافر المعلم بهذه النشاطات المعاملات الإسلامية لدى العاملين بها[100].

كما أن النشاط الأساسي لهذه المصارف هو النشاط الاستثماري وهو ما يتطلب البحث عن الفرص الاستثمارية ودراسة جدواها وتقويمها ومتابعة وكل هذا في ضوء الواعد والضوابط السابقة. مما يتطلب مجموعة من كوادر ذات كفاءات خاصة ومتخصصة ومتنوعة[101].

- الفساد الإدارة

غالبا ما تقوم هيئة المدراء والإدارة وهيئة الأعضاء في البنوك النيجيرية بعمليات إقراض غير قانونية أحيانا وقد لا تتوفر لديهم خبرة حول عمليات ومعاملات المصارف الإسلامية. وإذا لم يحدث تعديل في الإدارة الجديدة للمصارف الإسلامية ستسيطر نفس العملية على هذه البنوك. لذا يحتاج المصرف المقترح ليدمج إدارته بأجانب ذوي خبرة.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن أهم السمات الواجب توافرها في العميل لدى المصرف الإسلامي، ما يلي[102]:

1. توافر الجانب العقائدي الإسلامي الصحيح والقوي، والإقناع بهذا العمل وبكونه رسالة.
2. توافر الالتزام بالخلق والسلوك الإسلامي.

---

(100) العلاونة، رانية زيدان، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

(101) مرجع سابق.

(102) مرجع سابق.

3. توافر حد أدنى من العلم بالأحكام الشرعية وأحكام فقه المعاملات خاصة.

4. توافر بعض الملكات والقدرات الذاتية اللازمة لهذا العمل.

5. توافر قدر مناسب من الخبرة والممارسة العملية لبعض أو كل عمليات هذه المصارف في نفس المجال قريب منه[103].

ولا زالت معظم المصارف الإسلامية تعاني من مشكلة عدم توافر العناصر البشرية المؤهلة والمناسبة لطبيعة عمل هذه المصارف والتي تمتع بمجموعة الخصائص والصفات السابقة والتي تمكنها من امتلاك القدرة والكفاءة على وضع أنشطة هذه المصارف في التطبيق العملي وفق الإطار النظري الصحيح لها مع الملاحظة أخذ التحفظات التي ترد على كل تعميم في الاعتبار بالنسبة لهذه النتيجة[104].

- **نقص التدريب والتأهيل المهني الشرعي:**

ابتعدت معظم المصارف الإسلامية عن الأساليب التي تعتمد على كفاءة وأمانة العملاء كالمشاركة والمضاربة بسبب عدم توفر الخلق والسلوك الإسلامي، على الرغم من أن هذه الأساليب تتفق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية وتعكس بصورة أكبر دورها الاقتصادي. ولجأت إلى البيع لأجل والمراجعة حيث يقل فيها الاعتماد على العميل وأمانته [105].

وقد تظهر هذه المشاكل في نيجيريا من حيث عدم الوعي الاقتصادي الإسلامي وعدم الوعي الفقهي في باب المعاملات وخاصة معاملات البنوك الإسلامية.

- **الآثار السلبية للتجارب السابقة:**

---

(103) مرجع سابق.

(104) مرجع سابق.

(105) محسن الخضيري. البنوك الإسلامية، 1990م-1410هـ، ط3، إتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

التشكيك في قدرة المصارف الإسلامية كون فكرة المصرف الإسلامي ستكون جديدة نوعا ما في نيجريا، ولهذا فإن العديد من الناس سينتظرون النتائج المحتملة، وسينتظرون حتى يروا كيف تسير الأمور في هذا المصرف، هل المصرف سيعاني من نقص التمويل مما يؤدي إلى انهياره أم لا؟

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك نتائج ضعيفة خرج بها بنك حبيب في تجربته مما جعل بعض البنوك المنوي قيامها إعادة تقييم نيتهم في ذلك. فعلى سبيل المثال لقد قمت بالمقابلة مع مديراحد البنوك في Gusau عاصمة ولاية Zamfara. وسألته بخصر من مخططهم في تأسيس نافذة إسلامية في بنكهم وأجاب على الفور أنهم مترددون نتيجة ما رأوه في تجربة بنك، وذلك بسبب إستراتيجية التسويق الضعيفة للبنك وبسبب النوايا الأنانية التي ضمنها البنك في عمليات النافذة.

- **الموقف الإيجابي الى الجماهير النيجيريا من الربا:**

إهمال التعليمات الإسلامية بالنسبة للفائدة: يحتمل أن يكون هذا الإهمال والتجاهل هو الذي أدى إلى مقاومة قليلة للمعاملات التي تقوم على الربح من قبل المسلمين على مدى السنين الماضية. ورغم الموقف المخيف الشديد الذي اتخذه الإسلام من الربا إلا أن المسلمين في نيجيريا ما زالوا مستمرين بالتعامل بالفائدة دون شعورهم بشيء.

المطلب الثالث/ التحديات القانونية والتشريعية:

اولا:- تشريع قوانين البنك المركزي.

تعتبر المعوقات القانونية من أصعب العقبات التي تواجه المصارف الإسلامية لان كل العقبات الأخرى يمكن التخلص منها وإيجاد الحلول لها، أما المشاكل القانونيــة فــلا يمكــن

للمصرف إسلامي حلها بتلك السهولة وذلك لصعوبة إمكانية تغيير القانون أو وضع بعض الشروط الخاصة للمصارف الإسلامية.

لقد واجهت كل المصارف الإسلامي في العالم نفس المشكلات والعقبات مع البنوك المركزية وذلك لان البنوك المركزية في معظم دول العالم مخصصة للتعامل وفق نظام البنوك التقليدية.

وهكذا في نيجيريا رغم أن القرار رقم (25) لعام 1991 والقانون التابع له أقر ما يحضر قانونيا على البنوك الإسلامية إلا أنه ما زال هناك مجالات في البنوك الربوية والتي ما زالت معاملتها أفضل من المصارف الإسلامية من حيث التحكم والترخيص وغيرهما كعلاقات بين البنك المركزي والبنوك الأخرى[106]. مثال على ذلك كما يلي:-

أولا: البنك المركزي وعلاقته بالبنوك الأخرى بالدولة.

البنك المركزي في كل دولة هو البنك الأساسي المسؤول عن تنفيذ ومتابعة السياسة النقدية والائتمانية للدولة, ومسؤول أيضا عن رقابة الائتمان والإشراف على الجهاز المصرفي للدولة، وفي بعض الدول يكون البنك المركزي هو المسؤول عن إصدار العملة كما هو حال في نيجيريا.

وبالنسبة للعلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأخرى العاملة في الدولة فإنها علاقة وثيقة يمكن تقسيمها إلى قسمين[107]:

القسم الأول: الدور الرقابي وهو قيام البنك المركزي بالرقابة على البنوك وعلى الائتمان بصفته مسؤولا عن السياسة النقدية والائتمانية للدولة[108].

---

(106) مثلا المعوقات الاحتياط القانوني، والكون البنك المركزي المقرض الأخير وغيره من المعوقات ذات صلة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية عموما.

(107) محمد عبد المنعم ابو زيد. الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 1981- 1401هـ.

القسم الثاني: الدور التمويلي: ويتمثل في المعاملات المالية بين البنك المركزي وغيره من البنوك الأخرى بصفته بنك البنوك والملجأ الأخير لها[109].

من هنا يتبين لنا أن البنك المركزي يفرض وجود علاقة بينه وبين سائر البنوك، وهذه العلاقة تترك بصماتها على مسيرة وأنشطة هذه البنوك، وتؤثر تأثيرا على طبيعة عملها ويتعلق هذا التأثير بالأدوات والأساليب التي يعتمد عليها البنك المركزي لتنفيذ سياسته النقدية والائتمانية[110].

ثانيا:- السياسة النقدية للبنك المركزي.

السياسة النقدية هي عبارة عن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي باسم الدولة تعلق بإدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد[111].

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، والحفاظ على ثبات معين في الأسعار وثبات قيمة النقود في الأسواق الخارجية وسعر صرفها في العامل الخارجي[112].

من أهم الأدوات والأساليب التي تستخدمها البنوك المركزية في تنفيذ سياستها النقدية:

- نسبة الاحتياطي القانوني (النقدي): تلزم سياسة البنوك المركزية في الدول المختلفة البنوك الأخرى بضرورة امتلاك نسبة معينة من قيمة المال الودائع لدى ل بنك

---

(108) مرجع سابق.

(109) مرجع سابق.

(110) مرجع سابق.

(111) محمد عبد المنعم ابو زيد. الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص 7. نقلاً عن د. محمد عبد المنعم عفر في كتابه السياسات المالية والنقدية ومدى إمكانية الأخذ بها في الاقتصاد الإسلامي.

(112) مرجع سابق.

كرصيد نقدي في حساب خاص لدى البنك المركزي، وتتغير هذه النسبة من بلد لأخر ومن وقت لأخر[113].

ويهدف البنك المركزي من استخدام سياسة الاحتياطي القانوني إلى التحكم في حجم الائتمان الذي تستطيع أن تمنحه هذه البنوك، ومن ثم التأثير في قدرتها على خلق النقود، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما زادت قدرة البنوك منح الائتمان وزادت قدرتها بالتالي على خلق النقود[114].

- نسبة السيولة النقدية: إلى جانب نسبة الاحتياطي القانوني تلزم البنوك المركزية البنوك الأخرى بضرورة الاحتفاظ ببعض الأصول التي تميز بسيولتها المرتفعة حتى يسهل تحويلها إلى نقود بسرعة[115].

ويهدف البنك المركزي من استخدام هذه النسبة التي تنب البنوك لازمات السيولة المفاجئة، وذلك بتأمين قدرتها على مواجهة طلبات الدفع المفاجئة التي تتعرض لها وتعرض مركزها المالي وسمعتها إلى الخطورة في حالة عجزها عن تلبية هذه الطلبات.

- عدم السماح للبنوك بتملك الأصول الثابتة والمنقلة: تحرص معظم التشريعات المصرفية لبنوك المركزية على وضع قيود على تملك البنوك للأصول الثابتة أو المنقولة، بخلاف ما يحتاج إليه نشاطها من العقار والمنقول المخصص لإدارة أعمال البنك أو الذي يؤول ملكيته للبنك وفاء لدين له قبل الغير على أن يقوم بتصفيته خلال فترة زمنية محددة[116].

---

(113) مرجع سابق.

(114) مرجع سابق.

(115) محمد عبد المنعم ابو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 1981 – 1401، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

(116) مرجع سابق.

مدى ملائمة السياسة النقدية للبنوك المركزية لطبيعة المصارف الإسلامية:

إن طبيعة المصارف الإسلامية وأسس عملها تختلف شكلا وموضوعا عـن طبيعـة وأسس عمل البنوك التقليدية[117].

السياسات والنظم والأدوات المستخدمة لدى البنوك المركزية في تعاملها مع البنـوك الربوية لتنفيذ سياستها النقدية لا تصلح للمصارف الإسلامية لأنها غيـر ملائمـة لطبيعتهـا وأسس عملها، حيث أن البنك المركزي قد بني منهجه في الرقابة والتعامل مع هذه البنـوك بناءا على طبيعتها وأسس عملها ومن ثم جاءت أساليبه وأدواته متمشية مـع هـذا المـنهج وملائمة لطبيعة هذه البنوك.

حيث أن طبيعة ونظم عمل المصارف الإسلامية تختلف عنها بالنسبة للبنوك الربوية. فيستفاد من ذلك بأن منهج عمل البنوك المركزية والأسس التي يقوم عليها دورها في تنفيـذ السياسة النقدية يختلف عن منهج وأسس عمل المصارف الإسلامية.

يمكن توضيح بعض الصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية في هذا المجال من حلال الأساليب التي تطبقها البنوك المركزية مع البنوك التقليدية والتي لا تتلاءم مـع أسـس عمل المصارف الإسلامية كالتالي.

- **نسبة الاحتياطي القانوني:**

هناك ما يبرر تطبيق السياسة الاحتياطي القانوني بالنسبة للبنوك الربوية مـن قبـل البنك المركزي؛ ولكن الاختلاف طبيعة المصارف الإسلامية وأسس عملهـا عـن البنـوك الربوية يجعل من الضروري النظر في تطبيق هذه السياسة بالنسب لها، وذلك لعدم ملاءمتها

---

(117) محمد عبد المنعم ابو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية بين النظريـة والتطبيـق، 1981 – 1401، المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

لطبيعة وأساليب المصارف الإسلامية. فالبنك المركزي يعطي البنوك التقليدية نسبة ربوية على الاحتياطي القانوني. بينما البنك الإسلامي لا يمكنه الحصول على هذه النسبة الربوية، وبالتالي يكون المصرف الإسلامي قد جمد قسم من أمواله دون أي استغلال أو أي فائدة. وكذلك أيضا فإن العائد الربوي الذي يعطيه البنك للبنك الإسلامي، فهذا يعتبر عائقا كبيرا يقف في وجه لبنك الإسلامي.

- نسبة السيولة النقدية:

إن تطبيق سياسة النقدية تعد واحدة من العقبات التي تواجه المصارف الإسلامية، وخاصة بالنسبة للودائع الاستثمارية لأن الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية لا تعد من ناحية قانونية وديعة بل تعتبر توكيلا من المودع للمصرف ليضارب بها إما مباشرة أو من خلال المشاركة مع الغير، وفقا لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة. ومن ثم فليس هناك التزام على المصرف الإسلامي بضرورة رد هذه الودائع كاملة كما هو الحال في البنوك الربوية، ولهذا فلا مبرر لإلزام المصارف الإسلامية بهذه النسبة.

بالإضافة إلى أن العديد من عناصر موجودات الأصول السائلة واليت تحددها البنوك المركزية لحساب هذه النسبة لا تستطيع المصارف الإسلامية الاحتفاظ به أو التعامل فيه كسندات علما بأن هذه العناصر تشكل نسبة كبيرة لدى البنوك التقليدية، بينما نجد أن الموجودات السائلة لدى المصرف الإسلامي تقتصر على النقدية بالخزينة والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى ولدى المراسلين والتي في الغالب لا تدر عائداً بينما نجد أن معظم عناصر الموجودات السائلة لدى البنوك التقليدية تدر عائدا[118].

---

(118) مرجع سابق.

- **عدم السماح للبنوك بتملك الأصول الثابتة والمنقولة:**

أن طبيعة التعامل الاستثماري في المصارف الإسلامية تمنعها من التعامل في القروض والاتجار في الديون وتلزمها بتوظيف مواردها في عمليات استثمارية وفقاً لصيغ المشاركة والمرابحة، وهذه المعاملات تقتضي تملك أصول منقولة وأخرى ثابتة على عكس ما هي عليه البنوك التقليدية التي تتطلب عمليات الإقراض لديها حيازة مثل هذه الأصول بالرهن دون التملك. فتملك المصارف الإسلامية للأصول الثابتة والمنقولة من ضرورات قيامها، ولهذا فإن هذه تعتبر عقبة في وجه المصارف الإسلامية[119].

- **الملجأ الأخير للسيولة:**

يعتبر البنك المركزي نفسه ملجأ أخيرا للسيولة، ففي حالة أن إحدى البنوك تعرض لنقص في السيولة فبإمكانه التوجه إلى البنك المركزي والذي يقوم بدوره في سد حاجة البنك المحتاج من السيولة على شكل قرض، وبالطبع هذا القرض يكون ربويا، وبالتالي فإن المستفيد من هذا الأمر هي البنوك التقليدية. أما المصارف الإسلامية فلا يمكنها أخذ القروض الربوية، فإذا ما تعرض المصرف الإسلامي لنقص في السيولة فإنه لن يكون بإمكانه التوجه إلى أي طرف آخر، خاصة في البلدان التي لا تتعدد فيها المصارف إسلامية بحيث يمكنها أن تقرض بعضها البعض عند الضرورة[120].

أما من خلال الاستبانة تبين لنا إهمال الجماهير المسلمين في نيجيريا من وجود قانون خاص لمصرف إسلامي، ولكن الجماهير المسيحيين في نيجيريا يرون العكس.

---

(119) مرجع سابق.

(120) مرجع سابق.

ثالثا:- النواحي الرقابية داخل البنك المركزي.

يفتقر البنك المركزي للوائح وأنظمة تشريعية خاصة بالمصارف الإسلامية. فالبنك المركزي النيجيري يحتاج لمتخصصين في العمليات والمعاملات التي تخص المصارف الإسلامية، حتى يتمكن من الإشراف على المصارف الإسلامية في نيجيريا بشكل صحيح.

الفصل الثالث:

قبول الجمهور النيجيري إقامة مصارف إسلامية في نيجيريا.

دراسة ميدانية.

المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

:

الفصل الثالث:

قبول جمهور النيجيري إقامة مصارف إسلامية في نيجيريا.

دراسة ميدانية.

إن فكرة إقامة مصارف إسلامية في نيجيريا تعتبر فكرة جيدة لم يسبق أن تم تطبيقها على ارض الواقع ولذلك فإن من الطبيعي أن نجد من الناس من يستغرب مثل هذه الفكرة وقد نجد منهم من يستعبدها وقد نجد نسبة عالية جدا منهم لا يعرف ما هو المصرف الإسلامي وكيف يعمل. على حين أن آخرين متشجعين لمثل هذه الفكرة ويريدون بديلا للربا المحرم. كل هذه التساؤلات والاحتمالات المختلفة تمت الإجابة عليها من خلال الاستبيان والمقابلات الشخصية الذي أعددته، والذي شمل قطاعات متعددة من المجتمع النيجيريا.

المبحث الأول: الدراسات الميدانية.

اشتملت الدراسة الميدانية على إجراءات الدراسة ونتائجها وفيما يلي عرض لذلك:

مقدمة

يتضمن هذا الجزء وصفا للطرق والإجراءات التي اتبعت في الدراسة الميدانية، بما في ذلك منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها وأداتها والخطوات التي اتبعت للتأكد من صدق الأداة، وثباتها وكذلك المعالجات الإحصائية لاستخراج نتائج الدراسة.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي الذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة ومتاحة للدراسة دون أن يتدخل الباحث في مجرياتها وعلى الباحث أن يتفاعل معها بالوصف والتحليل وذلك عن طريق توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة.

مجتمع عينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من حسب طبيعة المهنة وحسب طبيعة الأديان فأما حسب طبيعة الأديان فقد تم اختيار المسلمون 80% من عدد الاستبيان الذي يبلغ عددهم (1200) وأما المسيحيين فقد اختيار 20% والذي يبلغ عددهم (300) والمجموع (1500) إلا أن الإجابات التي حصلت عليها اقل عدد[121]. وأما حسب طبيعة المهنة فقد تم اختيار كمايلي:

حسب طبيعة المهنة.

- **موظفي البنوك:** اختار الباحث مانسبته 15% من العاملين بالبنوك لان الدراسة تتعلق بالبنك، إضافة إلى أنهم يمتلكون المعلومات الكافية عن العمل في البنوك وبعض العلاقات بين البنك المركزي النيجيري والبنوك الأخرى، وكما يتوافر لديهم بعض المعلومات عن الزبائن حول رأيهم عن الربا والبديل عنها.
- **موظفي الحكومة: اختار الباحث مانسبته 20% من الموظفين والذين يتوقع بأنهم** تتوافر لديهم المعلومات الكافية عن العمل بالبنوك أو التعامل معها.
- **الطلاب:** اختار الباحث مانسبته 50% لطلاب وذلك لأن معظمهم تقوم الولاية بتشغيلهم أو تمنحهم منحة الدراسية، وكلهما يأخذون رواتبهم أو منحهم عن طريق

---

[121] انظر الجدول 1 في صفحة رقم 72.

البنوك، وكما تجد هناك دراسة تتعلق بالمصارف الإسلامية الحرة في بعض الجامعات والمعاهد، حيث لا يوجد أي دراسة أو إعلان أو نشرات حول العمل المصرف الإسلامي إلا هناك. ولذلك اختار لهم الباحث النسبة الأكثر من الطلاب.

- **الأخرى:** اختار الباحث مانسبته 15% لتشتمل الدراسة على كل الفئات. كالعاملين بالتجارة، والفلاحين وغيرهم.

وأيضا كون الدارسة باللغة العربية كذلك الاستبيان باللغة العربية ولكن المجتمع الدراسة لا يتحدثون باللغة العربية مما جعل الباحث بترجمتها إلى اللغة الانجليزية للمجتمع الدراسة حتى يتمكنوا من الإجابة، ومن ثم تم إعادة ترجمتها باللغة العربية[122].

أداة الدراسة:

بناءا على أهداف الدراسة الميدانية تم إعداد استبانة اشتملت بصورتها الأولية على (52) فقرة, وبعد عرضها على المختصين أصبحت (39) فقرة، فقد تم إعدادها بطريقة ليكرت السلم الخماسي الاستجابة وذلك عل النحو الأتي: عالية جدا (5) درجات عالية (4) متوسط (3) درجات منخفضة (2) منخفضة جدا درجة واحدة هذا بالنسبة للفقرات السلبية تم عكس الاستجابة قبل التحليل ووزعت فقرات الاستبانة تبعا للمجالات كما يلي :

1) مجال الاتجاهات العامة (8) فقرات.

2) مجال توقعات مستقبل عمل البنك (18) فقرات.

3) مجال تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا (6) فقرات.

4) مجال الدعاية والإعلام للبنك (7) فقرات.

---

(122) الاستبيان باللغة العربية في الملحق 1 ، في صفحة 129. وأما الاستبيان باللغة الانجليزية موجودة في الملحق 2– في صفحة 134.

صدق الاستبانة:

قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختـصاص وذلك للاستفادة من خبراتهم ومقترحاتهم حول ملائمة لأغراض الدراسة ومدى صـدقها وقـد سأل الباحث المحكمين الأسئلة التالية :

- مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغويا.
- مدى شمول الفقرات للجانب المدروس.
- إضافة أي معلومات أو تعديل بعض الكلمات أو صياغة بعض الفقرات بالطريقة التي يرونها مناسبة وذلك من اجل الحكم على صاحية فقراتها لقياس ما وضعت لأجلهـا، وبناءا على آراء المحكمين تم تعديل صياغة بعض الكلمات وحذف (13) فقرت.

متغيرات الدراسة:

اولا : المستقلة (independent variables)

- العمر وله ثلاثة مستويات هي (17-27 سنة و28-39 سنة و40 سنة فما فوق)
- الجنس وله مستويان (ذكر- أنثى)
- العمل وله أربع مستويات هي (موظف في البنك، طلاب، موظف، أخرى)
- الديانة وله مستويان (مسلم - مسيحي)

ثانيا : المتغيرات التابعة (Dependent Variables)

وتتمثل في استجابات أفراد العينة على الاستبانة المستخدمة في الدراسات الميدانية.

المعالجات الإحصائية :

من أجل المعالجة البيانات استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وذلك باستخدام المعالجة الإحصائية الآتية:

1- المتوسطات الحسابية والنسب المئوية

2- اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين (Independent Test)

3- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) واختبار شفية للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية عند اللزوم.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث عرض لنتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على رأي النيجيريين لإقامة مصرف أسلامي في نيجيريا، وسيتم عرض النتائج بناءا على أسئلة الدراسة.

أولا: التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية

جدول رقم(1)

التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية.

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
العمر	17-27 سنة	180	%45.8
	28-39 سنة	128	%32.6
	40 سنة فما فوق	85	%21.6
الجنس	ذكر	260	%66.2
	أنثى	133	%33.8
طبيعة العمل	بنك	53	%13.5
	طلاب	163	%41.5
	موظف	83	%21.1
	أخرى	94	%23.9
الديانة	مسلم	303	%77.1
	مسيحي	90	%22.9
المجموع		**393**	**%100**

يظهر من الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة مئوية حصلت عليها الفئة العمرية (17-27 سنة) بنسبة بلغت (45.8%)، ثم جاءت النسبة المئوية (32.6%) حصلت عليها الفئة العمرية (28-39 سنة)، بينما حصلت الفئة العمرية (40 سنة فما فوق) على أدنى نسبة مئوية بلغت (21.6%).

وبالنسبة لمتغير الجنس فكانت اغلب أفراد عينة الدراسة من الذكور بنسبة مئوية بلغت (66.2%) بينما حصلت الإناث على أدنى نسبة بلغت (33.8%).

وفيما يتعلق بمتغير العمل فبلغت أعلى نسبة مئوية (41.5%) لطبيعة العمل "طالب"، ثم جاءت طبيعة العمل " أعمال أخرى" بنسبة مئوية (23.9%)، وجاءت طبيعة العمل " العمال باستثناء عمال البنك" بنسبة مئوية بلغت (21.1%)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية لطبيعة العمل "عمال البنك" بنسبة مئوية بلغت (13.5%).

وبالنسبة لمتغير الديانة فكان اغلب أفراد عينة الدراسة من المسلمين بنسبة مئوية بلغت (77.1%)، بينما حصلت الديانة المسيحية على نسبة مئوية بلغت (22.9%).

ثانيا: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الدراسة، والجداول (2) (3) (4) (5) (6) توضح ذلك.

(1) مجال الاتجاهات العامة

جدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الاتجاهات العامة مرتبة تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
30	سيتعرض المصرف الإسلامي للكثير من الانتقادات من قبل غير المسلمين في الدولة.	4.18	0.79	1	عالية
3	سأكون على استعداد تام للتعامل مع المصارف الإسلامية في نيجيريا حال إنشائها.	3.81	1.40	2	عالية
29	سيلقي مشروع إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تشجيعا كبيرا من قبل السكان المسلمين.	3.76	0.71	3	عالية
1	يمكن تطبيق فكرة إقامة مصرف إسلامي على أرض الواقع في نيجيريا	3.75	1.09	4	عالية
2	الناس في نيجيريا بحاجة إلى مصرف إسلامي.	3.73	1.40	5	عالية
20	أفضل التعامل مع البنوك الإسلامية فضلا عن البنوك التقليدية.	3.72	1.19	6	عالية
7	سأكون على استعداد للتخلي عن حسابي في بنك آخر مقابل فتح حساب جديد في البنك الإسلامي.	3.20	1.36	7	متوسطة
27	لا يمكن فتح مصرف إسلامي في نيجيريا لأن الدولة لا تحكم بالشريعة الإسلامية.	1.98	1.23	8	منخفضة
الاتجاهات العامة		**3.68**	**0.79**		

* اقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يظهر من الجدول رقم (2) أن أعلى المتوسطات الحسابية في مجال الاتجاهات العامة كانت للفقرة رقم (30) والتي تنص على: "سيتعرض المصرف الإسلامي للكثير من الانتقادات من قبل غير المسلمين في الدولة "بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وبانحراف معياري بلغ (0.79)، ثم جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على: " سأكون على استعداد تام للتعامل مع المصارف الإسلامية في نيجيريا حال إنشائها" بمتوسط حسابي بلغ (3.81) وبانحراف معياري (0.71)، وجاءت الفقرة رقم (29) والتي تنص على: "سيلقى مشروع إقامة مصرف إسلامي

في نيجيريا تشجيعا كبيرا من قبل السكان المسلمين " بمتوسط حسابي بلغ (3.76) وبانحراف معياري بلغ (0.71)، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (1.98) وبانحراف معياري (1.23) للفقرة رقم (27) والتي تنص على: " لا يمكن فتح مصرف إسلامي في نيجيريا لأن الدولة لا تحكم بالشريعة الإسلامية ".

وذالك لأن الناس عامة يؤ يدون وجود المشاريع والمؤسسات الاسلامية قي البلاد، وكما نجد لدى قسم كبير من الناس الحرص على التعامل بالربا.

أما الفقرة رقم (30) فأعتقد ان معدل الإجابة عليها كان متوسطا نظرا للاحوال التي يعيشها الناس قي نيجيريا، سواءا كانت الأحوال الاقتصادية اة السياسية او الدينية او الثقافية، وهناك نسبة لا بأس بها من الناس ينظرون الى هذه الفكرة من وجهة ظر سياسية ويعتقدون ان الحكومة ستمانع قيام مثل هذا المشروع الاسلامي. الا ان القانون يسمح لأى جهة شاءت انشاء مثل هذا المشروع اذا استوفت الشروط المطلوبة.

أما الفقرة (7) ايضا الإجابة عليها كانت متوسطة الا لن تكن بدرجة عالية وقد يكون ذلك لأن غير المسلمين من نصارى، ولأن الربا ايضا محرمة في دينهم النصارى.

كما بلغ المجموع الكلي للفقرات التي تقيس تأثير الاتجاهات العامة على رأي الجمهور النيجيري في إنشاء مصرف إسلامي (3.68) وهو متوسط حسابي عالي ويدل على درجة عالية من تأييد الجمهور لإنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا.

(2) مجال توقعات مستقبل عمل البنك

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال توقعات مستقبل عمل البنك مرتبة تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
11	ستكون ولاية (كانو) أكثر تأييدا لفكرة البنك الإسلامي لكونها اكبر ولاية في نيجيريا من حيث عدد السكان المسلمين .	4.40	0.84	1	عالية
13	البنك الإسلامي لن يتعامل قطعيا بالربا والمعاملات الربوية.	4.34	0.93	2	عالية
6	سيكون هناك معوقات من قبل غير المسلمين لقيام المصرف الإسلامي بسبب الطابع الديني والقومي.	4.17	1.04	3	عالية
21	سيكون البنك الإسلامي قادرا على التحدي مع البنوك التقليدية في الدولة.	4.03	1.07	4	عالية
10	ستكون ولاية (كانو) أكثر تأييدا لفكرة البنك الإسلامي لكونها اكبر ولاية في نيجيريا من حيث عدد السكان.	3.92	0.86	5	عالية
5	سيكون هناك معوقات من قبل الدولة لقيام المصرف الإسلامي بسبب الطابع الديني.	3.84	0.91	6	عالية
36	ستكون جميع المعاملات التي يجريها المصرف الإسلامي في نيجيريا مباحة شرعا.	3.83	0.87	7	عالية
26	ستكون إمكانية تشكيل علاقات ومعاملات متبادلة بين المصرف الإسلامي في نيجيريا وسائر البنوك الإسلامية في الدول الأخرى.	3.56	1.10	8	عالية
8	ستكون هناك إمكانية لإنشاء قانون خاص بالبنك الإسلامي من قبل البنك المركزي.	3.47	0.91	9	عالية
23	ستتوفر الأموال الكافية (رأس المال) لافتتاح البنك الإسلامي في نيجيريا.	3.46	1.00	10	عالية
18	يفضل أن يفتح المصرف الإسلامي لأول مرة في (ابوجا) لكونها عاصمة الدولة.	3.45	1.12	11	عالية
22	ستكون العلاقة مشتركة بين البنك الإسلامي وسائر البنوك التقليدية في الدولة.	2.96	1.06	12	عالية
14	البنك الإسلامي يمكنه تحقيق أرباح عالية جدا، تفوق أرباح البنوك التقليدية.	2.76	1.30	13	متوسطة
17	يفضل أن يفتح المصرف الإسلامي لأول مرة في ولاية (لاغوس) لكونها اكبر مركز للتجارة في البلاد.	2.68	1.01	14	متوسطة
37	الجهة التي ستدير المصارف الإسلامي ستحسن الإدارة وستكون عادلة ومنصفة بين الناس من حيث منح فرص الاستثمار والتمويل	2.64	1.08	15	متوسطة

	للجميع دون الإيثار أو المحاباة.				
9	ستكون ولاية (زمفرى) أكثر تأييدا لفكرة البنك الإسلامي لكونها أول ولاية بدأت بتطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا.	2.17	0.96	16	متوسطة
12	ستكون ولاية (كدون و جوس) هما الأكثر تقبلا لفكرة البنك الإسلامي لكونهما مدنا مختلطة دينيا وعنصريا.	2.08	0.96	17	متوسطة
16	يفضل أن يفتح المصرف الإسلامي لأول مرة في المدن المختلطة حفاظا على الهوية الدينية للدولة.	2.05	0.91	18	متوسطة
توقعات مستقبل عمل البنك		**2.53**	**0.51**		

يظهر من الجدول رقم (3) أن أعلى المتوسطات الحسابية في مجال توقعات مستقبل عمل البنك كانت للفقرة رقم (11) والتي تنص على: " ستكون ولاية (كانو) أكثر تأييدا لفكرة البنك الإسلامي لكونها اكبر ولاية في نيجيريا من حيث عدد سكان مسلمين " بمتوسط حسابي بلغ (4.40) وبانحراف معياري بلغ (0.84)، ثم جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص على: " البنك الإسلامي لن يتعامل قطعيا بالربا والمعاملات الربوية " بمتوسط حسابي بلغ (4.34) وبانحراف معياري (0.93)، وجاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على: " سيكون هناك معوقات من قبل غير المسلمين لقيام المصرف الإسلامي بسبب الطابع الديني والقومي " بمتوسط حسابي بلغ (4.03) وبانحراف معياري بلغ (1.07)، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (2.05) وبانحراف معياري (0.91) للفقرة رقم (16) والتي تنص على: " يفضل أن يفتح المصرف الإسلامي لأول مرة في المدن المختلطة حفاظا على الهوية الدينية للدولة ".

كما بلغ المجموع الكلي للفقرات التي تقيس توقعات مستقبل عمل البنك في نيجيريا (2.53) وهو متوسط حسابي متوسط ويدل على درجة متوسطة من التوقعات المستقبلية لعمل البنك في نيجيريا.

(3) مجال تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا مرتبة تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
39	سيكون هذا المصرف بالنسبة للموظفين الذين يعملون في البنوك الربوية فرصة كبيرة للانتقال إلى البنك الإسلامي ومزاولة عمل مباح شرعا.	4.26	0.73	1	عالية
15	وجود البنك الإسلامي في نيجيريا يعطي المسلمين استقلالية اكبر من حيث المعاملات البنكية.	4.17	1.07	2	عالية
25	يكون للبنك الإسلامي في نيجبريا دور كبير في محاربة ظاهرة البطالة الراهنة في الدولة.	4.06	0.82	3	عالية
4	وجود مصرف إسلامي في نيجيريا سيعزز مكانة الإسلام والمسلمين.	3.91	1.13	4	عالية
38	سيكون المصرف الإسلامي في نيجيريا فرصة كبيرة لإثبات وجود المسلمين وبيان تأثيرهم المادي والاقتصادي في الدولة.	3.85	0.81	5	عالية
35	سيكون للبنك الإسلامي في نيجيريا اثر كبير على الأوضاع الاقتصادية في الدولة.	3.69	0.76	6	عالية
تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا		**3.97**	**0.58**		

* اقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يظهر من الجدول رقم (4) أن أعلى المتوسطات الحسابية في مجال تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا كانت للفقرة رقم (39) والتي تنص على: "سيكون هذا المصرف بالنسبة للموظفين الذين يعملون في البنوك الربوية فرصة كبيرة للانتقال إلى البنك الإسلامي ومزاولة عمل مباح شرعا " بمتوسط حسابي بلغ (4.26) وبانحراف معياري بلغ (0.73)، ثم جاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص على: " وجود البنك الإسلامي في نيجيريا يعطي المسلمين استقلالية اكبر من حيث المعاملات البنكية" بمتوسط حسابي بلغ (4.17) وبانحراف معياري (1.07)، وجاءت الفقرة رقم (25) والتي تنص على: "يكون للبنك الإسلامي في نيجيريا دور

كبير في محاربة ظاهرة البطالة الراهنة في الدولة " بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وبانحراف معياري بلغ (0.82)، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (3.69) وبانحراف معياري (0.76) للفقرة رقم (35) والتي تنص على: " سيكون للبنك الإسلامي في نيجيريا أثر كبير على الأوضاع الاقتصادية في الدولة".

كما بلغ المجموع الكلي للفقرات التي تقيس تأثير الاتجاهات العامة على رأي الجمهور النيجيري في إنشاء مصرف إسلامي (3.79) وهو متوسط حسابي عالي ويدل على درجة عالية لمكانة المسلمين في نيجيريا.

(4) مجال الدعاية والإعلام

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الدعاية والإعلام مرتبة تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
28	يحتاج افتتاح مصرف إسلامي في نيجيريا إلى دعاية وإعلام قويين حتى يكسب اكبر عدد من الزبائن.	4.57	0.67	1	عالية
33	بالنسبة لي الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية واضح.	3.91	1.12	2	عالية
31	عدم تدريس موضوع البنوك الإسلامية في الجامعات في الدولة يعتبر عائقا يواجه إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا.	3.12	0.99	3	عالية
19	بدون وجود أشخاص دارسين لموضوع الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية لا يمكن أن يفتح بنك إسلامي ناجح.	2.72	0.97	4	متوسطة
24	تتوافر لدي المعرفة الكافية حول كيفية عمل المصرف الإسلامي.	2.68	1.08	5	متوسطة
34	اعرف جيدا ما هي أنواع الحسابات في البنوك الإسلامية.	2.45	1.07	6	متوسطة
32	اعرف ما المقصود بعبارة الرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية.	2.20	1.02	7	متوسطة
الدعاية والإعلام		**3.19**	**0.64**		

* اقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يظهر من الجدول رقم (5) أن أعلى المتوسطات الحسابية في مجال الدعاية والإعلام كانت للفقرة رقم (28) والتي تنص على: " يحتاج افتتاح مصرف إسلامي في نيجيريا إلى دعاية وإعلام قويين حتى يكسب أكبر عدد من الزبون" بمتوسط حسابي بلغ (4.57) وبانحراف معياري بلغ (0.67)، ثم جاءت الفقرة رقم (33) والتي تنص على: " بالنسبة لي الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية واضح" بمتوسط حسابي بلغ (3.91) وبانحراف معياري (1.12)، وجاءت الفقرة رقم (31) والتي تنص على: " عدم تدريس موضوع البنوك الإسلامية في الجامعات في الدولة يعتبر عائقا يواجه إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا" بمتوسط حسابي بلغ (3.12) وبانحراف معياري بلغ (0.99)، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (2.20) وبانحراف معياري (1.02) للفقرة رقم (32) والتي تنص على: " اعرف ما المقصود بعبارة الرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية ".

كما بلغ المجموع الكلي للفقرات التي تقيس تأثير الدعاية والإعلام على رأي الجمهور النيجيري في إنشاء مصرف إسلامي (3.19) وهو متوسط حسابي عالي ويدل على درجة عالية من تأييد الجمهور النيجيري لإنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا.

خلاصة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

جدول رقم (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداة ككل مرتبة تنازلياً.

المجـــال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
مجال تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا.	3.97	0.58	1	عالي
الاتجاهات العامة.	3.68	0.79	2	عالية
الدعاية والإعلام.	3.19	0.64	3	عالية
مجال توقعات مستقبل عمل البنك.	2.53	0.51	4	متوسطة
الأداة ككل	**2.99**	**0.42**		

* اقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يظهر من الجدول رقم (6) أن أعلى متوسط حسابي حصل علية مجال تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا حيث بلغ (3.97) وهو متوسط حسابي عالي ويدل على إقبال الجمهور النيجيري على البنوك الإسلامية والابتعاد عن البنوك الربوية، ثم جاء مجال الاتجاهات العامة بمتوسط حسابي بلغ (3.68) حيث سيواجه البنك الإسلامي بعض الانتقادات من قبل غير المسلمين مع إصرار المسلمين على التعامل مع البنوك الإسلامية حين يتم إنشاؤها، وجاء فيما بعد مجال الدعاية والإعلام بمتوسط حسابي بلغ (3.19) وهو متوسط حسابي عالي ويدل على تأثير الدعاية والإعلام على أراء الجمهور النيجيري إيجاباً في كسب اكبر عدد من الجمهور النيجيري، بينما حصل مجال توقعات مستقبل عمل البنك على أدنى متوسط حيث بلغ (2.53) وهو متوسط حسابي متوسط ويدل على درجة متوسطة من التطلعات المستقبلية لعمل البنك الإسلامي.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تعزى لمتغير العمر؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العمر، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي جدول (7) وجدول (8) يوضحان ذلك.

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية لمجالات رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تبعاً لمتغير العمر.

المجـــال	المتوسطات الحسابية		
	17-27 سنة	28-39 سنة	40 سنة فما فوق
مجال تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا.	3.59	3.53	4.16
الاتجاهات العامة.	2.81	2.10	2.83
الدعاية والإعلام.	4.01	3.82	4.20
مجال توقعات مستقبل عمل البنك.	3.23	2.97	3.40

يظهر من الجدول رقم (7) أن هناك فروق ظاهرية بسيطة بين المتوسطات الحسابية لجميع مجالات الدراسة وللكشف عن هذه الفروق جدول (8) يوضح ذلك.

جدول رقم (8)

نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق في رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا والتي تعزى لمتغير العمر.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
مجال الاتجاهات العامة	بين المجموعات	16.351	8.17	2	14.183	0.000
	داخل المجموعات	167.168	0.57	290		
	المجموع	183.519		292		
مجال توقعات مستقبل عمل البنك	بين المجموعات	15.272	7.63	2	51.283	0.000
	داخل المجموعات	18.165	0.14	122		
	المجموع	33.437		124		
مجال تعزيز مكانة المسلمين	بين المجموعات	4.937	2.46	2	7.652	0.001
	داخل المجموعات	59.997	0.32	279		
	المجموع	94.934		281		
مجال الدعاية والإعلام	بين المجموعات	6.751	3.37	2	8.608	0.000
	داخل المجموعات	103.533	0.39	264		
	المجموع	110.284		266		

* دال إحصائيا عند مستوى ($a = 0.05$). **((F) قيمة تستخدم في حالة تحليل التباين)**

يظهر من الجدول رقم (8) ما يلي:

1. أن قيمة (F) لمجال الاتجاهات العامة بلغت (14.183) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على تأثير أعمار الجمهور النيجيري على إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا وللكشف عن هذه الدلالة جدول (9) يوضح ذلك.
2. أن قيمة (F) لمجال توقعات مستقبل عمل البنك بلغت (51.283) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على تأثير أعمار الجمهور النيجيري على إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا وللكشف عن هذه الدلالة جدول (9) يوضح ذلك.
3. أن قيمة (F) لمجال تعزيز مكانة المسلمين بلغت (7.652) وبدلالة إحصائية بلغت (0.001) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على تأثير أعمار الجمهور النيجيري على إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا وللكشف عن هذه الدلالة جدول (9) يوضح ذلك.
4. أن قيمة (F) لمجال الدعاية والإعلام بلغت (8.608) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على تأثير أعمار الجمهور النيجيري على إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا وللكشف عن هذه الدلالة جدول (9) يوضح ذلك.

للكشف عن الفروق تم استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية (Scheffe Post-hoc Test) بين المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (9)

نتائج اختبار شيفيه (Schaffer) للمقارنات البعدية للكشف عن اثر متغير العمر على جميع المجالات.

المجال		المتوسط الحسابي	17-27 سنة	28-39 سنة	40 سنة فما فوق
مجال الاتجاهات العامة	17-27 سنة	3.59			
	28-39 سنة	3.53			*0.63
	40 سنة فما فوق	4.16		*0.63	
مجال توقعات مستقبل عمل البنك	17-27 سنة	2.81			
	28-39 سنة	2.10			*0.73
	40 سنة فما فوق	2.83		*0.73	
مجال تعزيز مكانة المسلمين	17-27 سنة	4.01			
	28-39 سنة	3.82			*0.38
	40 سنة فما فوق	4.20		*0.38	
مجال الدعاية والإعلام	17-27 سنة	3.23			
	28-39 سنة	2.97			*0.43
	40 سنة فما فوق	3.40		*0.43	

* دال إحصائيا عند مستوى (a = 0.05). ((F) قيمة تستخدم في حالة تحليل التباين)

يظهر من الجدول رقم (9) أن هناك فروق دالة إحصائيا في جميع المجالات بين الفئة العمرية (40 سنة فما فوق) والفئة العمرية (28-39) ولصالح الفئة العمرية (40 سنة فما فوق) حيث بلغت المتوسطات الحسابية على المجالات (مجال الاتجاهات العامة، مجال توقعات مستقبل عمل البنك، مجال تعزيز مكانة المسلمين، مجال الدعاية والإعلام) (4.16، 2.83، 4.20، 3.40) على التوالي في حين بلغت المتوسطات الحسابية للفئة العمرية على جميع المجالات كالتالي (3.53، 2.10، 3.82، 2.97) على التوالي.

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تعزى لمتغير الجنس؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين والجدول (10) يبين ذلك.

الجدول (10)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تبعا لمتغير الجنس.

المجالات	ذكر		أنثى		قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
مجال الاتجاهات العامة	4.20	0.64	3.04	0.39	18.034	0.000
مجال توقعات مستقبل عمل البنك	1.96	0.55	2.68	0.39	7.622	0.000
مجال تعزيز مكانة العرب والمسلمين	4.00	0.74	3.94	0.30	0.978	0.309
مجال الدعاية والإعلام	3.55	0.45	2.79	0.58	11.884	0.000

* دال إحصائيا عند مستوى (a = 0.05). ((T) **اختبار احصائي يستخدم للمقارنة بين المتوسطات الحسابية)**

يظهر من الجدول رقم (10) ما يلي:

1. أن قيمة (T) لمجال الاتجاهات العامة بلغ (18.034) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على تأثير الجنس على آراء الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا ولصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (4.20).
2. أن قيمة (T) لمجال توقعات عمل مستقبل البنك بلغت (7.622) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل

على تأثير الجنس على توقعات الجمهور النيجيري لعمل المصرف إسلامي في نيجيريا ولصالح الإناث بمتوسط حسابي بلغ (2.68).

3. أن قيمة (T) لمجال تعزيز مكانة المسلمين بلغت (0.978) وبدلالة إحصائية بلغت (0.309) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على عدم تأثير الجنس على آراء الجمهور النيجيري في تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا.

4. أن قيمة (T) لمجال الدعاية والإعلام بلغت (11.884) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على تأثير الجنس على مجال الدعاية والإعلام ولصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (3.55).

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تعزى لمتغير الديانة؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين والجدول (11) يبين ذلك.

الجدول (11)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تبعا لمتغير الديانة.

المجالات	مسلم		مسيحي		قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
مجال الاتجاهات العامة	3.74	0.73	1.86	0.21	7.694	0.000
مجال توقعات مستقبل عمل البنك	2.68	0.39	1.96	0.55	7.622	0.000
مجال تعزيز مكانة المسلمين	4.13	0.36	2.72	0.51	19.435	0.000
مجال الدعاية والإعلام	3.23	0.60	1.42	0.14	6.701	0.000

* دال إحصائيا عند مستوى (a = 0.05). ((T) اختبار احصائي يستخدم للمقارنة بين المتوسطات الحسابية)

يظهر من الجدول رقم (11) ما يلي:

1. أن قيمة (T) لمجال الاتجاهات العامة بلغ (7.694) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05) مما يدل على تأثير الديانة على آراء الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا ولصالح المسلمين بمتوسط حسابي بلغ (3.74).

2. أن قيمة (T) لمجال توقعات عمل مستقبل البنك بلغت (7.622) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α = 0.05) مما يدل على تأثير الديانة على توقعات الجمهور النيجيري لعمل المصرف إسلامي في نيجيريا ولصالح المسلمين بمتوسط حسابي بلغ (2.68).

3. أن قيمة (T) لمجال تعزيز مكانة المسلمين بلغت (19.435) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α = 0.05) مما يدل على تأثير الديانة على آراء الجمهور النيجيري في تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا ولصالح الديانة الإسلامية بمتوسط حسابي (1.13).

4. أن قيمة (T) لمجال الدعاية والإعلام بلغت (6.701) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α = 0.05) مما يدل على تأثير الديانة على مجال الدعاية والإعلام ولصالح المسلمين بمتوسط حسابي بلغ (3.23).

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تعزى لمتغير طبيعة العمل؟

للإجابة عن السؤال الخامس للدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير طبيعة العمل، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي الجدول (12) والجدول (12) يوضحان ذلك.

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية لمجالات رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

المجـــال	المتوسطات الحسابية			
	عمال البنك	الطلاب	العمال باستثناء عمال البنك	أخرى
مجال تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا	3.28	3.71	3.69	3.68
الاتجاهات العامة	2.62	2.34	2.69	2.53
الدعاية والإعلام	3.96	1.01	3.93	3.98
مجال توقعات مستقبل عمل البنك	2.86	3.30	3.23	3.23

يظهر من الجدول رقم (12) أن هناك فروق ظاهرية بسيطة بين المتوسطات الحسابية لجميع مجالات الدراسة وللكشف عن هذه الفروق جدول (13) يوضح ذلك.

جدول رقم (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق في رأي الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تبعا لمتغير العمر.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
مجال الاتجاهات العامة	بين المجموعات	13.122	4.374	3	7.418	0.000
	داخل المجموعات	170.397	0.590	289		
	المجموع	183.519		292		
مجال توقعات مستقبل عمل البنك	بين المجموعات	2.507	0.836	3	3.270	0.024
	داخل المجموعات	30.930	0.256	121		
	المجموع	3.437		124		
مجال تعزيز مكانة المسلمين	بين المجموعات	0.282	0.095	3	0.279	0.840
	داخل المجموعات	94.648	0.340	278		
	المجموع	94.934		281		
مجال الدعاية والإعلام	بين المجموعات	6.569	2.190	3	5.553	0.001
	داخل المجموعات	103.715	0.394	263		
	المجموع	110.284		266		

* دال إحصائيا عند مستوى (a = 0.05). ((F) قيمة تستخدم في حالة تحليل التباين)

يظهر من الجدول رقم (13) ما يلي:

1. أن قيمة (F) لمجال الاتجاهات العامة بلغت (7.418) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α = 0.05) مما يدل على تأثير طبيعة العمل على إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا وللكشف عن هذه الدلالة جدول (12) يوضح ذلك.
2. أن قيمة (F) لمجال توقعات مستقبل عمل البنك بلغت (3.270) وبدلالة إحصائية بلغت (0.024) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α = 0.05) مما يدل على عدم وجود تأثير لطبيعة العمل على توقعات العمل المستقبلية للمصرف الإسلامي في نيجيريا.
3. أن قيمة (F) لمجال تعزيز مكانة المسلمين بلغت (0.279) وبدلالة إحصائية بلغت (0.840) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α = 0.05) مما يدل على عدم وجود تأثير لطبيعة العمل في تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا.
4. أن قيمة (F) لمجال الدعاية والإعلام بلغت (5.553) وبدلالة إحصائية بلغت (0.001) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α = 0.05) مما يدل على تأثير طبيعة العمل على مجال الدعاية والإعلام في نيجيريا وللكشف عن هذه الدلالة جدول (14) يوضح ذلك.

للكشف عن الفروق تم استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية (Scheffe Post-hoc Test) بين المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (14)

نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية للكشف عن اثر متغير طبيعة العمل على مجال الاتجاهات العامة ومجال الدعاية والإعلام.

المجال		المتوسط الحسابي	عمال البنك	الطلاب	موظف في البنك	أخرى
مجال الاتجاهات العامة	عمال البنك	3.28				*0.65
	الطلاب	3.71				
	موظف في البنك	3.69				
	أخرى	3.93	*0.65			
مجال الدعاية والإعلام	عمال البنك	2.86		*0.44		
	الطلاب	3.30	*0.44			
	موظف في البنك	3.23				
	أخرى	3.23				

يظهر من الجدول رقم (14) ما يلي:

1. أن هناك فروق ذات دلالة إحصائيا في مجال الاتجاهات العامة بين طبيعة العمل (أخرى) وطبيعة العمل (عمال البنك) ولصالح طبيعة العمل (أخرى) حيث بلغ المتوسط الحسابي لطبيعة العمل أخرى (3.93) في حين بلغ المتوسط الحسابي لطبيعة العمل (عمال البنك) (3.28).

2. أن هناك فروق ذات دلالة إحصائيا في مجال الدعاية والإعلام بين طبيعة العمل (الطلاب) وطبيعة العمل (عمال البنك) ولصالح طبيعة العمل (الطلاب) حيث بلغ المتوسط الحسابي لطبيعة العمل طلاب (3.30) في حين بلغ المتوسط الحسابي لطبيعة العمل (عمال البنك) (2.86).

النتائج الدراسة الميدانية:

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على رأي النيجيريين لإقامة مصرف أسلامي في نيجبريا، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. وجود تأثير للاتجاهات العامة على رأي الجمهور النيجيري في إنشاء مصرف إسلامي ويدل على تأييد الجمهور النيجيري لإنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا.
2. وجود تأثير للاتجاهات العامة على رأي الجمهور النيجيري في إنشاء مصرف إسلامي ويدل على وجود مكانة عاليه للمسلمين في نيجيريا.
3. وجود تأثير للدعاية والإعلام على رأي الجمهور النيجيري في إنشاء مصرف إسلامي ويدل على تأييد للجمهور النيجيري على إنشاء بنك مصرفي في نيجيريا.
4. وجود تأثير لمتغير الجنس على كل من مجال الاتجاهات العامة، ومجال توقعات عمل مستقبل، لمجال الدعاية والإعلام، لمجال الاتجاهات العامة، في حين لم يظهر تأثير لمتغير الجنس على مجال تعزيز مكانة المسلمين.
5. وجود تأثير لمتغير الديانة على آراء الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا على جميع مجالات الدراسة.
6. وجود تأثير لمتغير طبيعة العمل على آراء الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا على مجال الاتجاهات العامة، ومجال الدعاية والإعلام، في حين لم يظهر أي تأثير لمتغير طبيعة العمل على كل من مجال توقعات مستقبل عمل البنك، ومجال تعزيز المكانة الإسلامية.
7. وجود تأثير لمتغير العمر على آراء الجمهور النيجيري في إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا على جميع مجالات الدراسة.

التوصيات

بعد الاطلاع على النتائج يوصي الباحث بعدة توصيات:

1. العمل على إنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا.
2. ضرورة تعزيز مكانة المسلمين في نيجيريا.
3. ضرورة العمل على الحد من العوائق القائمة تجاه إنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا.
4. التركيز على دور الدعاية والإعلام في تأثيرها المباشر في إنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا.
5. ضرورة التركيز على دور الجامعات والمعاهد في نيجيريا في دعم فكرة إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا من خلال التطرق إلى موضوع المصرف الإسلامي في الجامعات.

الفصل الرابع:

نموذج مقترح لمصرف إسلامي في نيجيريا.

المبحث الأول/ أهداف المصرف المقترح.

المبحث الثاني/ البنود الأساسية المقترحة لصياغة قانون خاص للمصرف.

المبحث الثالث/ الهيكل الإداري والتنظيمي المقترح.

المبحث الرابع/ أساليب التمويل والاستثمار في المصرف الإسلامي المقترح.

المبحث الخامس/ الرقابة الشرعية والمصرفية في المصرف الإسلامي المقترح.

الخاتمة والتوصيات.

الفصل الرابع/ نموذج مقترح لإنشاء مصرف إسلامي في نيجيريا.

المبحث الأول: أهداف إنشاء المصرف النيجيري الإسلامي المقترح.

ستكون أهداف المصرف الإسلامي المقترح في نيجيريا أهداف المصارف الإسلامية عامة، وهي أهداف تحقيق المنفعة الخاصة للمصرف، وعلى رأس هذه الألهداف أن يكون البنك الإسلامي بديلا شرعيا للبنوك التقليدية التي تمارس الربا المحرم شرعا.

يقوم هذا المصرف بمختلف العمليات المصرفية التي تغطي احتياجات زبائنه في مختلف الاختصاصات المصرفية والخدمية منها والاستثمارية وتلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.

ويمكن تلخيص أهداف المصرف الإسلامي النيجيري المقترح كالتالي:

1. الأهداف الاقتصادية.

2. الأهداف الدينية.

الأهداف الاقتصادية:

- تحقيق الربح الحقيقي والعادل عن طريق الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية[123].

فالربح ليس هدفاً أساسياً في الاستثمار الإسلامي، وإن كان الربح داخلاً ضمن اعتبارات الاستثمار إلا أن ذلك يكون ضمن مفهوم مختلف للعائد وطريقة خاصة لقياس الربح، فالدافع الأساسي للمستثمر المسلم هو أداء الواجب الشرعي المطلوب منه وتنمية المال جزء

---

[123] انظر: الهيتي: عبد الرزاق "المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، دار أسامة، عمان، الأردن،ط1، 1998م، ص432-433.

من هذا المطلب وهو ما يستدعي أن يكون الاستثمار في الإسلام استثماراً تنموياً وليس استثمارا من أجل الربح فقط.

- تنمية العنصر البشري في المجتمع من خلال صيغ الاستثمار الإسلامية.
- محاولة دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني النيجيري، وذلك من خلال تحفيز أصحاب رؤوس الأموال الذين يرفضون استثمار أموالهم عن طريق أخذ فوائد من البنوك التقليدية، ودفعهم إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني باستثمار أموالهم من خلال هذه المؤسسة بالطرق المشروعة .
- محاولة دعم أصحاب رؤوس الأموال المحدودة والتي لا تساعدهم على إقامة مشاريع إنتاجية مستقلة من استثمار أموالهم وذلك بإشراكهم في استثمارات هذا المصرف بدلا من البنوك التقليدية في البلد.
- القضاء على الاحتكار الذي تفرضه المؤسسات المالية والبوك الربوية، فهنا تقوم المصارف الإسلامية انطلاقا من وظيفتها الأساسية في التقيد في معاملاتها بالأحكام الشرعية بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه المؤسسات المالية والبوك الربوية.

الأهداف الدينية.

- استبعاد التعامل بالفائدة من كل عملياته أخذا وعطاء، وبدون هذا يصبح هذا مصرفا ربويا آخر، وذلك لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليها(124).
- توجيه كل الأطراف نحو الاستثمار الحلال في جميع الأعمال وتكون محكومة بما أحله الله والتقيد بذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام(125).

---

(124) البعلي ، عبد الحميد محمود،(1990)،" أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، الواقع والآفـاق" ، ط1، مكتبة وهبة ، القاهرة، مصر، ص17.

- إحياء نظام الزكاة، حيث تقوم هذه المصارف بإنشاء أو إقامة صندوق خاص لجمع الزكاة تتولى هي إدارته ويقوم المصرف بتوزيعها على الفئات المستحقة.
- إثبات هوية المسلمين وتعزيزهم وقدراتهم ومكانتهم في البلد.

المبحث الثاني: البنود الأساسية المقترحة لصياغة قانون خاص للمصرف.

يمكن أن يصدر بعض القوانين والتشريعات الخاصة للمصرف الإسلامي في نيجيريا، وهو ان يمنح البنك المركزي للمصرف الإسلامي عناية خاصة، يصدر قوانين وتشريعات خاصة تحدد علاقتها مع بقاء النظام المصرفي التقليدي. أي يصدر البنك المركزي القانون المصرف الإسلامي بصورة مشابهة لما يجري في المصارف التقليدية مع بعض التعديلات التي تقتضيها طبيعة نشاط المصرف الإسلامي، كما هو موجود في تركيا، و ماليزيا.

إن إصدار مثل هذه القوانين والتشريعات سوف يزيد من روح المنافسة بين المصارف بما يرفع من كفاءتها كما سيزيد من تطوير خدماتها وانخفاض تكلفة التعامل معها، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب على خدماتها والتوسع في إنشاء المشاريع الإنتاجية بما يخدم عملية تنمية المجتمع في البلد، إذ إن الصناعة المصرفية المتطورة هي من العناصر الهامة في البنية الأساسية اللازمة لتقدم أي اقتصاد[126].

مثلا: البحث عن منتجات إسلامية مناسبة من قبل البنك المركزي النيجيري حول قضية المقرض الأخير، كونه فعال في دعم ومساعدة وحماية المصارف عموما. وإنشاء الهيئة شرعية عليا في البنك المركزي النيجيري، بحيث تكون مستقلة عن المصارف التجارية، وتتكون من العلماء الشرعيين والخبراء الماليين؛ لتكون مرجعاً للمصارف الإسلامية، وللتأكد

---

(125) الهيتي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص193.

(126) انظر: المرطان، سعيد بن سعد: "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"

من أن أعمالها وفق الشريعة الإسلامية[127]، إن إيجاد هيئة شرعية للبنك المركزي يزيد من مصداقية المصرفية الإسلامية على الأقل ستكون هناك مظلة رئيسة للمعايير العامة وإزالة الشكوك من نفوس أفراد من المجتمع. وفي ذلك مما يعد معوقا للمصرف الإسلامي خاصة.

المبحث الثالث: الهيكل الإداري والتنظيمي للمصرف الإسلامي النيجيري المقترح.

يحتاج الهيكل الإداري والفني إلى دراسة كاملة، يبين فيها الباحث كل الأمور المتعلقة بهذا الجانب مع بيان الهدف منه وما يترتب عليه، ولكن في هذا المبحث الذي يعتبر كجزء من فصل، لا يمكنني أن أشير إلى أهم الأمور المتعلقة بالهيكل الإداري والفني وقد اضطر إلى ذكر بعض الأمور لمجرد الذكر ولا مجال للتوسع والاستطراد.

من خلال اطلاعي على المباني الإدارية والفنية لبنوك كثيرة في نيجيريا ومصارف الإسلامية خارج نيجيريا، تبين لي أن الهيكل الإداري والفني الذي يصلح لمصرف الإسلامي المقترح في نيجيريا وكونه أول مرة سيعمل فيها لا يخلو من الأمور التالية:

1. **عناصر الهيكل التنظيمي للمصرف المقترح.**
2. **الإطار العام للإدارة الحاكمة للمصرف المقترح.**

عناصر الهيكل التنظيمي للمصرف المقترح.

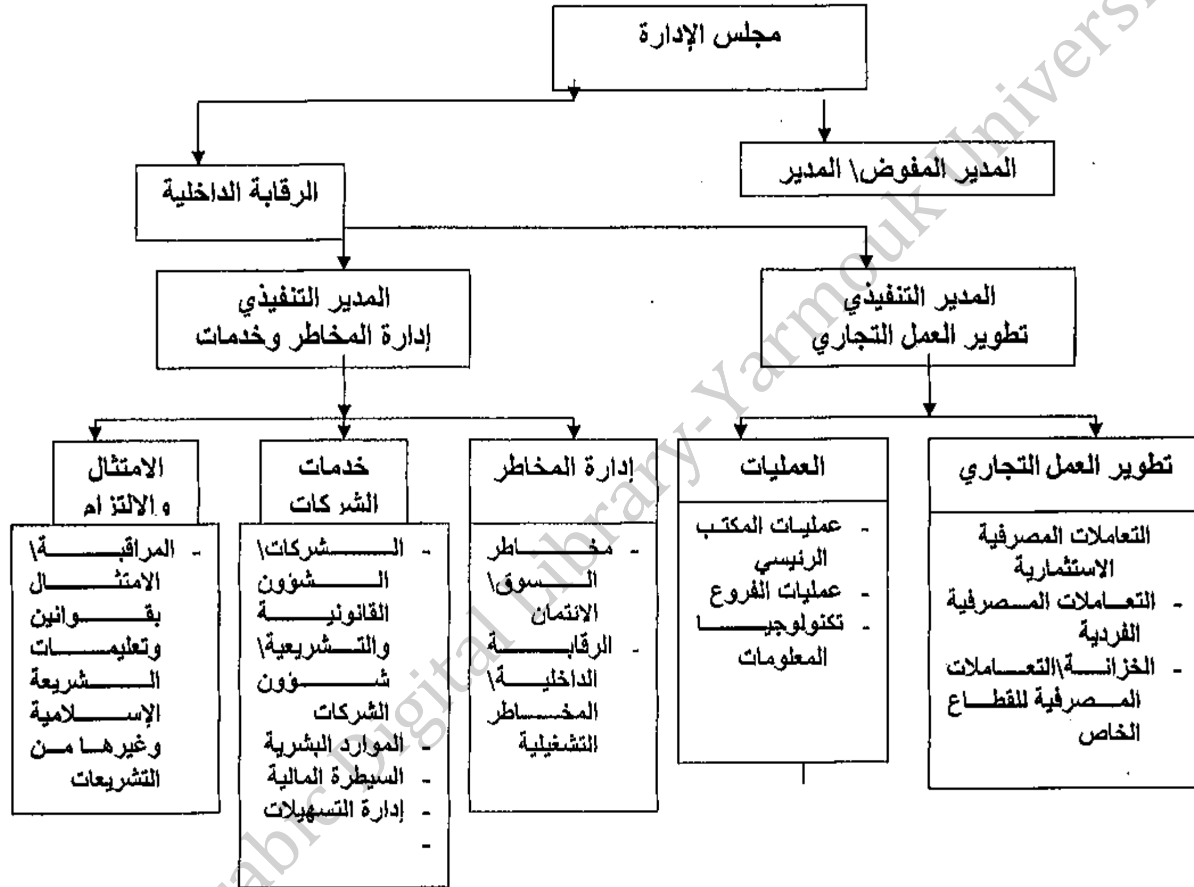
سيكون الهيكل التنظيمي المقترح ذو المستوى الأعلى حسب اعتبارات وخصائص أساسية تتعلق بالنشاط التجاري للمصرف على مدى الفترة الزمنية لخطته التجارية.

يمكن أن يتشكل الهيكل التنظيمي المقترح ما يلي:

---

(127) كما هو في قرار المجمع في دورته التاسعة عشرة في (22 إلى 1428/10/26هـ) الموافق (3 إلى 2007/11/7م).

الشكل (1): الهيكل التنظيمي للمصرف المقترح.



* انظر: مصرف جاز الدولي، الخطة التجارية لمصرف جاز الدولي ، تشرين الأول 2006

مختصر عن عناصر الهيكل التنظيمي للمصرف المقترح:

- **مجلس الإدارة: ويندرج تحته المدير المفوض/ المدير التنفيذي والرقابة الداخلية وتحتهما ما يلي:**

  - المدير التنفيذي / تطوير العمل التجاري.
  - المدير التنفيذي / إدارة المخاطر وخدمات الإسناد.

- **المدير التنفيذي / تطوير العمل التجاري:**

  - تطوير العمل التجاري.
  - العمليات.

- **تطوير العمل التجاري:**

  - التعاملات المصرفية الاستثمارية.
  - التعاملات المصرفية الفردية.
  - الخزانة / التعاملات المصرفية للقطاع الخاص.

- **العمليات:**

  - عمليات المكتب الرئيسي.
  - عمليات الفروع.
  - تكنولوجيا المعلومات.

- **المدير التنفيذي / إدارة المخاطر وخدمات الإسناد:**

  - إدارة المخاطر.
  - خدمات الشركات.
  - الامتثال والالتزام.

- **إدارة المخاطر:**

  - مخاطر السوق.
  - الائتمان.
  - الرقابة الداخلية.
  - المخاطر التشغيلية.

- **خدمات الشركات:**

- الشركات / الشؤون القانونية / شؤون الشركات.
- الموارد البشرية.
- السيطرة المالية.
- إدارة التسهيلات.

- **الامتثال والالتزام:**

- المراقبة/ الامتثال للقوانين والتعليمات بالشريعة الإسلامية وغيرها من التشريعات[128].

---

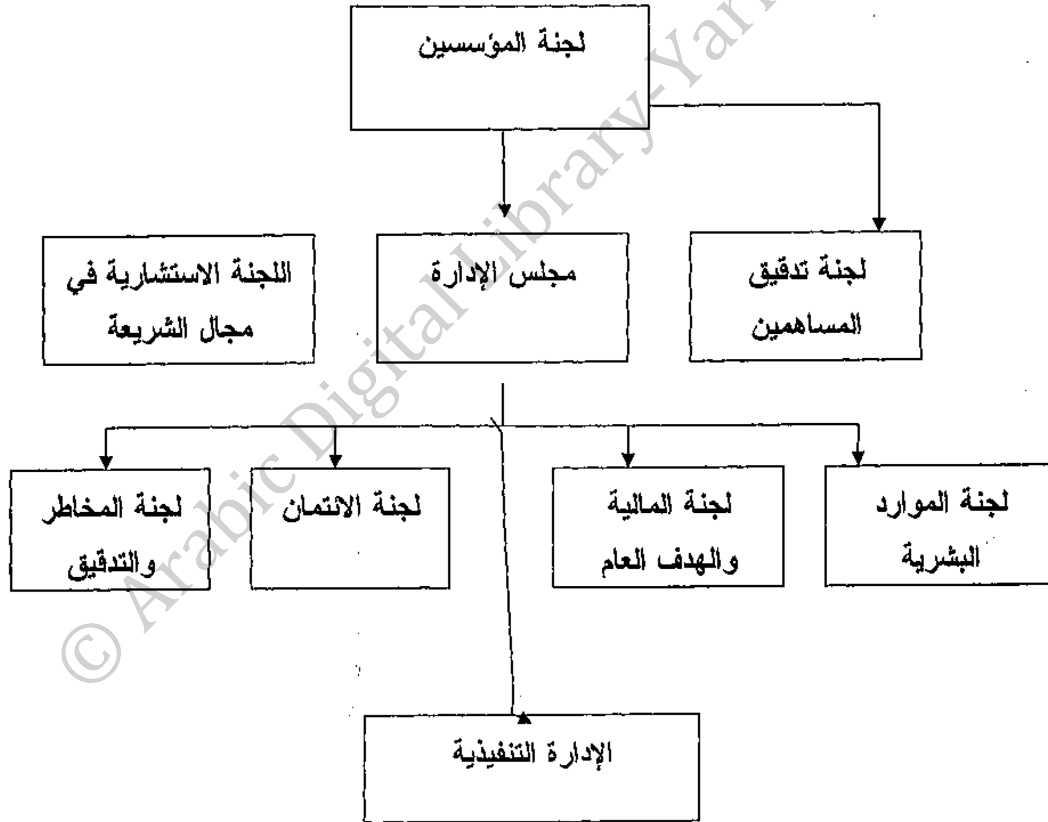
(128) مرجع سابق.

الإطار العام للإدارة الحاكمة للمصرف المقترح.

الهيكل القانوني والإداري للمصرف المقترح.

يمكن أن يتشكل الهيكل القانوني والإداري للمصرف المقترح ما يلي:

الشكل (2) الإطار العام للإداري الحاكمة للمصرف المقترح.



* انظر: مصرف جاز الدولي، الخطة التجارية لمصرف جاز الدولي ، تشرين الأول 2006

مختصر عن عناصر الهيكل الإداري الحاكم للمصرف المقترح:

لجنة المؤسسين (المساهمين)

سيتألف الاجتماع العام من العديد من ذوي العلاقة أو من يمثلهم. وهيئة النهائية لصنع القرار في المصرف. وعليها أن تعمل بتفويض بعض صلاحياتها لمجلس الإدارة.

مجلس الإدارة.

هذا هو المستوى الثاني من الحكم. على المجلس أن يضم مدراء تنفيذيين وغير تنفيذيين يتم تعيينهم من قبل المساهمين. ويجب أن يشرف المجلس على إدارة البنك وتأييد تحقيق الأهداف المؤسسية. وعلى المجلس القيام ببعض وظائفه من خلال اللجان الفرعية الثانوية[129].

- **لجنة التدقيق والمخاطر**

الهدف من هذه اللجنة الربط بين مخاطر المصرف وإستراتيجية الاستجابة. كما ستحدد وتراقب إدارة العديد من المخاطر التي تواجه البنك. وسيغطي مجال مسؤولية هذه اللجنة الائتمان والسوق ومخاطر العمليات. كما ستقوم بمراجعة التقارير الخاصة بأقسام التدقيقات الداخلية والنقيد والرد عليها إضافة إلى الربط مع المدققين المستقلين وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:-

- مراقبة وظيفة التدقيق الداخلي للبنك والتأكد من استقلاليته.
- مراجعة خطط التدقيق المقترحة ونتائج التدقيقات الداخلية

(129) مرجع سابق.

- وضع دور ومسؤولية وسلطة وظيفة إدارة المخاطر للبنك وتحديد مجال العمل لوظيفة إدارة المخاطر[130].
- مراقبة ومراجعة مدى ملائمة السياسات والإطار العام لإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية في المصرف.
- الإشراف على وضع سياسة خطية رسمية حول النظام الكامل لإدارة المخاطر والتأكد من تعيين موظفين مؤهلين لإدارة وظيفة المخاطر وغير ذلك[131].
- **لجنة الائتمان:**

هذه اللجنة ستكون مسؤولة عن وظائف إدارة الائتمان بما في ذلك مراجعة حزمة موجودات المخاطر الخاصة بالمصرف وكفاءة أحكام الخسائر والسياسات الهامة ذات العلاقة بالائتمان. وتتضمن مسؤوليات اللجنة[132].

- إقرار منهجية قياس الائتمان المصرفي والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- مراجعة تقييم الإدارة لجودة الموجودات واتجاهات جودة الموجودات وإدارة جودة الائتمان ومدى فعالية أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية.
- تقييم التقارير حول تزويد البنك للخسائر الائتمانية وجهود الاسترداد.
- مراجعة وإقرار تطبيقات ائتمان أعلى من حدود موافقة لجنة ائتمان الإدارة ضمن المتطلبات القانونية الموضوعة من قبل السلطات التنظيمية.
- رفع التوصيات حول سياسة الائتمان والإستراتيجية حسب الحاجة وغير ذلك.

---

(130) مرجع سابق.

(131) مرجع سابق.

(132) مرجع سابق.

- **لجنة المالية والهدف العام**

ستكون هذه اللجنة مسؤولة عن القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالأنشطة المالية والإدارية الخاصة بالمصرف. وستوافق على أهم السياسات الإدارية وتفويض كافة النفقات الرأسمالية. وتتضمن مهام هذه اللجنة ما يلي:-

- المراجعة والموافقة على كافة النفقات الرأسمالية بالإضافة إلى النفقات التشغيلية المادية المتعلقة بالبنك.
- ضمان فعالية سياسات وإجراءات مراقبة التخصيص والميزانية.
- مراجعة وإقرار التغييرات حسب ما تقتضيه السياسات الإدارية للبنك
- مراجعة سياسة الأسهم الخاصة بالبنك بشكل سنوي أو كلما اقتضت الحاجة.

- **لجنة المخاطر والائتمان:**

تتألف لجنة المخاطر والائتمان من المدير الإداري والمدراء التنفيذيين وغيرهم من كبار موظفي الإدارة في المصرف. كما يجب على اللجنة أن تضمن أن المجال الكامل لمخاطر الأعمال التي تواجه البنك تم تحديده وتقييمه ومراقبته والتبليغ عنه. وستقوم اللجنة بوضع ومراقبة حدود المخاطر بما في ذلك تطبيق وإقرار الائتمان. كما ستعمل عن كثب مع لجنة التدقيق والمخاطر لمجلس الإدارة واللجنة الاستشارية للشريعة وقسم إدارة المخاطر ووحدة التقيد[133].

---

[133] انظر:- إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: ملخص محاضرات الأستاذ محمد سهيل الدروبي، مقرر لدبلوم عام المصارف الإسلامية 2007.

- **لجنة الموارد البشرية:**

ستكون هذه اللجنة مسؤولة عن المسائل المتعلقة بتعيين وتقييم وتعويض وتدريب وانضباط موظفي البنك. وستضمن اللجنة أن يعين البنك أفضل الموظفين ويوفر لهم البيئة المؤهلة للقيام بوظائفهم بشكل فعال[134].

لجنة تدقيق المساهمين و أهدافها ووظائفها التنظيمية:-

- التأكيد فيما إذا كانت السياسات المحاسبية وسياسات إصدار التقارير الخاصة بالبنك تتوافق مع المتطلبات القانونية والممارسات العقائدية المتفق عليها.
- مراجعة مجال وتخطيط متطلبات التدقيق.
- مراجعة الاستنتاجات حول المسائل الإدارية بالتعاون مع المدقق الخارجي وردود القسم عليها.
- المحافظة أثناء المراجعة على فعالية نظام المحاسبة والرقابة الداخلية في البنك.
- رفع التوصيات إلى المجلس فيما يتعلق بتعيين وإزالة ومكافأة المدققين الخارجيين للبنك.
- تفويض المدقق الداخلي لتنفيذ التحقيقات في أي من النشاطات البنكية التي قد تكون محور اهتمام اللجنة.

---

[134] مرجع سابق.

اللجنة الاستشارية في مجال الشريعة

ستكون مهمة هذه اللجنة تقديم الشورى للبنك حول مدى ملائمة منتجاته لقواعد الشريعة، وستعمل كلجنة استشارية بالإضافة إلى القيام بالتدقيق السنوي أو الشهري للبيانات المالية الخاصة بالبنك بهدف ضمان التقيد بمبادئ الشريعة.

الإدارة التنفيذية

تتضمن الإدارة التنفيذية المديرين التنفيذيين بما في ذلك المدير الإداري. وسيكون فريق الإدارة التنفيذية مسؤولا عن تنسيق الأنشطة اليومية للبنك وضمان تحقيق أهداف العمل[135].

المبحث الرابع: أساليب التمويل والاستثمار في المصرفي الإسلامي النيجيري المقترح.

مقدمة:

سيتميز المصرف الإسلامي النيجيري بالعدد من صيغ التمويل والتي من خلالها يتمكن العميل من تلبية احتياجاته المختلفة، ويتمكن من تحديد الصيغة التمويلية التي ستلبي احتياجاته،

وتحقيقا لهذا الهدف سيوفر المصرف المقترح نطاقا واسعا من العمليات التجارية الخاصة بتبادل العملات وخدمات التعاملات المالية والتجارية الخالية من الفوائد، وخدمات دفع وتحصيل الأموال، إضافة إلى توفير مختلف منتجات الإيداع والإقراض لعملائه المستهدفين. كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التقليدي فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات.

---

(135) د. حسين حسين شحاتة، منهج مقترح للرقابة الشرعية، على القرارات الإدارية الاستراتيجية فى المصارف الإسلامية

مفهوم الاستثمار:

الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر، ويقال استثمر المال طلب ثمر المال أي نماؤه ونتاجه[136].

وقد تعددت أراء الفقهاء القدامى في بيان مفهوم الاستثمار فاستخدموا مصطلحات النماء والاستنماء والتنمية، ويعرفه الدكتور قطب سانو بأنه: "طلب تحصيل نماء المال المملوك شرعاً وذلك بالطرق الشرعية المعتبرة من مضاربة ومرابحة ومشاركة وغيرها[137].

أساليب التمويل والاستثمار المقترحة.

من وسائل الاستثمار والتمويل التي يفترض أن يعمل المصرفي الإسلامي النيجيري المقترح بها حسب المجال كما يلي:

1-مجال البيوع، 2- مجال الإيجارات، 3- مجال العقود، 4- مجال الائتمان.

1. مجال البيوع:

- **المرابحة للآمر بالشراء Mar-up Finance (Murabaha)**

المرابحة:هي البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، في اصطلاح الفقهاء[138].

وأما المرابحة المصرفية: فهي طلب الفرد أو المشتري من شخص آخر (المصرف) أن يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة، ذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مرابحة، ذلك بالنسبة أو الربح المتفق عليه، ويدفع الثمن على دفعات أو أقساط تبعا

---

(136) ابراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، مادة ثمل، ص140

(137) قطب سانو : "الإستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص20.

(138) فياض، عبد المنعم حسنين، م: "المعهد العالمي للفكر الإسلامي،" ط: 1 1996م-القاهرة.

لإمكانياته وقدراته المالية[139]. أي اتفاق بين طرفين يتضمن تعهدا من كل منهما للأخر، وتعهدهما معلق على حصول أمر في المستقبل، هو بالنسبة للآمر بالشراء، تملك البائع للسلعة وان تكون بالمواصفات التي يطلبها. وبالنسبة للبائع، شراء الآمر بالشراء لتلك السلعة إذا جاءت حسب طلبه. بموجب هذا الإجراء، وبناءً على طلب العميل، يقوم المصرف المقترح بشراء ومن ثم بيع البضائع إلى المستهلك على زيادة في السعر، وهذا التسهيل المصرفي سيسمح للزبائن بالحصول على نطاق واسع من البضائع والمتاجرة بها في الأسواق المحلية والخارجية.

- **البيع المؤجل أو بيع التقسيط Installment**

وهو بيع يعجل فيه المبيع ويتأجل الثمن كله أو بعضه على أقساط معلومة ولآجال معلومة قد تكون منتظمة أو غير ذلك قد تكون متساوية المبلغ ومتزايدة أو متناقصة .

ويتضمن البيع الآجل أو بيع التقسيط تمويلاً للمستهلك حيث يقبض السلعة ويؤجل ثمنها[140].

- **بيع السلم.**

بيع السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، أي أن البضاعة المشتراه دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلا للبائع، وهو نوع من البيوع متعارف عليه في بيع التمور والمنتجات الزراعية[141].

---

[139] شبير، محمد عثمان، "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، ط3، 1419هـ – 1999م، دار النفائس، الأردن، ص 309.

[140] انظر: الهيتي، عبد الرزاق، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، ص 546.

[141] انظر: الكساني، علاء الدين بن ابي بكر، "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية"، بيروت، لبنان.ط:1 1416هـ – 1996م.

التطبيقات المعاصرة للسلم

ان السلم في عصرنا الحاضرهو أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات المصارف الإسلامية، من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، سواء أكان تمويلاً قصير الأجل أم متوسطه أم طويله، واستجابتها لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من العملاء، سواء أكانوا من المنتجين الزراعيين أم الصناعيين أم المقاولين أم من التجا، واستجابتها لتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية الأخرى[142].

ولهذا تعددت مجالات تطبيق عقد السلم، ومنها ما يلي:

أ. يصلح عقد السلم لتمويل عمليات زراعية مختلفة، حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن توجد لديهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها ويسلّموها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم، فَيُقَدِّمُ لهم بهذا التمويل نفعاً بالغاً ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقق إنتاجهم.

ب. يمكن استخدام عقد السلم في تمويل النشاط الزراعي والصناعي، ولا سيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سلماً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية.

ج. يمكن تطبيق عقد السلم في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات وآلات أو مواد أولية كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

---

(142) انظر قرار إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره التاسع بأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من 1 – 6 ذي القعدة 1415هـ، الموافق 1 – 6 نيسان (إبريل) 1995م، مجلة المجمع (العدد التاسع ج1 ص371). انظر ايضا عن السلم أيضاً القرار 63 (7/1) الطريقة الثالثة، والقرار 74 (8/5) البند الثالث.

- **الاستصناع Istisnah Finance**

هو عقد يشتري به الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد عنده، بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدود[143].

أو هو أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له، على أن تكون المواد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين. أما الإستصناع المصرفي فهو عقد من العقود التي يتم بموجبها تقدم العميل للمصرف بغرض تصنيع أو بناء سلعة غير جاهزة حاليا بمواصفات معينة ويقوم المصرف بتلبية رغبة العميل وتوفير تلك السلعة بعد تصنيعها وفق المواصفات المحددة من قبل العميل ، وهو من عقود البيوع.

يعمل هذا المنتج على تسهيل عملية تمويل معدات معينة ومشاريع تحت الإنشاء كتطوير العقارات أو توسيع مرافق إنتاج المنتجات، وسيعمل المصرف المقترح على تجهيز المصنع أو توفير مادة ما اعتماداً على طلب العميل ووفقاً للمواصفات والكميات. وبالنتيجة، سيقوم المصرف ببيع المادة إلى العميل على أقساط وحسب ربح محدد وعلى فترة زمنية محددة.

لقد استطاعت هيئات الفتوى تطوير صيغ الاستصناع الذي احتل دورا رئيسا في استثمارات البنوك الإسلامية، إذ قامت المصارف بتمويل المباني السكنية والاستثمارية بنظام عقود الاستصناع، وساهمت المصارف الإسلامية في صناعات عديدة كالصناعات الزراعية القائمة على المنتجات الزراعية كالتعليب والتجفيف مثلا[144].

---

(143) الزقاء، مصتفى احمد، "عقد الاستصناع ومدى اهميته من الاستثمارات الاسلامية المعاصرة"، ط: 1 ، 1420، ص: 20.

(144) زعير، الرقابة الشرعية على معاملات الإستصناع، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عـدد (216)، ص 16، ص 18.

2. مجال الإيجارات[145]

1. التأجير التمويلي Financial Leasing

عرّفه الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على أنه "وسيلة تمويلية تجمع بين صيغة البيع وصيغة التأجير وتقوم على أساس اتفاق طرفين على بيع أحدهما للآخر سلعة معينة ويحددان قيمتها تحديدا نهائيا، إلا أن هذه العلاقة لا تُحدث آثارها فتنقل ملكية السلعة المبيعة إلى المشتري الجديد مباشرةً ، ولكن تظل العلاقة بينهما محكومة بقواعد عقد الإجارة لحين إتمام المشتري سداد أقساط اجارية تعادل قيمة ثمن المبيع المتفق عليه[146].

يعمل هذا المنتج على السماح للزبائن بتأجير الأصول والموجودات من المصرف، تنتقل ملكية هذه الأصول إلى العميل بعد أن يدفع قيم الإيجار جميعها بالكامل (وهذا يشمل كلفة ذلك الأصل والربح الخاص بالمصرف).

2. التأجير التشغيلي:

هو تأجير الأصول للقيام بعمل محدد ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجير ها مرة أخرى لشخص آخر، والمصرف مسؤول عمليا عن جميع النفقات على الأصل من صيانته أو تأمين أو ضرائب أو غير ذالك.

---

(145) انظر قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من 25 جمادى الآخرة 1421هـ ـــ 1 رجب 1421هـ الموافق 23 – 28 أيلول (سبتمبر) 2000م. مجلة المجمع (العدد الثاني عشر ج 1، ص 313).

(146) انظر: عبد الوهب ابراهم أبو سليمان، "**عقد الاجارة مصدر من مصادر التمويل الاسلامية**"، "دراسة فقهية مقارنة"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ط 2، 2000م.

-3- مجال العقود

1. المضاربة:

نستطيع أن نعرف المضاربة بما يلي: "هي أن يدفع شخص مال إلى آخر ليتاجر له به، على نسبة مشاعة من الأرباح[147].

و قد اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف المضاربة و لكنها في مجملها لا تخرج عن التعريف السابق.

تطبيق المصرف الإسلامي للمضاربة:

إن اعتبار عقد المضاربة هو عقد بين من يملك المال و بين من لا يملكه ليعمل به، يوضح علاقة المصرف بهذا العقد، إن المصرف الإسلامي في عقد المضاربة يتخذ صورتين:

الصورة الأولى: يأخذ فيها المصرف الإسلامي دور المضارب، و يكون المودعين و أصحاب الحسابات هم أرباب المال، الذين يدفعون المال للمصرف ليقوم بالمضاربة مقابل جزء مشاع معلوم من الأرباح.

الصورة الثانية: يأخذ فيها المصرف الإسلامي دور رب المال (أو بصورة أدق وكيل رب المال الذي يدفع إلى المضاربين و المستثمرين، ليقوموا بالمضاربة بالمال على جزء مشاع معلوم من الربح.[148]

---

[147] انظر:عبد الرزاق رحيم الهيتي ، "**المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**،" مرجع سابق ص 436 ــ 437، محمد عبد الله ابراهيم الشباني، **بنوك تجارية بدون ربا دراسة نظرية و عملية**، مرجع سابق، ص 239، مصطفى كمال السيد طايل ، **البنوك الإسلامية المنهج و التطبيق**، مرجع سابق ج 1 ص 76.

[148] انظر:عبد الرزاق رحيم الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق ص 493 ــ 436، محمد عبد الله ابراهيم الشباني، **بنوك تجارية بدون ربا دراسة نظرية و عملية**، مرجع سابق، ص 295ــ 298، منير إبراهيم هندي، **شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية و الإسلامية**، مرجع سابق، ص49ــ51.

2. المشاركة[149]:

إن مفهوم المشاركة هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم، و يكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسب معلومة للربح، و لا يشترط المساواة في حصص (الأموال) بين الشركاء، أو المساواة في العمل، أو المساواة في المسؤوليات، أو المساواة في نسب الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال[150].

تطبيق المصرف الإسلامي للمشاركة:

يطبق المصرف الإسلامي عقد المشاركة من خلال صور ينطبق عليها مفهوم المشاركة السابق:

الصورة الأولى: المشاركة المباشرة:

و معناها أن يدخل المصرف الإسلامي شريكاً في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، و تختص بنوع معين أو عدد محدد من السلع، و في هذه الحالة يتم توزيع الأرباح بين الطرفين كل حسب مساهمته في رأس مال الصفقة، بعد القيام بتخصيص جزء من الأرباح للشريك نظير إدارته للعملية، و تسويق و توزيع السلعة.

وتمتاز هذه الصورة بسرعة تصفية العمليات التجارية مما يتحقق معه سرعة دوران رأس مال المصرف و الذي يؤدي إلى زيادة العائد الناتج من هذا النوع من المشاركة.[151]

---

(149) المقصود بالمشاركة هنا هو ما يعرف بالفقه الإسلامي بشركة العنان و هي التي يكون فيها الشريكين قد اشتركا برأس المال و العمل، و هي من الصور المعروفة في الفقه الإسلامي قديماً و حديثاً، و أوضح فرق بينها و بين المضاربة ، هي أن الشريكين هنا يشتركا برأس المال ، أما في المضاربة فيكون أحد الشريكين هو رب المال و الآخر بالعمل فقط.

(150) طايل: مصطفى كمال السيد ، **البنوك الإسلامية المنهج و التطبيق**، مرجع سابق ج 1 ص 86.

(151) طايل: مصطفى كمال السيد ، **البنوك الإسلامية المنهج و التطبيق**، المرجع السابق ج 1 ص 91.

الصورة الثانية: المشاركة الدائمة:

ومعناها أن يدخل المصرف الإسلامي شريكاً مع شخص أو أكثر في مشروع تجاري معين من مجالات الاستثمار المختلفة، و ذلك عن طريق تمويل المشروع المشترك، فيستحق كل واحد من الشركاء نصيبه من أرباح ذلك المشروع، و تكون المحاسبة للأرباح و الخسائر بعد نهاية كل سنة مالية[152].

والذي يميز هذه الصورة عن سابقتها هو أن في هذه الصورة تكون المشاركة بشكل دائم بعكس الصورة السابقة، و التي تكون المشاركة في مشروع معين ينتهي بصورة سريعة.

الصورة الثالثة: المشاركة المتناقصة(المنتهية بالتمليك):

في هذا النوع من المشاركة، يساهم المصرف الإسلامي في رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية مع شريك أو أكثر،و عندئذ يستحق كل طرف من أطراف هذه الشركة نصيبه من الربح بموجب الاتفاق الوارد في العقد، مع وعد المصرف الإسلامي بالتنازل عن حقوقه بطريق بيع أسهمه إلى هؤلاء الشركاء، على أن يلتزم الشركاء أيضاً بشراء تلك الأسهم، و الحلول محله في الملكية سواء تم ذلك بدفعة واحدة،أو بدفعات متعددة، و حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها في العقد.

وهذا النوع من المشاركات غالباً ما يكون في الأشياء المنتجة للدخول بطريق العمل فيها مشاركة بين المصرف و بين من يقوم بالعمل في تلك الآلة المنتجة، كعربات النقل و المحاريث و الحاصدات الزراعية و غيرها.[153]

---

[152] الهيتي: عبد الرزاق رحيم ، **المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق ص 496ـ 497.

[153] انظر: الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق ص 501ـ 502، وطايل ، **البنوك الإسلامية المنهج و التطبيق**، مرجع سابق ج 1 ص 93، والطيار، **البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق ص 176.

- مجال الائتمان

1. تمويل بالإئتمانات الصغيرة الحجم.

يشمل هذا الإجراء الإقراض لمجموعات من الشركات الصغيرة الحجم للبدء في نشاطات تجارية بسيطة. وستمنح القروض الحسن المشتركة لهذه المجموعات مقابل ضمانات مالية معززة يتفق عليها مع الأعضاء إضافة إلى توفير مواد أخرى مقبولة.

أما الخدمات الأخرى التي يفترض أن يوفرها المصرف المقترح فهي التالي:

- خطاب الضمان.
- تحويل الأموال.
- وتبادل العملات الأجنبية.
- وسندات التحصيل.
- الاعتماد المستندية.
- وخدمات الاستشارات المالية.
- البطاقات الائتمان[154].
- تأجير الخزائن.

---

[154] لقد قامت هيئات الفتوى بتهذيب البطاقة من شروطها المحرمة لتتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنها: حذف شرط دفع فوائد تأخير على سداد المصرف لعملائه أصحاب الحسابات المكشوفة، واشترطت الهيئة ألا يترتب على هذه المعاملة بالبطاقات أية معاملات بالفوائد أخذا أو إعطاء، واشترطت كذلك أن يكون تحويل العملات بسعر الصرف المعلن يوم الدفع. (زعير، دور الرقابة الشرعية (الحلقة الثانية)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد (187)،ص 43-44.) للتفصيل أكثر حول موضوع بطاقة الائتمان وحكمها الشرعي يمكن الرجوع إلى: بطاقة الائتمان، حقيقتها البنكية التجارية وأحكامها الشرعية، بكر بن عبد الله أبو زيد.

2. الودائع المقترحة.

- **الحسابات الجارية (تحت الطلب) Current Account**

هو عبارة عن إجراء يعمل على الحفاظ على الودائع والمدخرات (الوديعة) ما بين الشخص المودع والمصرف المقترح، وهو يسمح للمودعين بسحب نقدهم في أي وقت باستخدام دفتر الشيكات، وبموجب هذا الإجراء، سيقوم المصرف بتوفير نطاق واسع من تسهيلات الدفع وآليات المقاصة ومنها الحوالات المصرفية وسندات التحويل وشيكات المسافرين. مع ذلك، لن يفرض المصرف أية رسوم في شكل عمولة على دورة رأس المال (COT)، على الرغم من وجود دفع الرسوم الإدارية الاسمية. كما يطلب المصرف الحصول على موافقة صاحب الحساب على استخدام تلك الأموال[155].

- **الحسابات الادخارية (Savings Account)**[156]

سيوفر المصرف المقترح الأشكال الثلاثة التالية لحسابات الإيداع (أو التوفير):

أ. حساب التوفير (بموجب قانون الوديعة) Regular Savings Account، وهي المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها لدى المصرف ويلتزم الأخير بدفعها لهم متى طولب بها.

ب. حساب توفير الحج[157] Hajj Savings Account،

---

(155) انظر : الشباني، بنوك تجارية بدون ربا دراسة نظرية و عملية، مرجع سابق، ص 269 ، و طايل ، البنـوك الإسلامية المنهج و التطبيق، مرجع سابق ج 1 ص66

(156) الهيتي: عبد الرزاق رحيم ، **المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، المرجع السابق ص 269

(157) الحسابات الخاضعة لإشعار:مفهومها: (هي الودائع المرتبطة بأجل معين، و يحق لصاحبها السحب منها قبل نهاية المدة المقررة، شريطة إشعار خطي للبنك قبل السحب بمدة يتفق عليها)الهيتي: ، **المصارف الإسـلامية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق ص 273 ص: 274

وهو كالوديعة للأجل معين يقوم المصرف برد المبلغ عند انتهاء المدة، ولكن لا يشارك صاحب الوديعة بالربح أو الخسارة.

- **حساب التوفير بموجب قانون المضاربة. Saving Account Under Al-Mudarabah**

ستتم إدارة حسابات إيداعات التوفير بنفس الطريقة التي يتم بها إدارة حسابات التوفير التقليدية على أن يتم دفع الحسابات حسب الطلب.

وحسب نظام المضاربة، يسمح المودع للمصرف باستثمار الإيداعات المصرفية في المشروعات القصيرة الأجل وبالتالي المساهمة في نسبة الأرباح المتأتية من ذلك الاستثمار.

كما سيعمل المصرف المقترح على تزويد العميل بدفاتر حسابات التوفير الخاصة به وبخدمات أخرى ترتبط عادةً بحسابات التوفير الاعتيادية.

- **حسابات الاستثمار Investment Accounts**[158]

تكون حسابات الاستثمار مشابهة للحسابات ذات الأجل الثابت التي تقدمها المصارف التقليدية. وهنالك نوعان من حسابات الاستثمار، هي:

أ. الحسابات الاستثمارية المشتركة- بموجب هذا الترتيب أو النظام، يدخل المودعون في عقود المضاربة مع المصرف، وهذه العقود تسمح للمصرف بالاستثمار في استثمارات ومشروعات مناسبة. وسيتم التشارك في الأرباح وحسب نسب المشاركة في الأرباح المتفق عليها ما بين المصرف والمودع (المودعون) المستثمر. أما الخسائر (إن وجدت) فيتحملها المودعون والمصرف، وكل حسب نسبته التي تحددها

(158) الهيتي: عبد الرزاق رحيم الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق ص 267.

مساهمته، ما لم يكن سبب الخسارة تقصير المصرف أو انتهاكه للشروط المتفق عليها.

ب. الحسابات الاستثمارية المحددة- في هذه الحالة، يقوم المودعون بتعيين المصرف على أن يكون وكيلاً لهم لكي يستثمر أموالهم في مشروع معين أو بطريقة معينة، وعلى أساس يتسلم فيه المصرف جزءا من الأرباح الصافية المتحققة من ذلك الاستثمار. مع ذلك، لا يتحمل المصرف مسؤولية أية خسارة لا تُعزى إلى حصول خرقٍ أو خطأ من قبل المصرف.

المبحث الخامس: الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي النيجيري المقترح.

مقدمة:

ستتمثل الرقابة الشرعية على المصرف الإسلامي المقترح في متابعة ومراجعة وفحص وتقويم كافة المعاملات والتصرفات والأعمال التي تقوم بها تلك المصارف للاطمئنان من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ المصرف الإسلامي، وكذلك طبقاً للفتاوى والقرارات والتوصيات المعاصرة الصادرة عن مجامع الفقه وهيئات ومجالس الفتوى، وبيان المخالفات، وتحليل أسبابها، ثم تقديم المعالجات الشرعية لها مقرونة بالتوصيات والإرشادات اللازمة لتطوير الضبط الشرعي إلى الأفضل.

كما ستشمل الرقابة الشرعية تقديم تقارير دورية خلال الفترة المالية، وكذلك تقريرا سنويا في نهايتها يرفق بالقوائم المالية يعتبر شهادة وحكما ورأيا من طبيعة خاصة يُقِرّ فيه المراقب الشرعي، أو هيئة الرقابة الشرعية عن ما إذا كانت إدارة الصندوق قد التزمت في معاملاتها بأحكام ومبادئ المصرف وهي المبادئ الشريعة الإسلامية، وبيان الملاحظات إن وجدت[159].

الرقابة الشرعية:

تعددت تعريفات للرقابة الشرعية ومنها:

هي عبارة عن وسيلة يمكن بواسطتها التأكد من مدى تحقق الأهداف بكفاية وفاعلية في الوقت المحدد[160].

---

(159) انظر: د. عبد الخق حميش: "تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامي" مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية المجلد 4، العدد 1. المحرم 1428هـ الموافق 2\ 2007م

(160) الشوبكي، "دراسات وأبحاث مبادئ الرقابة على أعمال الإدارة العامة في الأردن"، ص 31

وذلك هي "متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فورا، وتقديم التقارير إلى الجهات المعينة متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات، وسبل التطوير إلى الأفضل"[161].

أهمية الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي النيجيري المقترح.

إن الرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة للمصرف الإسلامي النيجيري المقترح لأكثر من سبب، من أبرزها:

- أن الأساس الذي سيقوم عليه المصرف الإسلامي النيجيري المقترح هو تقديم البديل الشرعي للمصارف التقليدية في الدولة كي يتمكن المسلمين الابتعاد ن البنوك الربوية.
- عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل جميع العاملين في المصارف الإسلامية[162].
- إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى؛ نظرا لتميز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف[163].

---

(161) د. حسين شحاتة مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد16 و 17 ص: 921

(162) انظر: الزحيلي، المصارف الإسلامية (الحلقة الثانية)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد (199)، ص 31. والسرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص ، ص 86.

(163) انظر: – الزحيلي، المصارف الإسلامية (الحلقة الثانية)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد (199(، ص 31 -. السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص ، ص 86.

- إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يُعطي المصرف الصبغة الشرعية، كما يُعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف[164].
- التعاون بين مجلس الإدارة والرقابة الشرعية. وهنا يشير الشيخ القرضاوى إلى أن منهج جديد للرقابة الشرعية هو أن يكون هناك تعاوناً وتنسيقاً بين مهام مجلس الإدارة أو المصرف وبين الرقابة الشرعية في اتخاذ السياسات أو قرار لتحديد الأهداف، أو من وضع الخطط والنظم واللوائح[165].
- في هذا الوقت الذي تعقدت فيه الصور التجارية، وانتشرت أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات الائتمان، والحسابات بأنواعها، والتجارة الإلكترونية التي لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة، وإن وجدت الأحكام فإن المصرفيين القائمين على النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم[166].
- إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى؛ نظرا لتميز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف، ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية؛ لأنهم دائما بحاجة إلى الفتيا في نوازل وواقعات تواجههم أثناء عملهم[167].

---

[164] انظر: القرضاوي، تفعيل آليات الرقابة (الحلقة الأولى)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد (238)،ص 15 وما بعدها.

[165] انظر: الدكتور يوسف القرضاوى ، " تفعيل آليات الرقابة على العمل المصرفى " ، مجلة الاقتصاد الإسلامى ، العدد 38 ، المحرم 1422هـ / إبريل 2002م .

[166] حمزة عبد الكريم حماد الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية 2005م

[167] مرجع سابق.

أهداف ومقاصد الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي النيجيري المقترح.

- التأكد من أنهم يعطون اهتماما صادقا وخالصا وأمينا بالالتزام التام بالأحكام والمبادئ والفتاوى والتوصيات والقرارات الشرعية.
- ــ التأكد من فهم والتزام المصرف بمبادئ الشريعة، وكذلك بالفتاوى ذات الاختصاص بالمعاملات المالية والمصرفية باعتبار ذلك من ضوابط العمل المصرفي الإسلامي.
- بيان البعد الشرعي لمهام المصرف ليؤخذ في الحسبان عند اتخاذ أي قرار في المعاملات، ومن أن يكون لديهم دليل شرعي للرجوع إليه.
- بيان المخالفات الشرعية قبل وعند وبعد التنفيذ والعمل على تصويبها فوراً حتى لا يختلط الحلال بالحرام.
- القدرة على فهم ومناقشة التقارير الشرعية السنوية المعدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والتي تقدم إلى المساهمين وإلى أصحاب الحسابات الاستثمارية، وإلى الجهات الحكومية والشعبية عن مدى التزام الإدارة العليا بالأحكام والمبادئ الشرعية.
- الاطمئنان النفسي للمراقبين الشرعيين من أنهم يخافون الله سبحانه وتعالى باعتبار أن عملهم هذا ليس وظيفة ولكن عبادة وطاعة ومسئولية والإيمان بأن التقوى والالتزام بشرع الله هو أساس الربح الحلال الطيب .

عمل الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي النيجيري المقترح

سيتمثل نطاق عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي النيجيري المقترح كالتالي:

- تدقيق سياسات المصرف الإسلامي النيجيري، وذلك للتأكد من سلامته الشرعية والقانونية والمصرفية والمالية ومن ثم التدقيق والتوفيق بين المتعارض منها في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية[168].

- تدقيق أهداف المصرف للاطمئنان من اتفاقها مع الأهداف المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية وتساهم في تحقيقها وأنها لا تتضمن أموراً تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية[169].

- تدقيق النظم والنماذج واللوائح المختلفة التي تمثل الجوانب التطبيقية للأهداف والسياسات والخطط وذلك للاطمئنان من أنها تحقق المقاصد ومبادئ الشريعة الإسلامية دون المخالفات[170].

- تدقيق نماذج أي عقود أو أي معاملات حتى لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- تدقيق نماذج المتابعة والمراقبة ومؤشرات ومعايير تقويم الأداء للتحقق من أنها تساهم في تطوير الأداء إلى الأفضل آخذةً في الاعتبار البعد الشرعي[171].

---

[168] راجع د. حسين حسين شحاتة: "أسس الرقابة الشاملة في المصارف الإسلامية" سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي. (تاريخ إعداد البحث: رمضان 1427 هـ - أكتوبر 2006م

[169] مرجع سابق.

[170] مرجع سابق.

- الدارسات والبحوث والتحليلات والاستفسارات لكل المعاملات. كنشر أعمال الرقابة الشرعية للوصول إلى الرأي العام المسلم بالمسائل المصرفية والاقتصادية من وجهة النظر الشرعية، من أجل إغلاق الباب أمام الشائعات حول شرعية الأعمال المصرفية، ويمكن أن يتم هذا عن طريق الإعلانات المحلية ومن ثم على مستوى الدولة، وأيضا نشر وإصدار الكتب والنشرات والاستفادة من صفحات الإنترنت في تبيان فتاوى وقرارات هيئة الفتوى حول الأعمال المصرفية[172].

خلاصة:

كما هو معلوم أن هوية المصارف الإسلامية لا تتم إلا بتميزه عن المصارف التقليدية، والواجب على المصارف الإسلامية لتحقيق هذا التميز أن تتقيد بما يحل وبما يحرم من المعاملات، حتى يتطابق الاسم مع الفعل، وهذا المقصد لا يتم إلا بوجود الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الصالحة والتي ستقوم على المبادئ الشريعة الإسلامية.

[171] مرجع سابق.

[172] انظر: - شحاتة، التنظيم الاداري (الحلقة الأخيرة)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد (117) ص47

الخاتمة والتوصيات.

النتائج:

من خلال فصول الدراسة يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- لا يوجد حاليا مصرف إسلامي في نيجيريا ولا حتى نافذة إسلامية، رغم انه لا يوجد قانون ينص على عدم إنشاء مصرف إسلامي أو مؤسسة المالية الإسلامية.
- يكاد يكون السبب الرئيس في عدم وجود مصرف إسلامي في نيجيريا هو قلة وعي المسلمين بالمنفعة المترتبة على وجود مؤسسات مال إسلامية.
- لقد كان لنيجيريا عدة تجارب في إنشاء مصارف إسلامية إلا انه وللأسف لم يكتب لها النجاح والاستمرار.
- لم تكن هناك أسباب سياسية أو اقتصادية وراء فشل تجارب المصارف الإسلامية في نيجيريا مطلقاً.
- شكل الإعلام بكافة وسائله عائقاً أمام نشر فكرة المصارف الإسلامية وأنواع المعاملات التي تجري فيها، حيث لم تحضَ المصارف الإسلامية ولو بالقليل من قبل الإعلام للترويج لها وبثها بين الجمهور النيجيري.
- أيد الأغلبية من أفراد عينة الدراسة الذين تم أخذ آرائهم فكرة إنشاء مصرف إسلامي، وشجعوا على هذه الفكرة، ووعدوا بأن يسارعوا إلى التعامل مع هذه المصارف في حال إنشائها.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- نشر فكرة الصيرفة الإسلامية وبثها في صفوف المجتمع النيجيري، والتعريف بالمصارف الإسلامية ورسالتها وخدماتها ومنتجاتها، والحث على ضرورة التعامل مع البنوك الإسلامية ويتم ذلك من خلال كافة وسائل الإعلام المختلفة سواءً منها القديمة والحديثة والتي تحقق الغاية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
- الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي ونماذجه التطبيقية في مجال المؤسسات التعليمية حتى يمكن تربية وتعليم الطلاب في ضوء الأفكار الصحيحة وليكونوا قادرين على حمل رسالة المصارف الإسلامية فكراً وواقعاً.
- يجب على المصارف الإسلامية مضاعفة دورها في مجال الدعوة الإسلامية بصفة عامة وتطهير البيئة التي تعمل فيها من الأفكار المستوردة ، فكلما زاد الوعي الإسلامي زاد بالضرورة معه الوعي المصرفي الإسلامي والذي يؤدى إلى تسويق خدمات ومنتجات المصارف الإسلامية، ويمكن لها أن تخصص جزءاً من ميزانياتها لتمويل تلك الدعوة.
- الاهتمام بدعوة أولى أمر المسلمين بدعم المصارف الإسلامية، وتسهيل برامج الدعوة لها في أجهزة الإعلام وإبراز دورها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- إيجاد الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة والمعرفة والدراية تامة بإدارة المصارف الإسلامية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- اتحاد المصارف العربية (1991م). التمويل والرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دراسة فقهية وقانونية ومصرفية (الطبعة الأولى)، القاهرة، المعهد العلمي للفكر الإسلامي.
- إرشاد، محمود عبد الكريم احمد (2001م) الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية (الطبعة الأولى) عمان الأردن، دار النفيس للنشر والتوزيع.
- أوصاف احمد، إقبال، وآخرون، (1998م) "التحديات التي تواجه العمل المصرف الإسلامي"، (الطبعة الأولى)، جدة، المملكة العربية السعودية، المهد الإسلامي للبحوث والتدريب_ البنك الإسلامي للتنمية.
- البعلي، عبد الحميد محمود،(1990)،" أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، الواقع والآفاق"، دراسة مقارنة وموازنة للجوانب القانونية والمصرفية والفقهية، (الطبعة الأولى)، القاهرة، مكتبة وهبة، مصر.
- بشير علي عمر، (2004م) "قراءات اجتماعية – تطبيق الشريعة في نيجيريا الحقيقة والمستقبل"، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شئون القارة الأفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي العدد الأول رمضان 1425هـ
- التركماني، عدنان، (1413هـ) ضوابط العقد في الفقه الإسلامي، (الطبعة الثالثة)، دار المطبوعات الحديثة ، جدة _ السعودية.

- حطاب، كمال توفيق. (2002م). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها. بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة.
- خان، طارق الله: (1423هـ 2003م)، إدارة المخاطر"تحليل قضايا في صناعة المالية الإسلامية" (الأصل بالغة الانجليزية) ترجمة (د. عثمان بابكر احمد)، مراجعة (د. رضا سعد الله)، (الطبعة الأولى)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامية للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.
- الخضيري، محسن احمد، (1995) " المصارف الإسلامية"، (الطبعة الثالثة)،القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع.
- الدروبي، محمد سهيل:(2007م)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، ملخص محاضرات مقرر لدبلوم عام المصارف الإسلامية.
- الزحيلي، وهبة، المصارف الإسلامية (الحلقة الثانية)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد (199) .
- الزحيلي، وهبة، (2002م) المعاملات المالية المعاصرة، (الطبعة الثانية)، دمشق، دار الفكر.
- الزرقاء، مصطفى احمد، (1420 هـ) "عقد الاستصناع ومدى أهميته من الاستثمارات الإسلامية المعاصرة"، (الطبعة الأولى)، دمشق، دار القلم.
- سامي حسن حمود. (1990م)، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق الشريعة الإسلامية، (الطبعة الأولى) القاهرة، دار الاتحاد العربية للطباعة.

- -السرطاوي، محمود علي، (2002م) علاقة المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية. مؤتمر دور المؤسسات المصارف الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة.
- شبير، محمد عثمان، (1999م،)، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، (الطبعة الثالثة)، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الشباني، محمد عبد الله إبراهيم، (سنة النشر غير معروفة)، بنوك تجارية بدون ربا دراسة نظرية و عملية، (دار النشر غير المعروفة).
- شحاتة، حسين حسين. " صحوة إسلامية في المؤتمرات العلمية للإدارة والمحاسبة "، مجلة الدعوة ـ القاهرة، عدد شوال 1400 هـ.
- شحاتة، حسين حسين، (2003م)، منهج مقترح لتفعيل الرقابة الشرعية والمالية على صناديق الاستثمار الإسلامية ، القاهرة 142 هـ 2003م، الأزهر.
- شحاتة، حسين. التنظيم الإداري (الحلقة الأخيرة)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد (117) .
- الشرقاوي ، محمود أحمد، مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، غرفة تجارة وصناعة دبي.
- صديقي، محمد نجاة الله. (1985م). النظام المصرفي اللاربوي. (الطبعة الأولى)، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.
- طايل، مصطفى كامل. (1988م). البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق. (الطبعة الأولى،)، مطابع غباشي، طنطا، مصر.

- طنطاوي، محمد سيد، معاملات البنوك الإسلامية (الطبعة 15)، دار النهضة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة.
- عبد الحق خميش. (2007م)، تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في مؤسسات المالية الإسلامية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 1.، الإمارات العربية المتحدة.
- عبد الوهاب ابراهم أبو سليمان، (2000م)، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، "دراسة فقهية مقارنة"، (الطبعة الأولى،)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- غريب، الجمال، (1978م) المصارف وبيوت التمويل الإسلامية (الطبعة الأولى)، جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- القرضاوى، يوسف. (002م)، " تفعيل آليات الرقابة على العمل المصرفي "، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 38، المحرم 1422هـ / إبريل 2002م.
- قطب سانو. (2002م)، "الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي"، (الطبعة الأولى)، دار النفائس، عمان، الأردن.
- الكساني، علاء الدين بن أبي بكر.(1996م)، "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية"، (الطبعة الأولى)، بيروت، لبنان.
- الألبيرو.آدم عبدا لله ، (الطبعة الثانية)، "الإسلام في نيجيريا و الشيخ عثمان بن فوديو الفلاني"، (دار النشر عير معروفة)
- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح.(2004م)، الإدارة الإستراتيجية ي البنوك الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية.

- المرطان، سعيد بن سعد.(سنة النشر غير معروفة)، " تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية " (دار النشر غير معروفة)
- المصري، عبد السميع. (1988 م). المصرف الإسلامي علميا وعمليا. مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
- الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي، (1998م)، المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- A.A. Alonge; (2004), An Overview of the Regulatory Reports on Banks in Nigeria; Bank Exam. Dept.; CBN "Seminar on Issues in Financial Institutions surveillance in Nigeria". Pub. CBN Training Center Lagos.
- Abubakar Yusuf,(2003), Interest-Free Banking and Poverty Eradication in Nigeria.
- Bermard B. Poli Head (Agricultural Business & SME) Fist Bank of Nigeria Plc. (2006), "The Effect of Recent Changes in The Financial Sector Development in Nigeria" Being Paper presented at The 15th General Assembly of the African Rural and Agricultural Credit Association. Ouagadougou, Bulkina Faso November 27 - December 2, 2006.
- BO1. A.A. Alonge; (2004), An Overview of the Regulatory Reports on Banks in Nigeria; Bank Exam. Dept.; CBN "Seminar on Issues in Financial Institutions surveillance in Nigeria". Pub. CBN Training Center Lagos.
- Bugaje, Usman Mohammad, (1991), "The Tradition of Tajdid in Western Bilad Al Sudan: A Study of the Genesis, Development and Patterns of Islamic Revivalism in the Region 900 - 1900 AD":- Thesis Submitted of Graduate college of Khartoom, Sudan.

Impartial Fulfillment of the Requiems for the Degree of Doctor of philosophy, December 1991.

- Central Bank of Nigeria, Annual Reports and Statement of Accounts (2004 & 2005 & 2006 and 2007).
- Central Bank of Nigeria, (1991), Bank And Other Financial Institutions Decree 1991 Decree No. 25
- Central Bank of Nigeria, (2007), Central Bank Of Nigeria Act, 2007 Federal Republic Of Nigeria Official Gazette No. 55 Lagos 1st January 2007, Vol. 94. Printed and Published by the Federal Government Printer Lagos, Nigeria. FGP95 16007/1000 (OL 58)
- Central Bank of Nigeria, (2006), The Central Bank of Nigeria's "Monitory, Credits, Foreign Trade, and Exchange Policy Guidelines for Fiscal 2004/2005
- Central Bank of Nigeria, (1991), Decree NO_ 24 of 1991, Laws of the Federation of Nigeria, Part VII, Relations with other banks.
- Central Bank of Nigeria, (1991), Developments in the Financial Sector in 1991', NDIC 1991 Annual Report and Statement of Accounts.
- Central Bank of Nigeria, (1991), 'Major developments in the Banking Sector during 1991', NDIC 1991 Annual Report and Statements.
- Central Bank of Nigeria, (2005), 'Minimum paid-up share capital of banks and compliance with minimum

paid-up share capital requirement Amendment Decree No. 38 of 1998.

- E. S. Ekeziek , (2002), "The Elements of Banking (Money, Financial Institutions and Markets" Africana-Fep publishers Limited Onitsha, Nigeria. First Publication.
- Ebhodaghe, (1990), John U., 'The Nigerian Banks and Nigerian Deposit Insurance Corporation, 'CBN Bullion, Vol. 14No 3 (July/Sept. 1990).
- G. Binfham Powell, JR. (1996), Comparative Politics Today World View, General Edition, (Sixth Edition), University of Rochester, Harp ER Collings College Publishers.
- Gusau, Sule Ahmed, (2004), "The Islamic Banking: The Nigerian Experiences" International Seminar on Islamic Banking and Finance, Held on 27th - 28th February 2004 at Accra, Ghana.
- Gusau, Sule Ahmed and Muhammad Lawal Ahmad Bashar, (1993), "readings in Islamic Economics: Islamic Banking In Nigeria", Usman Dan Fodio University Sokoto, Department of Economics, Nigeria.
- Haliru Dikko, (2002), The Challenges of Interest Free Banking and Zero Commission on Turnover (COT) in the Nigerian Banking Industry, The NIGERIAN Banker, July - December, 2002.

- Hard Nuts for CBN'. The Nigerian Economist, Vol. 1. No. 14, 1988.
- Husaini Usmani Malami, (1992), Prospect of Islamic Banking in Muslim Minority Communities: The case of Nigeria, Journal Institute Of Muslim Minority Affairs, Vol 13, Issue No 12, July 1992, pages 325-336.
- I. J. Goldface-Irokalibe, (2007), Law of Banking in Nigeria, Malthouse Press Limited, Lagos, Zaria, Nigeria.
- Job A. Olorunshola, (2004), "Financial System Regulation In Nigeria: Theoretical Framework and Institutional Arrangements" Seminar on Issues in Financial Institutions surveillance in Nigeria. Publications, CBN Training Center Lagos No. 3
- Larry Uffort, (2004), The Nigerian Financial System and the Role of Central Bank of Nigeria", Seminar on Issues in Financial Institutions surveillance in Nigeria, Publications, CBN Training Center Lagos
- Mohammad And others: (2008), Microfinance in Nigeria and the prospects of introducing its Islamic Version there in the light of selected Muslim countries' experience. Under the supervision of Prof. Dr. Zubair Hassan in lieu of one of elective of 3 credits as part of fulfilling the requirement for

the degree of Master of Economics, in the Department of Economics, Faculty of economics and Management Sciences, International University of Malaysia (IIUM).

- Nawanko, G. O. (1990), Money and Capital Markets in Nigeria Today, Lagos: University of Lagos Press, Nigeria.
- Nawanko, G. O. (1990), Prudential Regulation of Nigerian Banking, Lagos: University of Lagos Press, Nigeria.
- Nawanko, G. O. (1985), The Nigerian Fiscal system, London, Macmillan Publishers Ltd, England
- Olukole, R. A., (1991), 'Foreign Exchange Policy and Management', CBN Bullion, Vol., 15, No. 1, (Jan/March 1991).
- Osubor, J. U., (1984), Business Finance and Banking in Nigeria, (Oweri: New Africa Publishing Co. Ltd. 1984) Nigeria.
- Larry Uffort, (2004), The Nigerian Financial System and the Role of Central Bank of Nigeria"; Seminar on Issues in Financial Institutions surveillance in Nigeria, Publications, CBN Training Center Lagos
- Uzoaga, W. O. (1981), Money and Banking in Nigeria, Enugu: Fourth Dimension Publishing Co.

ثالثا: مواقع على الانترنيت

- http://www.economist.com/countries/nigeria/profile.cfm?folder=Profile-FactSheet
- http://www.factbook.net/muslim_pop.php
- http://www.islamicpopulation.com/nigeria_muslim.html
- http://www.nigeriannews.com/census/census2006.ht
- http://www.pcusa.org/pcnews/2005/05441.htm
- http//www.unesco.org/courier/1999_06/uk/dossier/text13.htm

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج استبانه

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

اربد- الأردن

الدراسة: العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا " إمكانيات والتحديات "

اخي الكريم...

في هذه الاستمارة ستقوم بالإجابة عن أسئلة متعلقة بموضوع إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا، والاستمارة معدة لأجل معرفة ما هو رأي الجمهور في ذلك، وما هي الأفكار والمعلومات الموجودة لدى الجمهور بالنسبة لهذه المسألة.

لذالك يرجي منك تعبئة هذه الاستمارة بدقة وصراحة، فالمعلومات التي سنحصل عليها ستكون فقط لأغراض التحليل في البحث وهي ليست للنشر أو العرض. وستساعد هذه الإستبانة في وضع الحلول والاقتراحات.

القسم الأول: المعلومات البطاقات الشخصية.

العمر: 17 – 27 ☐ 28 – 39 ☐ 40 فما فوق ☐

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمل: موظف بنك ☐ موظف حكومة ☐ طالب ☐ أخر ☐

الدين: الإسلام ☐ المسيحية ☐ أخرى ☐

القسم الثاني: فقرات الاستبانة.

	ما هي مدى موافقتك على الأسئلة التالية وفق ما تراه في واقع نيجيريا.	الدرجة				
		منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا
1	يمكن تطبيق فكرة إقامة مصرف إسلامي على أرض الواقع في نيجيريا.					
2	الناس في نيجيريا بحاجة إلى مصرف إسلامي.					
3	سأكون على استعداد تام للتعامل مع المصارف الإسلامية في نيجيريا حال إنشائها.					
4	وجود مصرف إسلامي في نيجيريا سيعزز مكانة الإسلام والمسلمين.					
5	سيكون هناك معوقات من قبل الدولة لقيام المصرف الإسلامي بسبب الطابع الديني.					
6	سيكون هناك معوقات من قبل غير المسلمين لقيام المصرف الإسلامي بسبب الطابع الديني.					
7	سأكون على استعداد للتخلي عن حسابي في بنك آخر مقابل فتح حساب جديد في البنك الإسلامي.					

8	ستكون هناك إمكانية لإنشاء قانون خاص بالبنك الإسلامي من قبل البنك المركزي.					
9	ستكون ولاية (زمفرى) أكثر تأييدا لفكرة البنك الإسلامي لكونها أول ولاية بدأت بتطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا.					
10	ستكون ولاية (كانو) أكثر تأييدا لفكرة البنك الإسلامي لكونها اكبر ولاية في نيجيريا من حيث عدد سكان.					
11	ستكون ولاية (كانو) أكثر تأييدا لفكرة البنك الإسلامي لكونها اكبر ولاية في نيجيريا من حيث عدد سكان مسلمين.					
12	ستكون ولاية (كدون و جوس) هما الأكثر تقبلا لفكرة البنك الإسلامي لكونهما مدنا مختلطة دينيا وعنصريا.					
13	البنك الإسلامي لا يتعامل قطعيا بالربا والمعاملات الربوبية.					
14	البنك الإسلامي يمكنه تحقيق أرباح عالية جدا تفوق أرباح البنوك التقليدية.					
15	وجود البنك الإسلامي في نيجيريا يعطي المسلمين استقلالية اكبر من حيث المعاملات البنكية.					
16	يفضل أن يفتح المصرف الإسلامي لأول مرة في المدن المختلطة حفاظا على الهوية الدينية للدولة.					
17	يفضل أن يفتح المصرف الإسلامي لأول مرة في ولاية (لاغوس) لكونها اكبر مركز للتجارة في البلاد.					
18	يفضل أن يفتح المصرف الإسلامي لأول مرة في (ابوجا) لكونها عاصمة الدولة.					
19	بدون وجود أشخاص دارسين لموضوع الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية لا يمكن أن يفتح بنك إسلامي ناجح.					
20	أفضل التعامل مع البنوك الإسلامية فضلا عن البنوك التقليدية.					

21	سيكون البنك الإسلامي قادرا على التحدي مع البنوك التقليدية في الدولة.					
22	ستكون العلاقة بين البنك الإسلامي وسائر البنوك التقليدية في الدولة.					
23	ستتوفر الأموال الكافية (رأس المال) لافتتاح البنك الإسلامي في نيجيريا.					
24	تتوافر لدي المعرفة الكافية حول كيفية عمل المصرف الإسلامي.					
25	يكون للبنك الإسلامي في نيجيريا دور كبير في محاربة ظاهرة البطالة الراهنة في الدولة.					
26	ستكون إمكانية تشكيل علاقات ومعاملات متبادلة بين المصرف الإسلامي في نيجيريا وسائر البنوك الإسلامية في الدول الأخرى.					
27	لا يمكن فتح مصرف إسلامي في نيجيريا لأن الدولة لا تحكم بالشريعة الإسلامية.					
28	يحتاج افتتاح مصرف إسلامي في نيجيريا إلى دعاية وإعلام قويين حتى يكسب اكبر عدد من الزبائن.					
29	سيلقي مشروع إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا تشجيعا كبيرا من قبل السكان المسلمين.					
30	سيتعرض المصرف الإسلامي للكثير من الانتقادات من قبل غير المسلمين في الدولة.					
31	عدم تدريس موضوع البنوك الإسلامية في الجامعات في الدولة يعتبر عائقا يواجه إقامة مصرف إسلامي في نيجيريا.					
32	اعرف ما المقصود بعبارة الرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية.					
33	بالنسبة لي الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية واضح.					
34	اعرف جيدا ما هي أنواع الحسابات في البنوك					

	الإسلامية.					
35	سيكون للبنك الإسلامي في نيجيريا اثر كبير على الأوضاع الاقتصادية في الدولة.					
36	ستكون جميع المعاملات التي يجريها المصرف الإسلامي في نيجيريا مباحة شرعا.					
37	الجهة التي ستدير المصارف الإسلامي ستحسن الإدارة وستكون عادلة ومنصفة بين الناس من حيث منح فرص الاستثمار والتمويل للجميع دون الإيثار أو المحاباة.					
38	سيكون المصرف الإسلامي في نيجيريا فرصة كبيرة لإثبات وجود المسلمين وبيان تأثيرهم المادي والاقتصادي في الدولة.					
39	سيكون هذا المصرف بالنسبة للموظفين الذين يعملون في البنوك الربوية فرصة كبيرة للانتقال إلى البنك الإسلامي ومزاولة عمل مباح شرعا.					

اقتراحات أخرى

....

....

....

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

Questionnaire Form

Yarmouk University,
Faculty of Shari'ah & Foundation of Islamic Studies,
Department of Islamic Economics & Banking,
Irbid-Jordan.

Study Title: PROSPECT OF ISLAMIC BANKING IN NIGERIA
"Possibilities and Challenges"

Sir/Madam,

This questionnaire form surveys opinions regarding establishing an Islamic bank in Nigeria. The questionnaire is designed to identify public opinions, and background knowledge held by Nigerians in that regard.

Accurate and precise response is appreciated, as data obtained will be used in aggregate for only analysis purposes. None of the information you provide would be used publicly. The information collected by this questionnaire will be the basis on which to make suggestions and solutions.

Part One: Demographic Characteristics

Age: 17-27 ☐ 28-39 ☐ 40 to above ☐

Gender: Male ☐ Female ☐

Occupation: Bank Officer ☐ Government Officer ☐

Student ☐ Other ☐

Religion: Muslim ☐ Christian ☐ Other ☐

Part Two: Questionnaire Items

To what degree do you agree with the following questions depending on the current status in Nigeria.		**Rating**				
		Very Low	**Low**	**Fair**	**High**	**Very High**
1	The idea of establishing an Islamic Bank can be realized in Nigeria.					
2	Nigerian peaple need an Islamic Banks.					
3	I will transact with an Islamic Bank in Nigeria immediately after esterblishment.					
4	An Islamic Bank would enhance the positin of Islam and Muslims in Nigeria.					
5	There would be Government hindrances for an Islamic Banks in Nigeria, due to Religious sensitivity.					

6	Due to Relligious sensitivity, Non-Muslim would challenge establishing an Islamic Bank in Nigeria.					
7	I would be ready to transferred my Account from Conventional Banks to Islamic Bank Account.					
8	There would be possibilty for the Central Bank to set forth a specific statute for Islamic Banks.					
9	Zamfara State would be the most supporting of an Islamic Bank as its was the fist State to apply the Islamic shari'ah law in Nigeria.					
10	Kano State would be the most supporting of an Islamic Bank considering its largest population in Nigeria.					
11	Kano State would be the most supporting of an Islamic Bank considering its largest Muslim population in Nigeria.					
12	Jos and Kaduna States would be the most receptive of an Islamic Bank due to ethnic and religion diversity.					
13	An Islamic Bank never deals with interest or interest-based transactions					
14	Compared with Conventional Banks, Islamic Banks make very high profits.					
15	Exitence of the Islamic Banks in Nigeria give Muslims Banking autonomous.					
16	It most preferable for the first					

	Islamic Bank to be established in hetereogenious cities to maintain the religious identity of the country.					
17	It preferable for the first Islamic Bank to be established at Lagos State the largest commercial center.					
18	It preferable for the first Islamic Bank to be established in Abuja, the capital city of the country.					
19	Without specialized of Islamic Economics and Banking, a successful Islamic Bank would be unexpectable.					
20	I prefer dealing with an Islamic Banks rather than Conventional Banks.					
21	The Islamic Bank would be able to compete with Conventional Banks in Nigeria.					
22	A common relationship will be established between Conventional Banks and Islamic Banks in Nigeria.					
23	There would sufficient funds (capital) to open and Isamic Banks in Nigera.					
24	I have sufficient knowledge about how Islamic Banks operate.					
25	An Islmaic Bank in Nigeria would be effective in anti-unemployment efforts.					
26	There would be possibiity to establish business relationship among Islamic Banks in Nigeria and and other countries.					
27	There is no opportunity for an					

	Islamic Bank because of non-Islamic regime in Govermnet.					
28	Inauguration an Islamic Bank in Nigeria requires strong media and propaganda support to create wide customer base.					
29	The project of an Islamic Bank will be greatly encouraged by Muslim Nigerian people.					
30	The Islamic Bank will be faced with much criticism by non-Muslims in the country.					
31	Lack of college-level courses in Islamic Banking issues hinders creation an Islamic Bank in Nigeria.					
32	I have an idea about what is meant by Bank control (Shari'ah Audit)in Islamic Banks.					
33	For me, the difference between Islamic Banks and Conventional Banks is clear.					
34	I have good knowledge about Islamic Bank accounts.					
35	The Islamic Bank in Nigeria will signifcantly affect economic situation.					
36	Every Islamic Bank transaction will be permissible by the Sharia Law.					
37	The Governing body of Islamic Banks expected to improve management practices equitably in terms of investment opportunity and financing unbiasly.					

38	An Islamic Bank in Nigeria would be oportunity for Muslims to establish their economic and monetary influnce in the country.					
39	An Islamic Bank would serve as a promising employer for Conventional Bank personnel who would prefer performing permissible work by the Sharia Law.					

Other

Suggestions:..

....

....

....

....

....